

A



WIPO/GRTKF/IC/28/11

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 فبراير 2016

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

الدورة الثامنة والعشرون

جنيف، من 7 إلى 9 يوليو 2014

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

1. عقدت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ("اللجنة" أو "اللجنة الحكومية الدولية") دورتها الثامنة والعشرين ("الدورة 28 للجنة الحكومية الدولية") في جنيف في الفترة من 7 إلى 9 يوليو 2014، بدعوة من المدير العام للويبو.

2. وكانت الدول التالية مُمثَّلةً: أفغانستان، والجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وجزر البهاما، وبنغلاديش، وروسيا البيضاء، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوروندي، وكمبوديا، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، واستونيا، وإثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، والكرسي الرسولي، وهنغاريا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكينيا، وقيرغيزستان، ولاتفيا، ولبنان، وليبيا، وليتوانيا، وملاوي، وماليزيا، والمكسيك، وموناكو، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، وهولندا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبنما، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وصربيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسودان، والسويد، وسويسرا، وطاجيكستان، وتايلاند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيت نام، واليمن، وزامبيا وزيمبابوي (109). وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء السبع والعشرين مُمثَّلاً أيضاً بصفته عضواً في اللجنة.

3. وتمّ تمثيل المراقبين التاليين: فلسطين وجنوب السودان (2).

4. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، والاتحاد الأفريقي (AU)، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية (AALCC)، والمنظمة الأوروبية الآسيوية لبراءات الاختراع (EAPO)، والأمانة العامة لمجموعة بلدان منطقة الأنديز، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (UNPFII)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) ومركز الجنوب (8).

5. وشارك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: منظمة نساء الشعوب الأصلية الأفريقية؛ ومركز أستراليا لقانون الفنون؛ وجمعية الأرمن في أرمينيا الغربية؛ وجمعية قبائل كونا المتحدة في نابغوانا/ قبائل كونا المتحدة من أجل الأرض الأم (KUNA)؛ ومركز الدراسات المتعددة التخصصات أيمارا (CEM-Aymara)؛ وائتلاف المجتمع المدني (CSC)؛ واللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب منطقة الأنديز الأوائل (CAPAJ)؛ والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CropLife International)؛ وثقافة تضامن الشعوب الأصلية الأفريقية (Afro-Indigène)؛ ومنظمة إيكولوجيكمكس الدولية؛ وبرنامج الصحة والبيئة (HEP)؛ واللجنة الدولية لسكان الأصليين للأمريكتين (Incomindios Switzerland)؛ والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية (CISA)؛ وحركة "توباج أمارو" الهندية؛ ومركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والمعلومات (doCip)؛ ومعهد الشعوب الأصلية البرازيلي للملكية الفكرية (InBraPi)؛ والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)؛ والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)؛ وغرفة التجارة الدولية (ICC)؛ والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA)؛ والجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA)؛ ومركز التجارة الدولية للتنمية (CECIDE)؛ والاتحاد الدولي للفيديو (IVF)؛ والمؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI)؛ وتجربة الماساي (Maasai Experience)؛ ومنظمة Ngà Kaiawhina a Wai 262؛ والوكالة النيجيرية لتطوير الطب الطبيعي (NNMDA)؛ ومنظمة التضامن من أجل عالم أفضل (SSM)؛ وقبائل التولايب في واشنطن (29).

6. وقائمة المشاركين مرفقة بهذا التقرير.

7. وقدّمت الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/INF/2 لمحة عامة عن الوثائق المؤرّعة للدورة الثامنة والعشرين للجنة.

8. ودوّنت الأمانةُ المداخلات، وجرى بث محاضر الدورة وتسجيلها على شبكة الإنترنت. ويُلخّص هذا التقرير المناقشات، ويُقدّم جوهر المداخلات، دون أن يعكس كل الملاحظات التي أُبديت بالتفصيل أو أن يتبع بالضرورة الترتيب الزمني للمداخلات.

9. وكان السيد وند وندلاند من الويبو أمين الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

10. افتتح رئيس اللجنة الحكومية الدولية، سعادة السفير واين ماكوك من جامايكا، الدورة الثامنة والعشرين للجنة. وأقر بالروح الإيجابية التي سادت خلال الجلستين الأخيرتين. وأشار إلى أن الاجتماعات والتحيات غير الرسمية التي سبقت الدورة الحالية أشارت كيف تقصد الوفود مواصلة المشاركة في العملية بشكل كامل. وحث أن تسود هذه الروح خلال كامل هذه الدورة. وذكر أنه تمت الإشارة بصورة متكررة في المنتديات الدولية، ولا سيما في سياق التنمية المستدامة والحد من الكوارث وحقوق الإنسان، إلى مسألة التعامل مع المعارف التقليدية والقضايا ذات الصلة. وذكر أن مسؤولية الدول الأعضاء في الويبو لا تكمن فقط في مطابقة جدول أعمال المنظمة، ولكن في أن يدركوا أن اللجنة قد أعطيت مسؤولية داخل النظام المتعدد الأطراف ككل. وقال الرئيس أنه كان المستفيد، في مثل هذا السياق، من معظم المداخلات المثيرة للاهتمام بشأن أهمية معالجة هذه المسائل فيما يتعلق بالشعوب الأصلية. وقال إنه يفهم أن اللجنة يمكن أن تواجه التحدي أو تتخلى عنه. ولكن ينبغي الاعتراف أنه لم يتم في أي منتدى آخر التركيز على النقاش بشأن معالجة هذه المسائل حيث كان يتم الاعتماد كثيراً على التوصل إلى نتيجة ناجحة. وفي رأيه، فإن فشل عمل اللجنة الحكومية الدولية لن يكون مجرد فشل في نظام الويبو، ولكن في النظام الدولي ككل. وشكر المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غري، لحضوره مرة أخرى، كما كانت عاداته في مستهل كل دورة للجنة الحكومية الدولية، للتأكيد على الأهمية الشاملة لعمله. وأعلن الرئيس أن المدير العام سيولي اهتماماً خاصاً بصندوق الويبو للتبرعات، والأسس التي يمكن ضمانها بالنسبة للمشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، باعتبارهم شركاء لا غنى عنهم في عمل اللجنة الحكومية الدولية.

11. وتوجّه المدير العام بالشكر للرئيس على بيانه الاستهلاكي ورحب بالمشاركين. وأشار إلى عددهم الكبير، ورأى أنه انعكاس للالتزام الدول الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية، وللأهمية التي يعلقونها على عملها. وأعرب عن تأييده لما قاله الرئيس في كلمته الافتتاحية. ووجد أن هذه الكلمة فهمت جوهر العملية بشكل جيد جداً. وذكر اللجنة بأن الجمعية العامة لشهر سبتمبر 2013 قد اعتمدت برنامج عمل، على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/43/22، التي تضم، أولاً، جلسة بشأن الموارد الوراثية التي انعقدت في الفترة من 3 إلى 7 فبراير 2014 (الدورة 26 للجنة الحكومية الدولية) والتي طورت نسخة منقّحة من الوثيقة الموحدة بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية (WIPO/GRTKF/IC/28/4) ("نص الموارد الوراثية")؛ ثانياً، جلسة عشرة أيام عمل بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي جرت في الفترة من 24 مارس إلى 4 أبريل 2017 (الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية) والتي وضعت نسخة منقّحة من النصوص التفاوضية في هذا الصدد، وهي "حماية المعارف التقليدية: مشروع مواد" (WIPO/GRTKF/IC/28/5) ("نص المعارف التقليدية") و"حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي: مشروع مواد" (WIPO/GRTKF/IC/28/6) ("نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي"). ووفقاً لبرنامج عمل اللجنة، ستكون الدورة الحالية دورة شاملة لثلاثة أيام ستقوم بتقييم التقدم المحرز وتقديم توصية إلى الجمعية العامة في سبتمبر 2014. وعلاوة على ذلك، فقد قررت اللجنة في دورتها السادسة والعشرين والسابعة والعشرين أن تُحال النصوص المنقّحة إلى الجمعية العامة التي تُعقد في سبتمبر عام 2014، "رهنأ بأي تعديلات أو تغييرات بشأن قضايا شاملة تجرى خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية، وفقاً لولاية اللجنة الحكومية الدولية -2014 2015 وبرنامج العمل لعام 2014 على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/43/22". وأشار المدير العام إلى وثائق العمل الأخرى: "التوصية المشتركة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المقترنة بها" (WIPO/GRTKF/IC/28/7) (W التي شاركت في رعايتها وفود كندا واليابان والنرويج وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية؛ "التوصية المشتركة بشأن

استخدام قواعد البيانات للحماية الدفاعية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية" (WIPO/GRTKF/IC/28/8)، التي شاركت في رعايتها وفود كندا واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية؛ و، "اقترح بخصوص مواصفات دراسة أمانة الويبو بشأن التدابير المتعلقة بتلافي منح البراءات عن خطأ والامتنال للأنظمة الحالية للنفاد وتقاسم المنافع" (WIPO/GRTKF/IC/28/9)، التي شاركت في رعايتها وفود كندا واليابان والترويج وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وأشار كذلك إلى وثيقة بعنوان "مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية: اقتراح للمساهمات الفرعية في صندوق التبرعات" التي قدمتها وفود من أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا وسويسرا. ومردداً ما ذكره الرئيس في كلمته الافتتاحية، أكد المدير العام أن هذه الوثيقة أثارت مسألة أساسية للجنة الحكومية الدولية. وأشار إلى أن اللجنة قد استفادت كثيراً من مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في جميع دوراتها. وقد تم تمويل قدر كبير من هذه المشاركة من خلال آلية صندوق التبرعات، وهي الآلية التي أنشأتها الدول الأعضاء من أجل ضمان مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة الحكومية الدولية. وكما أشار مراراً في الدورات السابقة، لم يعد لدى صندوق التبرعات أي أموال لدعم مثل هذه المشاركة. وأشار المدير العام إلى أن الاقتراح الذي تم طرحه سعى إلى معالجة هذا الوضع من خلال الطلب من الميزانية العادية للويبو تمويل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية. وسيطلب هذا الإجراء المهم جداً بالطبع موافقة الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية بما أن تلك اللجنة هي الكيان الوحيد المخول للقيام بالاعتمادات المالية أو التوصية بها. ومع ذلك، ذكر أن لجنة البرنامج والميزانية ستتناثر إلى حد كبير بما ستوصي به الدول الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية. وأضاف أن البديل لاستخدام الميزانية العادية سيكون، بالطبع، صندوق التبرعات نفسه وتجديد موارده. ولذلك، شجع المدير العام جميع الوفود إلى النظر بجدية تامة فيما إذا كان يمكنها تقديم مساهمات في صندوق التبرعات. واعترف بكرم هذه الدول الأعضاء والمساهمين الآخرين الذين ساهموا حتى الآن. وفيما يتعلق بجوهر اللجنة، نقل المدير العام للجنة رسالتين إضافيتين. أولاً، انضم للرئيس في تشجيع الدول الأعضاء على إظهار نفس الروح البتاء والمشاركة التي أعربت عنها في الدورتين السابقتين من دورات اللجنة الحكومية الدولية. فمثل هذا الالتزام في غاية الأهمية، بما أن المجال الذي يجري تناوله ليس سهلاً. وقال إن العمل الذي تقوم به اللجنة على مدار السنوات كان غير عادي، وكما قال الرئيس، أصبح نقطة مرجعية في جميع أنحاء النظام المتعدد الأطراف. ثانياً، شجع اللجنة على تسوية شروط توصية مقدمة إلى الجمعية العامة في سياق الدورة الحالية نفسها. وأشار إلى أن الجمعية العامة ليست هيئة تداولية، ولكن كان من المفترض بدلاً من ذلك أن تحصل على توصيات من كافة اللجان المختلفة. وبالتالي، لم تكن الجمعية العامة، أثناء الاجتماعات التي استمرت خمسة أو ستة أيام، حيث كان عليها أن تتعامل مع كل عمل المنظمة، في موقف يسمح لها بالتداول والتفاوض إلا على النقاط الدقيقة، ولا بتولي وظائف لجنة خبراء مثل اللجنة الحكومية الدولية. وأخيراً، أعرب المدير العام عن تقديره لحضور السيدة ضالع سامبو دورو، ألاسكا، الولايات المتحدة الأمريكية، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة (UNPFII)، والسيد مارسيل آرياس، مستشار السياسة، جمعية قبائل كونا المتحدة في نابغوانا (KUNA) مدينة بنما، بنما، والسيدة لوسي مولينكي، المدير التنفيذي، شبكة معلومات السكان الأصليين (IIN)، نيروبي، كينيا، الذين سيشاركون في منبر المجتمعات الأصلية في الدورة حول "الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبير الثقافي التقليدي: تطلعات الشعوب الأصلية حول المسائل المتداخلة في اللجنة الحكومية الدولية للويبو." وأعرب كذلك عن تقديره لحضور السيدة ماريا شوك كيسبي من بوليفيا، نائبة رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة، التي ستأسس المنبر.

12. وانضم الرئيس إلى المدير العام من خلال التأكيد على أهمية التوصل إلى توصية تُقدم إلى الجمعية العامة بشأن برنامج عمل 2015. وفيما يخص اعتماد المقررات وتقرير الدورة الحالية، ذكر أنه سيتم تعميم مشاريع المقررات كالمعتاد للحصول على تأكيد رسمي قبل نهاية الدورة وأنه سيتم تحضير تقرير الدورة بعد الدورة، ويوزع على كافة الوفود للتعليق، وفي الوقت المناسب سيُعرض، بلغات الأمم المتحدة الست، لاعتماده في الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

13. كان وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، واثقاً من أن اللجنة ستكون قادرة على إحراز تقدم في ظل القيادة القديرة للرئيس. وذكر الوفد أن المجموعة باء لا تعارض إدراج البند 7 من جدول الأعمال في جدول الأعمال ("مساهمة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في تنفيذ ما يخصها من توصيات جدول أعمال التنمية")، ولكنه أوضح موقفه بأن هذا النوع من بند جدول الأعمال لا ينبغي أن يكون بنداً دائماً من جدول الأعمال ولكن بنداً مؤقتاً من جدول الأعمال.

14. وأحاط الرئيس علماً بالبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء بشأن النهج الذي ترغب في أن تتم دراسته فيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال.

قرار بشأن البند 2 من جدول الأعمال:

15. قدم الرئيس مشروع جدول الأعمال
المُعتمَد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/1
Prov. لاعتماده، فتم اعتماده.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة السابعة والعشرين

قرار بشأن البند 3 من جدول الأعمال:

16. قدم الرئيس مشروع التقرير المعدل
للدورة السابعة والعشرين للجنة
(WIPO/GRTKF/IC/27/10 Prov. 2)
لاعتماده، فتم اعتماده.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد بعض المنظمات

17. شكر ممثل توباج آمارو المدير العام على بيانه الاستهلالي وعلى الجهود المبذولة لدعم مشاركة الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق باعتماد التقرير في إطار البند 3 من جدول الأعمال، كان رأي الممثل أن التقرير لم يأخذ بالمساهمات البناءة التي قامت بها بعض منظمات الشعوب الأصلية. وأشار إلى أن المقترحات التي قدمت من قبل توباج آمارو، على سبيل المثال، يبدو أنه قد تم استبعادها. وفيما يخص البند 4 من جدول الأعمال، لاحظ أن اللجنة، في رأيه، قد استمرت لفترة طويلة من الزمن على الموافقة بالإجماع على اعتماد المنظمات دون مراعاة تفاصيل المنظمات التي قدمت الطلب أو ما إذا كانت المنظمات المقدمة للطلب هي منظمات الشعوب الأصلية أو الأقليات أو منظمات تقدم الطلب من أجل دعم الشركات المتعددة الجنسيات. وأشار إلى أنه في جميع المنظمات الدولية، حيث يجري البحث عن الاعتماد، جرت مناقشات بشأن هوية كل منظمة على حدة. وأشار الممثل إلى أن العديد من المنظمات المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية لم تقدم أي إسهام في عملية التفاوض.

18. ودعا الرئيس ممثل توباج آمارو لتوضيح ما إذا كان لديه أي اعتراض على اعتماد المنظمين مشروع الأثرولوجيا العشبية (HAP) ومجلس منتجات العناية الشخصية (PCPC)، التي وردت طلباتها في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/2.

19. وقال ممثل توباج آمارو أنه لم يكن على دراية بخلفية وتفاصيل المنظمات الواردة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/2. وأوضح أنه كان يشير إلى قضية الاعتماد بصفة عامة. ولاحظ أنه لم يكن هنالك أي

نقاش حول هذا داخل اللجنة، ويعتقد أن اللجنة لم تنظر في قضايا، كالطريقة التي تعمل بها كل منظمة، مثل تكوين المنظمات، أو المساهمات التي يمكن للمنظمات المعنية أن تقوم بها في عمل اللجنة. ورأى أن العديد من الطلبات سعت للحصول على الموافقة لمجرد الحصول على وضع الاعتماد، وكذلك الحق في الاستفادة من صندوق التبرعات. وهذا يخالف المنطق الذي أنشئ عليه صندوق التبرعات ولن يساعد اللجنة ولن تستفيد منه الشعوب الأصلية.

قرار بشأن البند 4 من جدول الأعمال:

20. وافقت اللجنة بالإجماع على اعتماد جميع المنظمات المذكورة في مرفق الوثيقة
WIPO/GRTKF/IC/28/2 بصفة مراقب مؤقت، وهي مشروع الأثرولوجيا العشبية (HAP) ومجلس منتجات العناية الشخصية (PCPC).

البند 5 من جدول الأعمال: مشاركة الجماعات الأصلية والمحلية

21. ذكر الرئيس أن المدير العام قد أشار مطولاً إلى الوضع المالي المستنفد لصندوق الويبو للتبرعات. وأيد نداء المدير العام أن تنظر الوفود ببالحجدة بالمساهمة في صندوق التبرعات وأن يتم إيلاء اهتمام دقيق بطريقة بناءة للاقتراح المقدم من قبل وفود أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا وسويسرا بهذا الصدد (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10). وأشار إلى أن هذا الاقتراح قد تم توفيره في الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية، وأن اللجنة الحكومية الدولية قررت بعد ذلك تأجيل مناقشته إلى الدورة الحالية. ولفت الرئيس الانتباه إلى الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/INF/4 أيضاً، التي قدمت معلومات عن الحالة الراهنة للمساهمات وطلبات الدعم، وإلى الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/3 التي دعت اللجنة إلى المضي قدماً في تعيين أعضاء المجلس الاستشاري لصندوق التبرعات. وستعود اللجنة الحكومية الدولية إلى هذه المسألة في وقت لاحق. وأبلغ الرئيس اللجنة أنه دعا السيدة الكسندرا جرازولي، نائبة رئيس اللجنة، لتكون رئيسة المجلس الاستشاري. وسيتم الإبلاغ عن نتائج مداوات المجلس الاستشاري في وقت لاحق في الدورة الحالية للجنة الحكومية الدولية في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/INF/6.

22. وأشارت ممثلة منظمة نساء الشعوب الأصلية الأفريقية (AIWO) متحدثاً باسم تجمع الشعوب الأصلية، إلى الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10. وشكرت الدول الأعضاء والمساهمين الآخرين الذين ساهموا في صندوق التبرعات حتى الآن. وقد دعم هؤلاء المساهمون الدور الحيوي الذي لعبته الشعوب الأصلية في أعمال الويبو. وأكدت أن الشعوب الأصلية قد أدركت أن صندوق التبرعات مستنفد في الوقت الحاضر وأن مشاركة الشعوب الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية لم تعد مضمونة. وبالتالي، دعم تجمع الشعوب الأصلية الاقتراح الذي تقدمت به وفود أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا وسويسرا لطلب تنفيذ وسائل بديلة لضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأن تحدث تغييرات مقابلة في قواعد صندوق التبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، حثت الممثلة الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق التبرعات للحفاظ على دعمها، من أجل ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في جميع مراحل عمل اللجنة الحكومية الدولية.

23. وأحاط الرئيس علماً بدعم ممثلة منظمة نساء الشعوب الأصلية الأفريقية (AIWO)، متحدثاً باسم تجمع الشعوب الأصلية، الذي أعربت عنه لصالح الاقتراح المقدم في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10. وأعلن أنه سيفتح باب التعليقات لمناقشة كاملة في الجلسة العامة بشأن حق الاقتراح مباشرة بعد الانتهاء من منبر الجماعات الأصلية.

24. وأشارت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) أن البرنامج كان أحد المشاركين على المدى الطويل في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأرادت أن تلفت انتباه اللجنة إلى الطريقة التي حدد بها التجمع نفسه وتمت أن يوضح التجمع، فيما لو كان يسمى "تجمع الشعوب الأصلية" أو "منتدى السكان الأصليين الاستشاري"، في تسمية نفسه أنه يشمل أصحاب المعارف التقليدية في أفريقيا أيضاً. وفكرت أن عبارة تجمع الشعوب الأصلية ينبغي الاستعاضة عنها بتسمية مثل "تجمع الشعوب الأصلية وأصحاب المعارف التقليدية". وينبغي أيضاً أن تؤخذ حقوق أولئك الأصحاب بعين الاعتبار ضمن التجمع نفسه.

25. وذكر الرئيس أنه ليس من شأن الرئاسة أو اللجنة الحكومية الدولية تحديد كيفية وصف المجموعات لنفسها. وقال إنه سيرد على كل الوصف الذي سيحال إليه. وبالتالي فقد دعا القيمين على المعارف التقليدية أن يقولوا للجنة الحكومية الدولية ماذا يرغبون أن يسمى تجمعهم، لأن هذا الأمر متروك لهم.

26. ووفقاً لقرار اللجنة الحكومية الدولية (WIPO/GRTKF/IC/7/15) الفقرة 63، سبق الدورة الثامنة والعشرين منبرٌ من عروض الخبراء على مدار نصف يوم (انظر WIPO/GRTKF/IC/28/INF/5). وترأس منبر الجماعات الأصلية السيدة ماريا شوك كيسبي من بوليفيا، نائبة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وتقدم رئيس المنبر بتقرير كتابي عن المنبر إلى أمانة الويبو، ويرد نصه فيما يلي:

"عقد منبر الجماعات الأصلية بتاريخ 7 يوليو 2014. وكان موضوع المنبر هو: "الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية و التعبير الثقافي التقليدي: تطلعات الشعوب الأصلية حول المسائل الشاملة في اللجنة الحكومية الدولية للويبو."

وكانت المتحدث الرئيسية لمنبر الجماعات الأصلية هي السيدة ضالع سامبو دورو، رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وكان الموضوع الرئيسي لعرض السيدة دورو هو طبيعة حقوق السكان الأصليين، بما في ذلك حق النفاذ إلى الثقافة والتراث الثقافي للشعوب الأصلية. وذكرت أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP) أنشأ بعض أساسيات "القانون العرفي الدولي" في أحكامه. وبالتالي، فإنه وضع التزامات دولية ملزمة قانوناً للدول، مثل حقوق الشعوب الأصلية التي تضمنت الحق في تقرير المصير، والحق في الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة ("FPIC")، والحق في الثقافة والحق في الهوية. كما لاحظت أن السكان الأصليين يملكون حقوق ملكية متميزة ككيانات جماعية. ودعت اللجنة الحكومية الدولية إلى القيام بدراسة متأنية لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وأحكامه ذات الصلة لإنشاء نظام مبتكر ومميز سيتناول بشكل كامل حقوق الشعوب الأصلية ويحميها. واحتتمت السيدة دورو بالدعوة إلى بذل الجهود لضمان الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية والمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة عادلة ومنصفة في اللجنة الحكومية الدولية.

وكان المتحدث الثاني هو السيد مارسيل آرياس، مستشار السياسة لجمعية قبائل كونا المتحدة في نابغونا (KUNA). وشدد على المساهمات الهامة التي قامت بها الشعوب الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية. وبالتالي كان من الضروري لشرعية اللجنة الحكومية الدولية أن تضمن مشاركة الشعوب الأصلية. وركز العرض على قضايا شاملة رئيسية للشعوب الأصلية في عمل اللجنة الحكومية الدولية: فهم شامل للمعارف التقليدية، والسيطرة على المعارف التقليدية، وتعريف المعارف التقليدية، والملك العام والتملك غير المشروع. وأكد أن الشعوب الأصلية لم تميز أبداً بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولذلك ينبغي على اللجنة الحكومية الدولية النظر في نهج شمولي. وقد أبرز السيد آرياس مثلاً وسؤالاً: هل ينبغي اعتبار أغنية تقليدية كان لها استخدامات في الشفاء كشكل من أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو/و المعارف التقليدية؟ ولا يجب أن تقلل النصوص الحالية من حقوق السكان الأصليين التي تعترف بها الصكوك الدولية، ولا سيما الحق في تقرير المصير كشعوب أصلية، والحق في الموافقة الحرة

المسبقة المستنيرة. وتضمن هذه الحقوق سيطرة الشعوب الأصلية على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الخاصة بهم. وفي رأي السيد أرياس فإن وضع تعريف للمعارف التقليدية يمكن أن يميز بين أنواع مختلفة من المعارف التقليدية وعملية الابتكار الخاصة بها. وأشار إلى أن المعرفة لدى الشعوب الأصلية بحاجة إلى الحماية الفكرية غير القابلة للتقادم، علماً بأن المعارف التقليدية تمرر من جيل إلى جيل. وينبغي ضمان السيطرة على المعارف التقليدية للأجيال القادمة. وإن تملك واستخدام المعارف التقليدية من دون الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للشعوب الأصلية يجب أن يفهم على أنه تملك غير مشروع للمعارف التقليدية. وأخيراً، أشار السيد أرياس إلى أن المعارف التقليدية مرتبطة بمجموعة من القضايا الأخرى المتعلقة بالشعوب الأصلية، مثل الهوية الثقافية والاجتماعية والصحة والتغذية.

وسلّطت السيدة لوسي مولينكي، عضوة شعب الماساي في كينيا والمديرة التنفيذية لشبكة معلومات السكان الأصليين في كينيا، الضوء على أهمية المعارف التقليدية للهوية الثقافية للشعوب الأصلية، وفي معيشتهم اليومية وكتراث للأجيال القادمة. وذكرت أن تلك القضايا كانت مصدر قلق عميق للعديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية في أفريقيا. ولم تقتصر مناقشات ومحاولات الشعوب الأصلية بشأن حماية المعارف التقليدية على مجال الملكية الفكرية: مساهمات من اتفاقية التنوع البيولوجي ومناقشة بشأن بروتوكول ناغويا بشأن النفاذ إلى الموارد الوراثية والتقسيم المنصف والعدل للمنافع المستمدة من استخدامها ("بروتوكول ناغويا") يجب أن تثير النقاش في اللجنة الحكومية الدولية. كما تمّ زيادة الاعتراف بالحقوق الأساسية الجماعية للشعوب الأصلية في العقود الأخيرة. وأكدت السيدة مولينكي الحاجة في أن تؤخذ هذه الحقوق الجماعية المعترف بها في عين الاعتبار في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأوصت بأن يتم تأمين الدعم المالي لمشاركة الشعوب الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية. وأوصت أيضاً بتطوير القدرات المحلية، من خلال قواعد بيانات للشعوب الأصلية التي يجب وضعها على المستوى المحلي وأن يسيطر عليها المالكون التقليديون. ودعت أيضاً اللجنة الحكومية الدولية إلى تطوير حلول مبتكرة. ويجب استخدام نفس التكنولوجيا التي أتاحت بعض معارف الشعوب الأصلية للجمهور لضمان ممارسة الشعوب الأصلية السيطرة على معارفها.

وأغلقت السيدة شوك منبر الجماعات الأصلية بشكر المحاضرين في المنبر والدول الأعضاء وأمانة الويبو على تنظيم المنبر. كما دعت الدول الأعضاء إلى المساهمة في صندوق الويبو للتبرعات، من أجل ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في عمل اللجنة الحكومية الدولية."

27. وأعاد الرئيس فتح باب النقاش بشأن البند 5 من جدول الأعمال، ودعا مؤيدي الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10 إلى تقديم الاقتراح.

28. وقال وفد سويسرا، متحدثاً باسم المؤيدين، وهي وفود أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا وسويسرا، إن الاقتراح يهدف إلى تحديد مصادر إضافية لتمويل صندوق التبرعات من أجل تمكين اللجنة في المستقبل من مواصلة تأمين مستوى تمويل مناسب لممثلي الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة، أي أولئك المعتمدين لدى الويبو و/أو اللجنة الحكومية الدولية. وكانت تنوي الوثيقة الحالية WIPO/GRTKF/IC/28/10 أن توصي اللجنة الحكومية الدولية إلى الجمعية العامة أن يتم تعديل قواعد صندوق التبرعات كمرحلة أولى. وفي وقت لاحق في سبتمبر 2014، سيدخل المؤيدون اقتراحاً آخر لكي تنظر فيه لجنة الميزانية والبرنامج وتعتمده والذي سيوصي الجمعية العامة أن يتم تخصيص المال في الميزانية العادية لدعم مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية، إلى ما يصل إلى المبلغ الذي تحدده لجنة الميزانية والبرنامج. وستستخدم أمانة الويبو، في اختيار المتقدمين وتوفير الدعم المالي، هذا المبلغ من المال وفقاً للتوصيات التي قدمها المجلس الاستشاري لصندوق التبرعات. وستتعلق التغييرات في قواعد صندوق التبرعات على النحو المنصوص عليه في الصفحة 3 من المرفق بهذا الاقتراح بالمادة 6 الفقرة (أ) وإدراج فقرة جديدة 6 (ب). وكان القصد من هذه التغييرات عدم استبعاد، بعد اليوم، احتمال أن يؤخذ التمويل في المستقبل من الميزانية العادية بهدف تغطية مشاركة بعض ممثلي المجتمعات المحلية والأصلية المعتمدة في اللجنة

الحكومية الدولية، إذا كان تمويل صندوق التبرعات غير كافٍ. ومع ذلك، أضاف الوفد أنه قام بمشاورات معمقة أكثر حول هذه القضية منذ الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية، بالاشتراك مع دائرة تخطيط البرامج والمالية في الأمانة العامة لليوبو. وقد أُشير أثناء تلك المشاورات أن نظام الويبو المالي ولائحته لم يسمح أن يتم تحويل الأموال المخصصة في الميزانية العادية وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة الميزانية والبرنامج إلى صناديق مستقلة. وكان يجب أن تبقى هذه الأموال متاحة بدلاً من ذلك ضمن الميزانية العادية لكي تستخدمها لاحقاً الأمانة العامة وفقاً للقرارات التي اتخذتها لجنة الميزانية والبرنامج. ولذلك نظر المؤيدون إلى هذا الاقتراح وأدركوا أن إضافة فقرة جديدة رقم 6 (ب) قد يكون كافياً، يكملها قرار من لجنة الميزانية والبرنامج بشأن تخصيص تمويل في الميزانية العادية لدعم المجتمعات المحلية والأصلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية، والأساليب التي ستسود بشأن استخدام الأموال المخصصة نتيجة لذلك. وفي الختام، شكر الوفد تلك الوفود والمراقبين الذين أعربوا عن دعمهم أو اهتمامهم بالاقتراح. وبقي موجوداً، جنباً إلى جنب مع مؤيدين آخرين، للرد على أية أسئلة أو تقديم مزيد من المعلومات على النحو المطلوب بشأن الاقتراح. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعتمد اللجنة الحكومية الدولية توصية من شأنها أن تفتح المجال لإمكانية قيام لجنة الميزانية والبرنامج ثم الجمعية العامة بتخصيص تمويل فرعي ضمن الميزانية العادية لدعم مشاركة الممثلين المعتمدين للمجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة الحكومية الدولية تحت شروط وأساليب دقيقة.

29. ودعا الرئيس الوفود إلى الإحاطة علماً بالاقتراح والخطوات التي أشار وفد سويسرا أنها ستلزم. وأعطى الكلمة لتلقي الآراء الأولية بشأن المبدأ الوارد فيه.

30. وشكر وفد أستراليا، كشارك في الاقتراح، وفد سويسرا على عرضه للاقتراح. وأكد، كما اعترف بذلك المدير العام، أن المشاركين من المجتمعات الأصلية والمحلية ساهموا بشكل هام وإلى حد كبير في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وكان صندوق التبرعات ممهاً في هذا الصدد لأنه سهّل مشاركة الشعوب الأصلية. ووجد الوفد بالتالي أنه من المؤسف جداً، وبالأخص عند هذه النقطة الخاصة من مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية، أن صندوق التبرعات قد استنفد تماماً. وأوضح أن هذا الاقتراح، كما ذكر وفد سويسرا، يركز على تعديل قواعد صندوق التبرعات لمجرد توفير احتمال توفير مصادر بديلة للتمويل. وأشار أن هناك حاجة إلى اقتراح آخر سيقدم إلى لجنة الميزانية والبرنامج لكي تنظر فيه الدول الأعضاء وتتخذ قراراً بشأنه بهدف تخصيص الأموال، من المرحب من البرنامج 4 للبرنامج والميزانية لدعم مثل هذه المشاركة. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى النظر بشكل إيجابي في الاقتراح، وأعرب عن استعداده لدراسة ومناقشة أي مشاغل قد تكون لديهم. وشكر الوفد المشاركين في الاقتراح والعديد من الوفود التي أبدت دعمها.

31. ودعم وفد نيوزيلندا، كشارك في الاقتراح، مداخلات وفود سويسرا وأستراليا. وقال إن الاقتراح بحث عن آلية من شأنها أن تسمح المشاركة المستمرة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في اللجنة الحكومية الدولية، حيث أن هذه المشاركة مهمة جداً. ودعا الوفد الوفود الأخرى لمناقشة الاقتراح وتبادل أي اقتراحات أو مشاغل قد تكون لهم في هذا الصدد.

32. وشكر وفد شيلي الوفود التي شاركت في الاقتراح. ووجد الوفد أنه من المفيد التعامل مع الوضع المالي لصندوق التبرعات وبالتالي نقص التمويل لدعم مشاركة الشعوب الأصلية. وشدد على أن مشاركة المجتمعات الأصلية إلى جانب الدول الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية كانت مفيدة ومثيرة جداً. وأوضح منبر الجماعات الأصلية هذه الأهمية. وسوف يمكن التمويل الفرعي من الميزانية العادية من استمرار مثل هذه المشاركة وربما تمديدها. وحث الوفد الدول الأعضاء على النظر بشكل إيجابي في الاقتراح، كجزء من الطرق المختلفة التي من شأنها ضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية.

33. وكرر وفد بيرو أن مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في اللجنة الحكومية الدولية ضروري جداً. وقد عكست مساهمات الشعوب الأصلية اهتماماتها ووجهات نظرها وساعدت الدول الأعضاء على المضي قدماً بالمفاوضات. ولم تكن مثل هذه المساهمات ضرورية وجوهرية جداً فقط، ولكنها ضمنّت الشرعية في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وقد قدم

الاقتراح استجابة عملية لمشكلة عملية. وكرر الوفد تأييده للاقتراح، كما فعل خلال الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن أمله أن تأييد مثل هذا الاقتراح من شأنه أن يكون إحدى النتائج المحددة والملموسة للدورة الحالية.

34. وأحاط وفد الولايات المتحدة الأمريكية علماً بالوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10 التي أوصت بتعديل قواعد صندوق التبرعات لتمكين سحب المساهمات من الميزانية العادية للويبو إلى صندوق التبرعات. وأعرب الوفد عن دعمه القوي للمشاركة النشطة لمجموعات الشعوب الأصلية في الاجتماعات والمناقشات القائمة على النصوص في اللجنة الحكومية الدولية. وعلى الرغم من هذه الحاجة الضرورية لوجود الأطراف المعنية في تلك الجلسات والمناقشات، لم يتمكن الوفد من دعم توصية من شأنها أن تسمح لميزانية الويبو الأساسية من المساهمة في المشاريع الممولة طوعاً. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الويبو وافقت على برنامج العمل وميزانية عمل الويبو الأساسية وأن مستخدمي أنظمة التشغيل قد دفعوا قسم كبير منها. وتهدف المشاريع الممولة طوعاً، والتي تكون بين دولة أو أكثر من الدول الأعضاء والمنظمات، لتغطية التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمشروع. وقال إن هذه التوصية كانت الحالة الأولى من نوعها في منظومة الأمم المتحدة حيث يقوم تمويل من الميزانية الأساسية لوكالة الأمم المتحدة بتمويل مشروع ممول طوعاً. وبالتالي، لم يدعم الوفد هذه التوصية. ومع ذلك فإنه أحاط علماً بتعليقات وفد سويسرا بشأن المزيد من التفكير في هذه المسألة. وتطلع إلى تلقي نسخة من المقترح المنقح كما وصفه وفد سويسرا ورحب بمزيد من المناقشات مع وفد سويسرا بشأن ذلك. وفي البداية، أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته بإثارة بعض النقاط بشأن التعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا. ورأى أن الاقتراح الجديد كما تمت صياغته كان أحسن مقارنة بالوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10، التي أوصت بأن تُستخدم ميزانية الويبو الأساسية لتمويل مشروع ممول طوعاً، والذي كان يعتبر من مشاغل الوفد بشأن السوابق. ففي حين سيسعى الاقتراح المنقح لتخصيص أو زيادة الميزانية لضمان مشاركة مجموعات الشعوب الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية، كان عليه طرح بعض الأسئلة: كيف سيضمن الاقتراح من أن تخصيص الميزانية لن يشكل سابقة لتوسيع ميزانيات لجان أخرى لتشمل مشاركة الدول غير الأعضاء في تلك الاجتماعات؟ وكيف يمكن للاقتراح توفير الشفافية بشأن الإنفاق المقترح، وكيف يمكن أن يكون جزءاً من عملية وضع الميزانية في الويبو، أي هل سيتم تسليط الضوء عليه على أنه طلب لبند الميزانية في أي برنامج معين، على افتراض البرنامج 4، وهل سيتم توفير معلومات عن النفقات الفعلية في الميزانية؟

35. وأشار ممثل اللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب منطقة الأنديز الأوائل (CAPAJ) أن مشاركة ومساهمة الشعوب الأصلية في اللجنة الحكومية الدولية قد وضعت الأساس. وأتت التبرعات الطوعية التي ضمنت مشاركة الشعوب الأصلية من الاعتراف بوضعها الخاص. وقد قُرب مثل هذا التمويل الشعوب الأصلية إلى الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الشعوب الأصلية شاركت بنفس رغبة واهتمام الوفود الحكومية. ولم يعتبر أن الاقتراح يشكل سابقة من خلال التوصية بأن يتم استخدام ميزانية الويبو العادية للمشاركين الذين ليسوا من الدول الأعضاء، بما أن تأسيس اللجنة الحكومية الدولية نفسها يتطلب على وجه التخصيص مشاركة الشعوب الأصلية. وتمّ الاقرار بأن الشعوب الأصلية هي شعوب كانت موجودة قبل فترة طويلة من تشكيل الدول الأعضاء. وتمّ الاقرار بوضعها الخاص. وبالتالي فإن تمويل مشاركة الشعوب الأصلية باستخدام ميزانية الويبو العادية يبدو أنه مخصص تماماً.

36. وقال ممثل توباج أمارو إنه سيقول ما يلي بروح من الاحترام، ولكن أيضاً ينوي أن يقول ما رآه على أنه الحقيقة. وأشار إلى الاعتراضات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاقتراح المقدم في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10. ففي رأيه، فإن وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد الاتحاد الأوروبي يعرقلان التقدم داخل اللجنة الحكومية الدولية منذ اثني عشر عاماً ويؤذيان الشعوب الأصلية. وفي رأيه، فقد حرم هذان الوفدان أيضاً النصوص التفاوضية من المضمون الحقيقي. ولم يتمكن الممثل من الموافقة على تلك النصوص. ولكنه كان على يقين أن الرئيس لديه قدر كبير من الخبرة بهذه المسائل. ولذلك، كان مقتنعاً بأن الرئيس سيتخذ التدابير اللازمة لتحسين النصوص وجعلها مقبولة.

37. وأشار إلى أن المخاوف المشروعة لأي وفد، مثل تلك التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لا بد من مناقشتها ومعالجتها بطريقة ملائمة عن طريق مزيد من المشاورات والمناقشات. وأوضح أنه، بمثابة رئيس، لم يكن طرفاً متفاوضاً في اللجنة الحكومية الدولية.

38. وأراد وفد الولايات المتحدة الأمريكية كذلك أن يوضح أكثر أن النقطة الذي ذكرها فيما يتعلق بتمويل صندوق التبرعات هي متابعة لنقطة ذكرها وفد سويسرا نفسه، وهو أن استخدام الميزانية العادية للبرامج الممولة طوعياً يعتبر مشكلة. وأشار إلى أن وفد سويسرا ناقش الأمر مع دائرة تخطيط البرامج والمالية في الأمانة العامة للويبو، في حين أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية نظر أيضاً إلى هذه القضية المحددة داخلياً. واعتبر أن هنالك خط أحمر في أن تقوم ميزانية الويبو الأساسية بتمويل صندوق التبرعات وتجديد موارده. ولكن هذا الاهتمام اختلف عن النظرة الأحداث، والتي كان الوفد مهتماً بها جداً، في معرفة كيف يمكن أن تحصل الويبو على تخصيص معين، بحيث يمكن أن يكون ضمن البرنامج 4، لضمان مشاركة مجموعات الشعوب الأصلية. وأكد الوفد أنه يعتبر مشاركة هذه المجموعات ممماً للغاية في المسألة التي عالجتها اللجنة الحكومية الدولية. ومع ذلك، كان للوفد بعض الأسئلة في هذا الصدد. وشعر بأنه يجب على جميع الدول الأعضاء التفكير في التأكد من أن يتوصلوا إلى إجابة ستكون متماشية مع عملية وضع الميزانية في الويبو.

39. وشكر وفد سويسرا وفد الولايات المتحدة لتعليقاته. وأكد أنه قد حدد بالفعل نفس القضية كما فعل الوفد الأخير، لدى دراسة اقتراحه الأصلي، وبالتالي فإن تغيير القواعد التي قد تحتاج النظر فيها تخص فقط فقرة جديدة 6 (ب)، تُستكمل بقرار من لجنة الميزانية والبرنامج لتخصيص تمويل لدعم مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة الحكومية الدولية. وأبدى الوفد استعداده، إلى جانب مؤيديه آخرين، للتفاعل مع الوفود الأخرى في إيجاد أفضل صيغة ممكنة من شأنها أن تسمح للجنة بإحراز تقدم في هذا الصدد بهدف وضع آلية من شأنها أن تتماشى مع النظام المالي للويبو والأئحته.

40. وأحاط الرئيس علماً بالتصريحات المتعلقة بهذا الاقتراح. وباعتبار أن سلسلة أخرى من البيانات الرسمية لن تسمح للجنة بتحقيق تقدم يذكر بشأن هذه المسألة، دعا الوفود إلى عدم الشروع في مناقشة مطوّلة في الجلسة العامة بشأن الاقتراح. ففي رأيه، طُرحت مسألتان رئيسيتان هما: من جهة، ضرورة وأهمية تجديد وسائل الدعم للمشاركة، الذي لم يكن موضع نزاع، ومن جهة أخرى، مسألة الأسبقية التي قد يخلقها الاقتراح. وكان لدى الرئيس شعور قوي بأنه لا يجب ادخار أي جهد من أجل التوصل إلى حل بشأن مسألة دعم مشاركة الشعوب الأصلية قبل نهاية الدورة. وأشار إلى أنه في نهاية المطاف سيكون الحل البسيط هو عودة الوفود في وقت لاحق خلال الدورة الحالية مع التزامات لصندوق التبرعات من شأنها ضمان استدامته. وهذا في الواقع ما يفضله الرئيس، حيث أن الاقتراح قيد المناقشة قدم كملأذ أخير، نظراً لتجفيف المساهمات الطوعية واستنزاف صندوق التبرعات نتيجة لذلك. وبشكل أعم، حث اللجنة على التفكير في ما يلي: هل ما زالت الوفود تحافظ على الالتزام الذي قامت به اللجنة لضمان تقديم الدعم لمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؟ ورأى أن اللجنة الحكومية الدولية لا تستطيع أن تعطي وعوداً كاذبة لهذا الالتزام. لذا كانت الخطوة التالية إما استعادة التمويل في صندوق التبرعات أو سحب المال من مورد آخر. وأكد أن هذه القضية كانت ضمن سيطرة الدول الأعضاء وتتطلب مسؤوليتهم. ثم علق البند 5 من جدول الأعمال للتشاور بشأن هذه المسألة.

41. وأعاد الرئيس فتح البند 5 من جدول الأعمال، وطلب من مؤيدي الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10 تقديم تقرير بشأن المشاورات التي أجروها مع الوفود الأخرى.

42. وشكر وفد سويسرا، متحدثاً باسم مؤيدي الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10، جميع الوفود والمراقبين الذين عملوا معهم على حلول مقبولة في سياق الدورة الحالية. وسعى المؤيدون إلى تحديد الآلية الأنسب التي يمكن أن تُستخدم في تخصيص موارد إضافية من ميزانية الويبو العادية لدعم مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في دورات اللجنة الحكومية الدولية، من أجل ضمان الدعم المستمر بطريقة ما، في حال تم استنفاد صندوق التبرعات، كما هو الحال في الوقت

الحاضر. وكما ذكر سابقاً، قام الوفد ببعض المناقشات مع دائرة تخطيط البرامج والمالية في الأمانة العامة للويبو. واعترف الوفد بعد ذلك بالصعوبة التي ستواجهها الويبو في تقديم مساهمة مباشرة إلى صندوق التبرعات. وعلى أساس إجراء مزيد من المشاورات، وصل إلى فهم أنه ليس هناك حاجة بعد الآن لتعديل قواعد صندوق التبرعات ليصبح من الممكن تقديم مخصصات ضمن إطار الميزانية العادية للويبو من أجل توفير التمويل لممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة لدعم مشاركتهم في دورات اللجنة الحكومية الدولية. وكان الوفد يعتقد جنباً إلى جنب مع مؤيديه آخرين أنه لأسباب تتعلق بالشفافية كان يمكن أن يكون من المفيد الاستمرار في اقتراح تعديل المادة 6 (أ) من قواعد صندوق التبرعات. ولكن منذ أن أدرك الوفد أن هذا التغيير لم يعد ضرورياً، لم يقترح إحداث أي تغيير في قواعد صندوق التبرعات. بيد أن النقاش مع دائرة تخطيط البرامج والمالية للويبو أكد إمكانية توفير مبلغ معين من المال من ميزانية الويبو العادية لتمويل مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية، وأن يخضع استخدام الأمانة لهذا المبلغ للشروط التالية: أولاً، أن يتفق هذا الاستخدام مع التوصية الملزمة التي تصدر عن المجلس الاستشاري لصندوق التبرعات تمشياً مع قواعد صندوق التبرعات، وثانياً، أن يتم استخدام هذا المبلغ المخصص فقط كوسيلة فرعية للتمويل، وبشكل خاص فقط إذا كانت الوسائل المتاحة في صندوق التبرعات غير كافية لهذا الغرض. ومن الواضح أن هذه الآلية كلها تحتاج أن تستند إلى قرار بهذا الشأن تتخذه لجنة الميزانية والبرنامج. وأضاف الوفد أنه كان على هذا الأساس وعلى ضوء هذا الفهم أن المؤيدين لا يزالون ينوون تقديم اقتراح إلى الاجتماع القادم للجنة الميزانية والبرنامج، كما أعلن في الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية. ويعتقد أن هذا النهج لن يخلق أي سابقة معينة بالنظر إلى الطبيعة الخاصة جداً للجنة الحكومية الدولية، والطابع الفريد لصندوق التبرعات وطريقة عمله والذي عمل ضمن آلية واضحة المعالم محددة داخل قواعده، عندما يقوم على سبيل المثال بتحديد أولئك الذين ينبغي أن يتلقوا الدعم المالي. والقرار الذي كان ينوي المؤيدون تقديمه للحصول على موافقة اللجنة كان من شأنه ضمان الشفافية المطلوبة في تخصيص الأموال وكذلك تحديد كميتها وطريقة استخدامها. وستكون الشفافية في الواقع طلب مشروع لجميع الدول الأعضاء على حد سواء. وستكون الطرائق المعتادة للإبلاغ داخل لجنة الميزانية والبرنامج وتلك التي كانت محددة لصندوق التبرعات مكتملة للشفافية فيما يخص الاستخدام الفعلي للأموال المخصصة. وتطلع المؤيدون إلى مواصلة، بين الدورة الحالية والدورة القادمة للجنة الميزانية والبرنامج، تبادل مثير للآراء الذي قاموا به لغاية الآن بهدف تحقيق القرار الذي أرادوا أن يتم اعتماده. ومن شأن مثل هذا القرار أن يمكن الويبو من الاستمرار في المساهمة في دعم المشاركة الفعالة لممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية. وأكد الوفد أن الجميع اعترفوا بالمساهمة الحقيقية والمفيدة التي قدمتها المجتمعات الأصلية والمحلية إلى عملية التفاوض. وأوضح أن بيانه خدم غرض إبلاغ اللجنة بشأن نتائج المشاورات التي جرت قبل وخلال الدورة الحالية بشأن الاقتراح، وكيف ينوي المؤيدون مواصلة جهودهم بالعمل مع الوفود الأخرى المهمة نحو دورة سبتمبر للجنة الميزانية والبرنامج. ودعا اللجنة إلى الإحاطة علماً ببيانه وتأمل بشدة أن يتم اتخاذ قرار بشأن تخصيص الأموال في اجتماع لجنة الميزانية والبرنامج، من أجل ضمان، كوسيلة بديلة، مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة في اللجنة الحكومية الدولية.

43. وشكر الرئيس وفد سويسرا على بيانه بشأن الإبلاغ عن المشاورات التي عقدها مع الوفود المهمة، مع المؤيدين الآخرين. وقال إنه يفهم أن المؤيدين ينوون الانطلاق بالقضية إلى الأمام إلى الدورة المقبلة للجنة الميزانية والبرنامج التي ستلتقي في سبتمبر 2014. وقرأ مشروع قرار اللجنة الحكومية الدولية في هذا الصدد، وتم اعتماده.

قرار بشأن البند 5 من جدول الأعمال:

44. أحاطت اللجنة علماً بالوثائق

، WIPO/GRTKF/IC/28/3

وWIPO/GRTKF/IC/28/INF/4،

وWIPO/GRTKF/IC/28/INF/6.

45. وشجعت اللجنة بشدة أعضاء اللجنة

وكافة الجهات العامة أو الخاصة المهمة ودعمهم

للمساهمة في صندوق الويبو للتبرعات للمجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة.

46. واقترح الرئيس الأعضاء الثمانية التالية أسماؤهم، وانتخبتهم اللجنة بالتركية، في المجلس الاستشاري للعمل بصفتهم الفردية: السيد أرسين بوغاتيريف، ملحق، البعثة الدائمة للاتحاد الروسي، جنيف؛ السيدة هيا برود، ممثلة، إنغا كايوينا أواي 262 (NKW262) نيوزيلندا؛ السيدة كاثرين بونياسى كاهوريا، كبيرة المستشارين القانونيين، المجلس الكيني لحق المؤلف، نيروبي، كينيا؛ السيد نيلسون دي ليون كاتتولي، ممثل جمعية قبائل كونا المتحدة من أجل الأرض الأم (KUNA)، بنما؛ السيدة سيارا هويل، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة لجامايكا، جنيف؛ السيد شي-هيونغ كيم، مستشار، البعثة الدائمة لجمهورية كوريا، جنيف؛ السيد كارلو ماريا مارينغي، ملحق معني بالملكية الفكرية والتجارة، البعثة الدائمة للكرسي الرسولي، جنيف؛ السيدة لوسى مولانكي، ممثلة شبكة المعلومات عن الشعوب الأصلية، نيروبي، كينيا.

47. وقد عين رئيس اللجنة السيدة ألكسندرا جرازولي، نائبة رئيس اللجنة، لتعمل كرئيسة للمجلس الاستشاري.

48. وأحاطت اللجنة علماً بالاقترح الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/28/10 والمعلومات المقدمة خلال الدورة من قبل مؤيدي الوثيقة المذكورة بشأن المشاورات التي عقدها مع الوفود. كما أحاطت اللجنة علماً بنية المؤيدين تقديم اقتراح يتضمن طرائق مفصلة في هذا الشأن لكي تنظر فيه لجنة البرنامج والميزانية في دورتها القادمة.

البند 6 من جدول الأعمال: استعراض القضايا المتداخلة بين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وجرد التقدم المحرز والتقدم بتوصية إلى الجمعية العامة

49. قدم الرئيس البند 6 من جدول الأعمال. وأبلغ اللجنة الحكومية الدولية أن السيد إيان غوس من أستراليا سيكون بمثابة صديق للرئيس، كما فعل في الدورات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الرئيس المندوبين الآتي بيانهم بعد للعمل كمتسرين ضمن هذا البند من جدول الأعمال: السيد إيمانويل ساكي من المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، والسيد نيكولا لوسيو من كندا، والسيدة السيدة مارغو باجلي من موزامبيق والسيد جوستين سبيون من ترينيداد وتوباغو.

وأشار، كما فعل المدير العام، أن الدورة الحالية للجنة الحكومية الدولية تلقت تعليمات من قبل الجمعية العامة في سبتمبر عام 2013، طبقاً لولاية اللجنة الحكومية الدولية للثلاثية 2014-2015 وبرنامج العمل لعام 2014، على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/43/22، لتقييم التقدم المحرز وتقديم توصية إلى الجمعية العامة لسبتمبر 2014. وفيما يتعلق بالتوصية إلى الجمعية العامة، أوصى الرئيس بأن تقدم الوفود بياناتها العامة في الجلسة العامة للسجل، ولكن أن تقوم في أقرب وقت ممكن بمشاورات مع صديق الرئيس، الذي من شأنه تسهيل إعداد مشروع، استناداً إلى المداخلات التي تمت في الجلسة العامة والملاحظات التي أبدت أثناء تلك المشاورات. وعلاوة على ذلك، كان من المفترض أن تقوم اللجنة الحكومية الدولية باستعراض شامل للنصوص المرتبطة وهي نص الموارد الوراثية (WIPO/GRTKF/IC/28/4) (W)، ونص المعارف التقليدية (WIPO/GRTKF/IC/28/5) ونص أشكال التعبير الثقافي التقليدي (WIPO/GRTKF/IC/28/6). وستُنقل تلك النصوص إلى الجمعية العامة التي ستُعقد في سبتمبر عام 2014، "مع مراعاة أية تصويبات أو تعديلات موافق عليها ناتجة عن القضايا المتداخلة في الدورة الحالية." وأشار الرئيس أن هذا لا يعني أن اللجنة الحكومية الدولية من الضروري أن تقوم بمثل هذه التصويبات أو التعديلات. ومع ذلك شجع القيام بمناقشة جادة بشأن السبل الممكنة لتحقيق توافق في الآراء حول أي تحسينات للنصوص الحالية. وقال إن تسعين في المائة على الأقل من القضايا المتداخلة كانت معروفة ومفهومة ومقبولة أن تكون كذلك من قبل جميع المشاركين. وأشار إلى أن بعض الأفكار ظهرت في الدورتين 26 و 27 للجنة الحكومية الدولية والتي، إذا تم البناء عليها، يمكن أن يساعد ذلك في وضع الأساس للمزيد من العمل الفعال في المرحلة التالية من عمل اللجنة الحكومية الدولية. وقد أجري مشاورات مع المنسقين الإقليميين بشأن الطريقة التي تنوي اللجنة الحكومية الدولية العمل بها في تلك الدورة. وبناءً على قراءة مجمعة لولاية 2014 2015، وبرنامج العمل لعام 2014 وكذلك قرارات اللجنة الحكومية الدولية في الدورتين السابقتين، كان واضحاً أن استعراض القضايا المتداخلة يجب أن يستهدف العناصر الشاملة المتأثرة من المجالات الثلاثة للعمل: الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ودعا الرئيس الوفود إلى تركيز المداخلات على عناصر النص التي تعتبر شاملة، بهدف إحداث تقارب بشأن بعض التصويبات أو التعديلات الممكنة أو وضع الأساس الذي يمكن أن تبني عليه اللجنة الحكومية الدولية عندما ستعود إلى المناقشات حول النصوص الموضوعية في المرحلة المقبلة من عملها. وأشار إلى أن اللجنة الحكومية الدولية تلقت النصوص التي ظهرت من الدورتين 26 و 27 للجنة الحكومية الدولية، فضلاً عن وثائق أخرى على النحو المبين في جدول الأعمال (WIPO/GRTKF/IC/28/1) في إطار البند 6 من جدول الأعمال. ودعا الوفود إلى النظر كذلك في ورقة القضايا هذه غير الرسمية بشأن بعض القضايا المتداخلة المقترحة كموضوع للتفكير. وأكد أن ورقة القضايا لم يكن لديها أي وضع وكانت قد قدمت للنظر فيها باعتبارها وسيلة لتيسير المناقشة، وليس كمسألة يتم التفاوض بشأنها. وأضاف أنه بعد بيانات الجلسة العامة، سيجتمع فريق الخبراء غير الرسمي من أجل مواصلة النقاش تحت قيادته، بدعم من الميسرين، وضمن الشكل المعتاد الذي اعتمد في دورات اللجنة الحكومية الدولية الماضية. وأفسح المجال لتقديم المداخلات أثناء الجلسة العامة بشأن القضايا المتداخلة وأي وجهات نظر حول التوصية التي يتعين تقديمها إلى الجمعية العامة.

50. وقال وفد إندونيسيا، متحدثاً بالنيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، إنه واثق من أنه في ظل القيادة الحكيمة للرئيس، سيكون لدورة اللجنة الحكومية الدولية مناقشة بناءة ومثمرة. وكلفت اللجنة الحكومية الدولية على مواصلة تسريع عملها، بانفتاح والالتزام تام، بخصوص المفاوضات المستندة إلى النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص صك قانوني دولي أو أكثر. وكرر الوفد موقف البلدان المتشابهة التفكير أن وجود هذا الصك أو أكثر، وخاصة لضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، يتسم بأهمية قصوى. وساند وجهة النظر القائلة بأن نظام الملكية الفكرية الحالي لا يمكن أن يحميها بدرجة كافية. وغياب مثل هذا الصك الملزم قانوناً أو أكثر قد سمح باستمرار التملك غير المشروع وساهم في اختلال التوازن لنظام الملكية الفكرية العالمي. واطلع على مهمتين هامتين للتعامل معها لتحريك العملية إلى الأمام. أولاً، يجب أن تناقش اللجنة الحكومية الدولية القضايا المتداخلة للنصوص الثلاثة. وأشار إلى حصول تقدم في المفاوضات في الدورتين 26 و 27 للجنة الحكومية الدولية. وكانت اللجنة الحكومية الدولية بحاجة لتحديد المزيد من العناصر الشاملة من النصوص الثلاثة في الدورة 28 للجنة الحكومية الدولية. وبذلك ففي تسهيل المفاوضات، ينبغي استخدام الدورة الحالية

بشكل فعال وينبغي صياغة النصوص في فريق الخبراء غير الرسمي لعرضها على الجلسة العامة والحصول على موافقتها، بحيث يمكن أن ينعكس التقدم المحرز في النص (النصوص) في النسخ النهائية. ويمكن أن يجلب ذلك النضج للنصوص قبل إحالتها جميعاً إلى الجمعية العامة لاتخاذ المزيد من القرارات. واطلع الوفد على الضرورة الملحة لمناقشة بعض القضايا المتداخلة، وهي: أهداف النص (النصوص)، ومعايير الأهلية، ونطاق الحماية، والمستخدمين، وقواعد البيانات، وشرط الكشف، والاستثناءات والتقييدات، وشروط الحماية وبناء القدرات والمساعدة التقنية. ومع ذلك لم تكن القائمة شاملة، واحتفظ الوفد بحقه في الإدلاء بمزيد من التعليقات بشأن القضايا المتداخلة للنصوص الثلاثة خلال اجتماعات فريق الخبراء غير الرسمية. ثانياً، يجب على اللجنة الحكومية الدولية التوصل إلى توصية للجمعية العامة القادمة. وكما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة في عام 2013، كلفت اللجنة الحكومية الدولية بوضع الصيغة النهائية للنص (أو النصوص) في غضون فترة السنتين 2014-2015، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات إضافية. ودعت اللجنة الحكومية الدولية إلى توصية الجمعية العامة في سبتمبر 2014 بالقيام بما يلي: أولاً، عقد ثلاثة اجتماعات لدورة اللجنة الحكومية الدولية في عام 2015؛ ثانياً، عقد اجتماعات للسفراء/ كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم في عام 2015؛ ثالثاً، عقد اجتماعات ما بين الدورات واجتماعات عبر إقليمية؛ رابعاً، عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015؛ خامساً، أن تطلب من الجمعية العامة للويبو ولجنة الميزانية والبرنامج تخصيص ميزانية كافية لبرنامج اللجنة الحكومية الدولية لعام 2015. وعن طريق تسريع عملية التفاوض، كانت اللجنة الحكومية الدولية بحاجة لطريقة عمل مع جدول زمني واضح. واقترح الوفد ما يلي: أولاً، توفير نصف يوم للبيانات العامة؛ ثانياً، توفير نصف يوم لنظرة عامة على القضايا المتداخلة؛ ثالثاً، يومين لعملية الصياغة وصياغة التوصية. وبالنسبة للتوصيات المشتركة المقدمة من عدد من الوفود (WIPO/GRTKF/IC/28/7 و WIPO/GRTKF/IC/28/8)، قال إن تلك القضايا قد ذُكرت بشكل كافٍ في مشروعات النصوص. لذلك ينبغي أن يكون قد انتهى أي نقاش آخر بشأن التوصيات المشتركة في الوقت الذي ستناقش فيه اللجنة الحكومية الدولية المواد المعنية في النصوص الثلاثة. وفيما يتعلق بالمعلومات الأساسية الموجزة رقم 7 "القانون العرفي والمعارف التقليدية"، ساند وجهة النظر القائلة بأن وجود قانون وطني فقط لم يكن كافياً. وشدد على أن هنالك حاجة ملحة لوجود صك قانوني دولي أو أكثر بما أن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، كان بلا حدود، ليس فقط على الصعيد الثنائي والإقليمي، ولكن أيضاً على الصعيد العالمي.

51. وأعرب وفد بنغلاديش، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن تقديره العميق للتوجيهات المقدمة من الرئيس. وقدمت ورقة بالقضايا المطروحة التي كان قد أعدها فهماً أفضل للشروط والقضايا، وستساعد على تقدم المفاوضات الجارية. وأظهرت الورقة بالقضايا المطروحة التزام الرئيس العميق بعمل اللجنة الحكومية الدولية واستفادة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ منها. وشكر الوفد نواب الرئيس، والميسرين وصديق الرئيس على عملهم الشاق المقبل ومساهماتهم الهامة. كما شكر المدير العام على كلمته الافتتاحية الهامة. وتعتقد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أن المصلحة المشتركة للدول الأعضاء في أن تظل تعمل بهدف إيجاد حلول عادلة ومنصفة للمسائل ذات الاهتمام فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية القائم قد نجحت حتى الآن من خلال التأجيل المتعاقب لولاية اللجنة الحكومية الدولية. وشكر الوفد الدول الأعضاء لالتزامهم المستمر وروح التفاهم التي يتحلون بها. ومع ذلك، توقع أن تتجاوز الدول الأعضاء مجرد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، وأن تحرز تقدماً ملموساً لوضع صك قانوني دولي أو أكثر على النحو المقرر في الجمعية العامة لعام 2013. وتوقع أيضاً أن تقوم الدورة 28 للجنة الحكومية الدولية بالمزيد من التبسيط لصياغة النصوص من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع المواد للصكوك الدولية المقبلة. ومن الناحية التاريخية، كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحدة من أكثر المناطق الزاخرة بالموارد في العالم لوفرة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الغنية جداً فيها. وفي تلك المنطقة الشاسعة، سواء كانوا أغنياء أو فقراء، صغاراً أو كباراً، استمر الجميع من الاستفادة على قدم المساواة من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المميزة. ولذلك، كان من الأهمية القصوى التوصل إلى اتفاق بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويجب معالجة التملك غير المشروع المستمر للأصول التقليدية بفعالية من خلال إنشاء آلية تضمن النفاذ السليم وتقاسم المنافع. وبالإضافة إلى إنشاء آلية للنفاذ وتقاسم المنافع من خلال الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة بناءً على الشروط المتفق عليها، اعترفت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً على أهمية إرساء قواعد البيانات

ونظم المعلومات الأخرى مع مكاتب الملكية الفكرية وذلك لمساعدتها على تجنب منح براءات اختراع خاطئة خاصة بالنسبة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ويجب أن تخدم النصوص الحالية كأساس لمزيد من المفاوضات. ولم يعترف الوفد بأي تسلسل هرمي بين القضايا المختلفة في اللجنة الحكومية الدولية. وتوقع التوصل إلى نفس المستوى من النضج لجميع القضايا بهدف تحقيق صك قانوني دولي مناسب أو أكثر للحماية. كما أن معالجة وحل قضايا السياسات الشاملة، وخاصة تلك التي حددها وذكرها الرئيس، ستكون مفيدة وستوفر على اللجنة الحكومية الدولية أي عمل ازدواجي محتمل في المستقبل. وكان دور الدولة إحدى أهم القضايا التي ستناقش في اللجنة الحكومية الدولية. فبينما تناقشت الدول الأعضاء بشأن مدى وجدارة واختصاص هذا الدور فيما يتعلق بحقوق الملكية، اعتبرت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أنه يجب أن يكون هنالك مجالاً واسعاً للمرونة المناسبة للتشريعات الوطنية لتنفيذ الأحكام المتفق عليها. وتوقعت أنه، بناءً على مبادئ العدل والإنصاف، ستتخذ اللجنة الحكومية الدولية القرار الصحيح الذي يعكس روح التفاهم. وأكدت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ استعدادها للمساهمة بطريقة فعالة وبناءة بأهداف اللجنة الحكومية الدولية لاختتام نأج للدورة 28 للجنة الحكومية الدولية. ونظراً لأهمية وتعقيد العمل، ستتدخل الدول الأعضاء المتعلقة بمجموعة آسيا والمحيط الهادئ عند الضرورة وبصفتها الوطنية خلال المناقشات الموضوعية بشأن قضايا محددة.

52. وكرر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، اعترافه بأهمية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وموقفه بأن الحماية المتعلقة بتلك المواضيع يجب أن تُصمّم بطريقة تروّج الابتكار والإبداع ولا تمنعه. وشدّد على أن شكل أي صك قانوني دولي أو أكثر الذي تجري متابعته يجب أن يتبع جوهر الصك الممكن أو الصكوك الممكنة، وينبغي للجنة أن تركز جهودها على التوصل إلى رؤية مشتركة حول الجوهر. وخلال فترة السنتين الحالية، تمّ اتخاذ منهجين جديدين. أحدهما كان الاجتماع الرفيع المستوى، وهو اجتماع للسفراء/ كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم الذي عقد في الدورة 26 للجنة الحكومية الدولية، وشمل الآخر اجتماعات مناقشة القضايا المتداخلة. ففي الاجتماع الرفيع المستوى، الشعور المتقاسم هو أن عدم وجود فهم مشترك وأهداف السياسات والمبادئ التوجيهية تسبب في وجهات نظر متباينة وأحياناً متضاربة انعكست في مشروعات النصوص الحالية. فبينما اعترفت المجموعة باء بمصلحة الالتزام رفيع المستوى، كان عمل اللجنة الفني أفضل طريقة للمضي قدماً في العمل. وفيما يخص اجتماع مناقشة القضايا المتداخلة، فقد كان خطوة أولى جيدة لإيجاد حلول متماسكة لبعض القضايا المشتركة بين الموضوعات، ولكن كانت هنالك حاجة للقيام بمزيد من العمل من أجل التوصل إلى فهم مشترك بشأن القضايا الرئيسية وآليات معالجتها. ورحبت المجموعة باء بالدورة الحالية الشاملة والخاصة بالتقييم. أما بالنسبة للاجتماع الشامل، فقد تطّلت إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لإيجاد حلول متماسكة للقضايا المشتركة، ليس فقط بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي نوقشت في الدورة الماضية، ولكن أيضاً بين الموضوعات التي تشمل الموارد الوراثية. وشكرت جهود الرئيس لإعداد هذه الورقة بالقضايا المطروحة. وأعربت عن اعتقادها أن قائمة القضايا في العمود اليساري الثاني من ورقة القضايا المطروحة للرئيس قد تمكّنت من القيام بمناقشة منظمة ومهيكلية في الاجتماع الشامل، مشيرة إلى أن الرئيس قد ذكر أن ورقة القضايا لم يكن لها أي وضع، ولم تكن الموضوع الذي سيتمّ التفاوض بشأنه وكانت فقط مادة يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء إذا رغبت في ذلك. وفيما يخص دورة التقييم، ينبغي تخصيص وقت كافٍ لذلك للسماح للجنة الحكومية الدولية بصياغة توصية للجمعية العامة. وينبغي أن تتجنّب اللجنة الحكومية الدولية إثقال كاهل الجمعية العامة عن طريق حل القضية على مستوى اللجنة، كما حث عليه رئيس الجمعية العامة في سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام 2013. وقد استفاد المزيد من التقدم بشكل كبير من مناقشة أمثلة محددة من المواقف والتدابير الوطنية، فضلاً عن أمثلة محددة عن المواضيع التي يجب حمايتها ومواضيع للملك العام. وبينما اعترف الوفد ببعض التقدم في الأشهر الاثني عشر الماضية، كانت النصوص تتطلب المزيد من العمل. وينبغي أن تركز اللجنة جهودها على التوصية ببرنامج عمل معقول ومجدي من الجمعية العامة. وظلت المجموعة باء ملتزمة بالمساهمة بشكل بّاء من أجل تحقيق نتيجة مقبولة للطرفين.

53. وأشاد وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بالجهود التي يبذلها الرئيس للسير قدماً بجدول الأعمال المعقد للجنة الحكومية الدولية. وبقي ملتزماً بالعملية وأيد تماماً اتباع نهج متوازن تجاه الموضوعات

التي تمت مناقشتها. واعترف بأهمية اجتماعات مناقشة القضايا المتداخلة التي ساعدت اللجنة الحكومية الدولية على تحسين التفاهم المتبادل لعدة مفاهيم مختلفة. وفي الوقت نفسه، كان يدرك أن هنالك عدداً من المسائل التي ما زالت مفتوحة للمزيد من المناقشات. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية، هنالك حاجة لمناقشة عدة جوانب بالتفصيل، وكان لا بد من إيلاء اهتمام خاص لتأثير شرط الكشف في طلبات البراءات، للتأكد من أنه لم يخلق عدم يقين قانوني. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وعلى الرغم من أن الوفد أقر ببعض أوجه الشبه التي تم تحديدها عبر اجتماعات مناقشة القضايا المتداخلة، خصوصاً بشأن تعريف المستفيدين، اعتقد أنه ينبغي التعامل مع الموضوعين بشكل منفصل. وكان هناك عدد من الاختلافات الهامة بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتي كان لا بد من أخذها في الاعتبار عند التفكير في الأدوات اللازمة لحمايتها المحتملة. وكررت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على ضرورة التوصل إلى توافق أساسي في الآراء على مبادئ وأهداف ومضمون الحماية قبل التفكير في الطابع القانوني لأي صكوك دولية محتملة ذات الصلة في هذا المجال. وإلى أن يتم التوصل إلى هذا الفهم، ظل موقفها هو نفسه كما أعربت عنه في مناسبات عديدة. وواصلت الإعراب عن رأيها بأنه يجب تقديم ومناقشة أدلة أفضل بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المحتملة. ومن دون هذه الأدلة الواضحة، لن تكون لدينا فكرة كافية عن كيفية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن استعدادها للمشاركة في مناقشات أخرى للجنة. ورأت أن عمل اللجنة الحكومية الدولية سينفذ بطريقة عملية وفعالة ومتوازنة.

54. وأعرب وفد باراغواي، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن ارتياحه لقيادة الرئيس للدورات الثلاث للجنة التي عقدت على مدى العام. وأدت قيادة الرئيس والالتزام الثابت للدول الأعضاء إلى تحقيق تقدم كبير في البحث عن اتفاق حول نص أو نصوص لصك واحد أو أكثر لضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان للدورة الحالية ثلاثة أهداف محددة: دراسة القضايا المتداخلة المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتقييم التقدم المحرز، وتقديم توصية إلى الجمعية العامة. وبشأن القضايا المتداخلة، أكد تقديره لورقة القضايا المطروحة غير الرسمية التي أعدها الرئيس، والتي كانت مفيدة جداً وسهلت عمل خبراءها. وكانت ثمرة هذا التحليل هو إدراج في نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي لبند حول "تكوين الكفاءات وإدكاء الوعي". وكانت مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي محتمة باحتمال مناقشة الجانب الشامل لهذه المسألة. وفيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز خلال العام، تم إحراز تقدم كبير في مجالات مثل معنى كلمة "التقليدية"، والمستفيدون من الحماية وطبيعة الحقوق، بالإضافة إلى التعامل مع النص المنقح في كل من المجالات الثلاثة. وينبغي للجنة النظر في التقدم المحرز بهدف اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. أما فيما يتعلق بالتوصية إلى الجمعية العامة، فقد أشار أنه خلال الدورة 26 للجنة الحكومية الدولية، كان هناك اجتماع لكبار المسؤولين لتبادل وجهات النظر حول قضايا السياسات الرئيسية فيما يتعلق بالمفاوضات. وكما ورد في الجزء (ب) من قرار الجمعية العامة لعام 2013، قد تقرر اللجنة عقد المزيد من هذه الاجتماعات في الدورات المقبلة بهدف مواصلة تدعيم العملية. واقترحت مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي إدراج الاجتماع الرفيع المستوى في القرار لكي تعتمده الجمعية العامة في سبتمبر 2014. وينبغي عقد الاجتماع الرفيع المستوى بعد الدورة الأخيرة للجنة التي ستعقد في عام 2015، وبالتالي الاستفادة من سنة إضافية من العمل الفني، والذي من شأنه أن يساعد على زيادة تنقيح النصوص قيد التفاوض. ومن شأن ذلك أن يوفر أساساً متيناً لعمل اللجنة الحكومية الدولية في عام 2015. وبالاعتماد على العمل الموضوعي الذي سيتم في عام 2015، سيتمكن كبار المسؤولين من صياغة توصية من شأنها أن تؤدي إلى اتفاق على النص أو النصوص قيد التفاوض. وكانت دورات اللجنة الحكومية الدولية ذات أهمية كبيرة للمجموعة. ومن بين التوصيات التي يتعين القيام بها، اعتبرت مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن السماح بتعريف برنامج عمل متوازن لعام 2015 أمر وثيق الصلة بصورة كبيرة، وذلك لضمان المزيد من التقدم في المفاوضات أملاً في عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب.

55. وشكر وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الرئيس على قيادته القديرة الدائمة للجنة الحكومية الدولية وأعاد التأكيد على التزامه بالعملية. وأعرب عن تأييده التام لهدف النهج المتوازن إزاء المواضيع قيد

المناقشة وأقر بأهمية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والدور الذي تلعبه في التراث الثقافي والطبيعي. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية، أظهر الوفد والدول الأعضاء فيه التزاماً ومرونة فيما يخص عمل اللجنة الحكومية الدولية. واقترح آلية يمكن في إطارها أن ينظر في الموافقة على شرط الإفصاح عن منشأ أو مصدر الموارد الوراثية في طلبات الحصول على البراءات. وهذا لا يعني أنه سيقبل أي شكل من أشكال شروط الإفصاح. ولكي يتم قبوله، فإن شرط الإفصاح يجب أن تتوفر معه ضمانات كجزء من اتفاق شامل لضمان اليقين القانوني والوضوح والمرونة المناسبة. وفي حال تم حل هذه المسألة، ووفقاً لموقفه المعلن في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/8/11، يمكن للوفد في نهاية المطاف النظر في شرط إلزامي في هذا الصدد. ورأى أن شرط الكشف الذي يعرقل الانتفاع بنظام البراءات أو يخلق حالة من عدم اليقين القانوني لن يُيسر تقاسم المنافع ولن يصب في صالح أي طرف من الأطراف. ومع ذلك، ظلت قضية العقوبات وسبل الانتصاف الحاسمة دون قرار. وكان من الضروري تجنب أي نتائج من شأنها أن تؤثر سلباً بأي شكل من الأشكال على صحة حقوق البراءات وإنفاذها الفعال. وإذا لم تتمكن اللجنة الحكومية الدولية من التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة الرئيسية، ربما سيكون أفضل لها أن تعمل على وضع تدابير دفاعية فعالة لمنع منح البراءات عن خطأ. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، أشار إلى أن جميع مكونات اللجنة الحكومية الدولية عبارة عن قضايا معقدة قد يكون لها تداعيات بعيدة المدى. وكان من المحتم أن تضع اللجنة كافة الأمور في نصابها الصحيح ويمكن ضمان ذلك فقط إذا استرشد عمل اللجنة الحكومية الدولية بأدلة دامغة عن الآثار والحدوى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، كان هنالك غياب الأدلة عن الآثار التي ستشكلها الصكوك قيد التفاوض على أصحاب المصلحة، سواء كانوا مالكيين أو مستخدمين أو المجتمع بوجه عام. وترى بعض الدول الأعضاء أن عمل اللجنة الحكومية الدولية يمثل في استحداث حقوق ملكية فكرية فريدة تمنح حماية اقتصادية، وتمنح الحق في استبعاد الآخرين من استخدام المعارف التي اعتُبرت "تقليدية"، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود هذه المعارف في الملك العام. وإذا وضعت اللجنة الحكومية الدولية نظاماً من هذا القبيل، فسوف يستند إلى خبرات وطنية محدودة ويتصف بعدم وضوح الرؤى فيما يتعلق بالآثار المحتملة. وينبغي أن يتأسس عمل اللجنة على توفر دليل على أن التدابير المتوخاة سوف تؤدي إلى تشجيع الابتكار والإبداع مع الحفاظ على حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية وكذلك على حقوق جميع أفراد المجتمع، وأن يكون ذلك هو الأساس في المضي قدماً في عمل اللجنة. وصرح الوفد بأنه لا يرى توفر أدلة من هذا القبيل حتى ذلك الوقت. وكان ذلك على الأرجح أحد أسباب عدم تمكن اللجنة الحكومية الدولية، بعد عدة سنوات من العمل، من وضع أهداف مشتركة لعملها. وكما هو الحال مع عمل المعارف التقليدية، اعتقد الوفد أن نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي الذي تتم مناقشته كان معقداً جداً. وواصل الالتزام بشكل إيجابي بعمل أشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولكن كان هناك مجموعة واسعة من القضايا العالقة مع النص، والتي لا تزال بحاجة إلى توضيح وصقل. وفيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لم يكن هنالك أي دليل عن الآثار التي ستشكلها الصكوك قيد التفاوض على أصحاب المصلحة، سواء كانوا مالكيين أو مستخدمين أو المجتمع بوجه عام. وينبغي أن يتأسس عمل اللجنة على توفر دليل على أن التدابير المتوخاة سوف تؤدي إلى تشجيع الابتكار والإبداع مع الحفاظ على حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية وكذلك على حقوق جميع أفراد المجتمع، وأن يكون ذلك هو الأساس في المضي قدماً في عمل اللجنة. وحتى ذلك الوقت، لم تتوفر أي أدلة من هذا القبيل. وبالرغم من كل الجهود والالتزام من جانب الوفود في الدورات القليلة الماضية، لم يتحقق أي تقدم حقيقي في مجموعة واسعة من القضايا العالقة. وفيما يتعلق بالقضايا المتداخلة، فإنه حافظ على موقفه من أن نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ينبغي أن تظل نصوص منفصلة. وكان هناك عدد من الاختلافات الهامة بين القضيتين. وعند النظر في القضايا المتداخلة، لاحظ أن اللجنة الحكومية الدولية تعاملت مع مجموعة واسعة من الموضوعات، وجمعت معاً خبراء في براءات الاختراع وحقوق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة، وحقوق الإنسان، والتراث الطبيعي والثقافي. ونظراً للعبء الثقيل من حيث عدد أيام الاجتماعات في السنة، غالباً ما خصص هؤلاء الخبراء حكمتهم وخبرتهم لدورات محددة للجنة الحكومية الدولية. ولذلك، في التفكير في القضايا المتداخلة، ينبغي للجنة أن تكون حذرة للحفاظ على جهود هؤلاء الخبراء والتقدم الذي تم إحرازه. وبالتالي، ينبغي أن تعمل اللجنة الحكومية الدولية بمهارة وأن تكون حذرة من إجراء تغييرات على هذه النصوص التي أرسلت بالفعل إلى الجمعية العامة من قبل الدورتين 26 و 27 للجنة الحكومية الدولية. ومن حيث التشابهات الشاملة، أقر بأنه فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ربما تكون هنالك بعض أوجه

الشبه من حيث المستفيدين الذين يجب تعريفهم، وقد يُرغب بنهج معادل لأي تدابير إدارية. وينبغي للجنة أيضاً أن تسعى جاهدة لتحقيق الانساق في استخدام المصطلحات في النصين. وأشار الوفد أن على اللجنة الحكومية الدولية أن تتمكن من وضع تعريفات لكل من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأن هناك عدداً من الاختلافات المهمة بين الاثنين. فعلى سبيل المثال، بخصوص العديد من أشكال التعبير الثقافي التقليدي، قد يكون المحتوى محمياً بالفعل عن طريق حق المؤلف والحقوق المجاورة، في حين أنه بالنسبة للمعارف التقليدية، قد تكون هناك بعض الجوانب التي لم تقع حالياً ضمن نظام الملكية الفكرية القائم. وكما هو مبين في ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة التي قدمت في الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية، كان قد أنجز فعلاً الكثير من العمل على المستوى الدولي بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو أشكال التعبير الفولكلوري، بما في ذلك المادة 15.4 من اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية، وقانون تونس النموذجي بشأن حق المؤلف والأحكام النموذجية المشتركة بين الويبو واليونسكو للقوانين الوطنية بشأن حماية أشكال التعبير الفولكلوري من الاستغلال غير المشروع والأفعال الضارة الأخرى. وما زالت هناك حاجة لكي تنظر اللجنة في مدى تناول هذه الصكوك بالفعل للاحتياجات التي حددها المطالبون قبل النظر في الخطوات الجديدة. وأشار الوفد إلى الاقتراح الذي قدم في الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية، واصفاً النموذج السلس لكل من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والذي يميز كلاً من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على أساس مستوى نشرها. وفي حين أن هذا النموذج يمثل تطوراً مثيراً للاهتمام، ظلت جدواه من حيث الآثار القانونية والعملية غير واضحة. ويبقى التمييز بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي "المملوكة بشكل وثيق"، "الواسعة الانتشار" و"المتاحة للعموم" غير واضح، وكان من الصعب أن نرى أي تعريفات يجري تطويرها والتي لن تكون خاضعة لخلاف دائم. وبدا الحل العملي قانونياً هو الذي ميز بين تلك المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي كانت معروفة فقط ضمن مجتمعات أصلية ومحلية معينة وتلك التي انتشرت خارج تلك المجموعة. ومع ذلك، قد يكون ذلك ضيقاً جداً ليناسب مجموعة واسعة من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على الصعيد العالمي، عبر المجتمعات الأصلية والمحلية المختلفة. وبينما ظل الوفد منفتحاً لتقاش هذه المسألة، قد يتوقف التقدم على تحديد الملك العام، وهي ممارسة يمكن أن تثبت صعوبتها. وبناء على ذلك، فقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن اللجنة الحكومية الدولية لن تنجح في تحقيق التوازن بين الوصول إلى اعتراف أفضل بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبين صيانة الحريات القائمة والملك العام، إذا واصلت اللجنة العمل في إطار صكوك ملزمة. وطوال اللجنة الحكومية الدولية، كانت هناك مطالب بتوسيع حماية الملكية الفكرية لتشمل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولكن عند النظر في تفاصيل هذه المقترحات، أصبح من الواضح أننا نخاطر لمجرد المساعدة لحماية ما يمكن تسميته على نطاق واسع "الخصائص الوطنية". ويمكن أن تكون عواقب ذلك واسعة النطاق وضارة جداً، مع احتمال قطع التبادل الثقافي والتكنولوجي عالمياً. لذا، لم يكن بسبب قلة الطموح أن اقترح الوفد أنه يجب النظر في حلول أخرى غير ملزمة. وكان يعتبر الحفاظ على الحريات الفنية والدينية والثقافية وغيرها الموجودة في عالم متعدد الثقافات التزاماً قوياً، وهذا الذي جعل الوفد يأخذ هذا الموقف. وبشكل ملموس، ومن منظور الملكية الفكرية، فإن الإجراءات التي تشمل إزكاء الوعي وتشجيع استخدام الأطر القانونية الوطنية القائمة، بما في ذلك أنظمة البراءات والعلامات التجارية والتصميم وحقوق النشر، وتحسين الوصول إلى تلك الأطر، لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على حد سواء، يمكن، في رأيه، أن يتم استكشافها كطريقة للتقدم، ولها القدرة على تحسين حقوق السكان الأصليين للوصول إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بدرجة كبيرة. وقد يكمل هذا النهج الممارسات القائمة، مثل تشجيع منع الإفصاح غير المصرح به، والحفاظ على الاستخدام في السياق التقليدي واستخدام المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل غير محمي للقواعد الثقافية وممارسات أصحاب هذه الحقوق، والإسناد. وفي الختام، أكد الوفد بوضوح التزامه بعمل اللجنة الحكومية الدولية، وأعرب عن تأييده التام والتزامه بالمفاوضات المستمرة والتي سيلتزم بها بشكل بئاء وتمثيل ملائم. بيد أنه لا ينبغي أن يستمر عمل اللجنة دون وضوح، وإنما ينبغي أن يكون عملياً وفعالاً وأن يسترشد بأدلة اقتصادية وأهداف واضحة وصورة واضحة عن الآثار المحتملة.

56. وقال الرئيس إن البيان المفصل والمركّز الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، يشكل في رأيه التزاماً مفيداً. وشجع الوفود على المضي قدماً بنفس السلاسة. وأشار إلى أنه تمّ التأكيد على المهارة فيما يتعلق بأي محاولة لتعديل النصوص القائمة، ويبدو أن هناك تقارباً داخل اللجنة بشأن ذلك. كما أحاط علماً بمسألة تقييم الأثر. وتمت تسوية مبدأ استخدام تقييم الأثر لتعزيز نهج المفاوضات. وفي سياق اللجنة الحكومية الدولية، النقطة التي أثارها وفد الاتحاد الأوروبي بخصوص ضرورة الانتباه لتأثير أي تدبير يتخذ يجب أن يفترض أن يكون جزءاً من النهج التحضيرية لجميع الأطراف، وبالتالي، يقع العبء على جميع الأطراف. وقد ناشد الرئيس لاتخاذ هذا المفهوم على النحو الوارد وقال إنه يستحق الاهتمام الكامل. ولا يمكن لأحد التفاوض على اتفاقية ثنائية الأطراف للتجارة الحرة دون أن يقوم بتقييم الأثر، بشكل مفصل. وفي هذا السياق، اعتُبر أن النهج القائم على الأدلة ضمناً أيضاً. وحقيقة أنه قد تمّ التعبير عنه بطريقة بسيطة من قبل أحد الوفود شيء مفيد ومساعد. وكانت اللجنة الحكومية الدولية بحاجة لدراسة النتائج المتوقعة، الإيجابية منها وتلك التي قد تكون سلبية إذا لم تكن مخففة. وتوقع الرئيس أن تتم المناقشات في فريق الخبراء بنفس درجة التفصيل المتبع في نهج القضايا المتداخلة.

57. وأكد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، دعمه الكامل للرئيس وشكره على الورقة المفيدة التي أعدها بشأن القضايا المطروحة. ولاحظ إحراز الكثير من التقدم في مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية في جميع النصوص الثلاثة. وينبغي أن يمكن التقدم المحرز للجنة من تقديم توصية إلى الجمعية العامة في سبتمبر 2014 لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015 لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المرتبطة بها بشكل فعال. وكانت جميع النصوص الثلاثة أمام اللجنة ناضجة، وتعكس بوضوح القضايا وموقف الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأحكام المختلفة. وتطلّع الوفد إلى برنامج عمل واضح لتمكين اللجنة الحكومية الدولية من الوفاء بولايتها، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات ما بين الدورات. وفيما يخص العمل خلال الدورة الحالية، كان الوفد يتوقع تحقيق التماسك في الوثائق، وخاصة مشاريع المواد لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتي لديها الكثير من أوجه التشابه. ولم يتوقع إعادة فتح المفاهيم أو الوثائق، وإنما عملية بسيطة أدت إلى استبدال النصوص، وخاصة في وثائق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بنص أكثر تقدماً في أي من الوثائق التي كانت المفاهيم والمعنى المقصود هو نفسه. وفيما يتعلق بوثيقة الموارد الوراثية، لوحظ عدم وجود العناصر التي يمكن تطبيقها على وثائق أخرى، وبالتالي، فإنه لا يتوقع إعادة فتح أي عناصر في هذا النص. وفي حال اعتماد هذه العملية، كما ورد بشأن نص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، يجب أن تكون اللجنة الحكومية الدولية قادرة على الانتهاء من عملها بأكثر طريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وساند وجهة النظر القائلة بأن اللجنة يجب أن تجد آلية لتمكين مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما أنها كانت حاسمة في إضفاء الشرعية على عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن أمله بالتوصل إلى حل أثناء الدورة بشأن هذه المسألة الهامة.

58. وقدّر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) جهود الرئيس الدؤوبة في قيادة اللجنة بدرجة عالية من القيادة والحكمة. وكان يأمل أن تحرز اللجنة تقدماً وتحقق نجاحاً. وساند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، ووفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية، ركزت اللجنة مداولاتها على القضايا المتداخلة ووضعت نهجاً تدريجياً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبموجب هذا النهج الجديد، ستكون مسألة الحماية أكثر مرونة، ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت نفسه معقولة. ونظراً للإنجازات الكبيرة التي تحققت، فقد زادت الآمال لتحقيق تقدم كبير في عمل اللجنة بشكل معقول. وفيما يتعلق بالقضايا المتداخلة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، في حين نعترف بأن خصائص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبشكل خاص الموارد الوراثية في جميع أنحاء العالم تختلف كثيراً، قال الوفد إن مثل هذه الممارسة في بعض المناطق يمكن أن يسرّع عمل اللجنة، خاصة عندما تكون هنالك تداخلات مهمة بين القضايا، مثل الموافقة المسبقة المستنيرة، والشروط المتفق عليها، والحماية الدفاعية وعلاقتها بمسألة إنشاء قاعدة بيانات ومسؤولية مكاتب الملكية الفكرية في حال سوء الاستخدام، وكذلك تسوية المنازعات. وينبغي أن تميّز اللجنة الحكومية الدولية بين مفهوم الحماية، من جهة، والحفاظ على

التراث الثقافي وصونه وتعزيزه، من جهة أخرى. وقد خرج هذا الأخير عن نطاق ولاية اللجنة ووقع ضمن ولاية اليونسكو. ويجب أن تتناول اللجنة الحكومية الدولية قضايا مثل العقوبات وسبل الانتصاف وممارسة الحقوق، والتي يمكن مناقشتها تحت مظلة الإنفاذ. ولضمان الحماية الفعالة، سيكون من الضروري التأكد من أن إجراءات الإنفاذ متاحة للسماح باتخاذ إجراءات فعالة ضد التملك غير المشروع وسوء استخدام المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ويجب أن تكون هذه الإجراءات صارمة لكي تشكل رادعاً للمزيد من التعدي على الحقوق. ومن دون وجود إجراءات إنفاذ هادفة وقوية، بما في ذلك التعويض المعقول في حال سوء الاستخدام والتملك غير المشروع، لن يرى المستفيدون أن حقوقهم محمية بشكل فعال. ونتيجة لذلك، فإن صلاحية أي نظام للحماية القانونية والفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من منظور الملكية الفكرية سيكون موضع شك. وتطرق الوفد إلى قضية التوصية إلى الجمعية العامة بشأن الخطوات المستقبلية للمفاوضات. وقال إنه من المؤسف أنه على الرغم من تزايد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وكذلك ولاية الجمعية العامة لعام 2009 التي أعطت تعليمات للجنة الحكومية الدولية أن تجري مفاوضات بالاستناد إلى النصوص بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي واعتماد صك أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لم تصل اللجنة الحكومية الدولية بعد إلى هذا المستوى من النضج الذي من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء من عقد مؤتمر دبلوماسي. ومع ذلك، وفي ضوء التقدم الأخير الذي تم إحرازه في اللجنة، لا سيما الذي يشمل النهج التدريجي، فضلاً عن الضرورة الحيوية لوضع مثل هذا الإطار القانوني لصالح البلدان النامية، ينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدعوة اللجنة لاختتام المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وشددت على أن الإرادة القوية وحسن النية وكذلك الوقت الكافي، كلها شروط للتقدم في اللجنة. وكان من المهم عدم فقدان الزخم الحالي وتسريع هذه العملية، من أجل الوفاء بولاية الجمعية العامة. وكان الوفد ملتزماً بالمشاركة بشكل بنّاء في مفاوضات اللجنة بهدف إيجاد حل سريع للخلافات القائمة.

59. وأعربت ممثلة معهد الشعوب الأصلية البرازيلي للملكية الفكرية (INBRAPI)، متحدثة باسم تجمع الشعوب الأصلية، عن التزامها القوي للمضي قدماً نحو اعتماد صك قانوني دولي أو أكثر الذي من شأنه ضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وحثت الدول الأعضاء على حماية، خلال المناقشات الشاملة، التقدم الذي تم إحرازه بالفعل. ودعا تجمع الشعوب الأصلية الدول الأعضاء على العمل بصورة بناءة بهدف التوصل إلى إجماع بشأن طريقة مستدامة لدعم المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والتي بدونها سيُلحق الضرر بولاية اللجنة الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، كررت الدعم الممنوح من قبل تجمع الشعوب الأصلية إلى وفود أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا وسويسرا للاقتراح الذين طرحوه في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10. كما شكرت وفد بيرو ووفد شيلي للتعبير عن تأييدهما للاقتراح. وينبغي الاعتراف بحاجة الشعوب الأصلية وطلبها لحماية تراثها الثقافي واحترامه. وتضمن مثل هذا التراث قيماً مقدسة تجاوزت قيم السوق وتوارخ انتهاء الصلاحية. وكان الصك المقبل أو الصكوك المقبلة بحاجة إلى الانساق مع عادات ومؤسسات وتقاليد الشعوب الأصلية وقانونها العرفي. وشددت على أن الشعوب الأصلية هي المبدعة، والمالكة، وأصحاب الحقوق الحصرية والسيادية للمحافظة على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتحكم فيها وحمايتها وتطويرها كجزء من هويتها وتراثها الثقافي، وكانعكاس لحقها في تقرير المصير. وتتطلب الوصول إلى تراثها الثقافي الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للشعوب الأصلية كحاملة لهذا التراث. وينبغي أن يكون اعتماد صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي متسقاً تماماً مع الصكوك الدولية الأخرى التي تعترف بحقوق الشعوب الأصلية، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP) واتفاقية منظمة العمل الدولية 169. وأكد تجمع الشعوب الأصلية أنه لا ينبغي وضع أي صك في الويو يقلص أو يُبطل حقوق الشعوب الأصلية التي سبق وتم الاعتراف بها في النصوص الدولية الأخرى. وينبغي أن ينعكس هذا المبدأ المؤسس في فقرة تنفيذية داخل النصوص التفاوضية الثلاثة. وأكدت الممثلة أن الشعوب الأصلية تساهم بشكل كبير في الحفاظ على الثروة الثقافية والتنوع البيولوجي. ويمكن أن تساهم أيضاً في نظام شامل للملكية الفكرية سيعترف بموضوع جديد للحقوق، الشعوب الأصلية، وموضوع جديد للحماية، معارفها التقليدية ومواردها الوراثية وأشكالها في التعبير الثقافي التقليدي. وقد عانت الشعوب

الأصلية عبر التاريخ من التمييز. وكان تجمع الشعوب الأصلية يأمل أن تسهم اللجنة الحكومية الدولية في تصحيح هذه المشكلة الكبيرة.

60. وأعرب ممثل الأمانة العامة لجماعة البلدان الأندية عن ارتياحه العميق لاستمرار قيادة الرئيس لعمل اللجنة الحكومية الدولية. وكما أكد الرئيس في كلمته الافتتاحية، كانت اللجنة الحكومية الدولية مثقلة بإحدى القضايا الموجودة في صدارة جدول الأعمال الدولي الحالي. وكانت اللجنة الحكومية الدولية تبحث عن أفضل الوسائل لتسخير الإبداع البشري بطريقة مستدامة. وأشار الممثل إلى الاستدامة من منظور اجتماعي واقتصادي وبيئي، وكذلك من منظور زمني. وينبغي أن يشكل أي اتفاق التزاماً حيال الأجيال القادمة التي ترغب في المحافظة على تاريخها وتقاليدها. وهنأ السيد غري على إعادة انتخابه مؤخراً كمدير عام. ولم يكن لديه شك في أن ولاية المدير العام الجديدة ستسهم بتوسيع أنشطة الويبو وتوسيع مهامها، والتي لدى المدير العام وفريق المهنيين عالي القدرة للمنظمة كل التفويضات اللازمة للقيام بذلك. ويمكن للمدير العام أن يعول على المشاركة النشطة والدعم الكامل لجماعة البلدان الأندية. كما هنأ الممثل نواب الرئيس والميسرين وكذلك الأمانة العامة، الذين ساعدوا الرئيس في المهمة الصعبة والهامة لتوجيه اللجنة. وقد تم إحراز تقدم كبير في المفاوضات. وكانت اللجنة الحكومية الدولية قد اعترفت بالعلاقة الحميمة بين عبقرية الإنسان والبيئة، والثقافة والمعرفة التي مررتها الشعوب والمجتمعات من جيل إلى جيل. وأشار بارتياح إلى ما تم تحقيقه في مجال الموارد الوراثية، على النحو المبين في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/4. وتضمن النص بشأن الموارد الوراثية مفاهيم حاسمة مثل المشتقات والمعارف التقليدية المرتبطة بها، ومتطلبات الإفصاح، والتقسيم العادل للمنافع، والموافقة المسبقة المستنيرة، والامتلاك غير المشروع والمنح الخاطئ لحقوق الملكية الفكرية، والتي شكلت كلها العلاقة بين استخدام الموارد الوراثية والحماية التي ينبغي لنظام الملكية الفكرية أن يوفرها لأصحابها الشرعيين. كما تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الممثل عن أمله أنه، كما هو الحال مع الموارد الوراثية، ستتمكن اللجنة الحكومية الدولية قريباً من التباهي بشأن النصوص المنقحة التي تضمنت صياغة واحدة أو عدد قليل جداً من الصيغ البديلة لكل جانب، والتي تعتبر فيها ممارسة تحليل القضايا المتداخلة أمراً حاسماً. وتم تحديد حوالي ثمان عشرة قضية شاملة في النصوص أمام اللجنة الحكومية الدولية في ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة. ودون محاولة تحديد أي أولوية، بما أن كل قضية من هذه القضايا كانت مهمة في حد ذاتها، أشار إلى أن حوالي ستة من تلك القضايا شكلت نواة للمفاوضات. وتحقيق توافق في الآراء بشأن هذه القضايا من شأنه أن يعطي حافزاً كبيراً للعملية، ويفتح آفاقاً لعقد، في فترة السنتين الحالية، مؤتمر دبلوماسي لاعتماد واحد أو أكثر من الصكوك الدولية لضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكانت هذه هي القضايا الرئيسية الشاملة في نظره: التعاريف واستعمال المصطلحات، ومعايير الأهلية، والمستفيدين، والنطاق، والعقوبات، وسبل الانتصاف وممارسة الحقوق، ومتطلبات الإفصاح. وتضمنت القائمة أيضاً سلسلة من القضايا التي قد تتفق عليها قريباً الدول الأعضاء، مثل قواعد البيانات، والمعاملة الوطنية، وبناء القدرات والتعاون عبر الحدود. وقد يكون من المفيد النظر في هذه القضايا خلال اجتماعات فريق الخبراء غير الرسمية التي يجري تنظيمها خلال الدورة 28 للجنة الحكومية الدولية بهدف تأمين توافق في الآراء. ورأى الممثل أن هذا من شأنه أن يشكل هدفاً يمكن تحقيقه بصورة معقولة خلال الدورة الحالية. وكان عمل اللجنة وتناجها مهماً للغاية. وباعتبارها أحد المراكز الثمانية لأصل الحضارة، حافظت منطقة الأنديز لاثني عشر ألف سنة على علاقة حميمة مع تنوعها البيولوجي، والذي ولد معارف تقليدية فريدة من نوعها، ووفيرة ومتنوعة. وكان فولكلورها من أكثر الفولكلورات تنوعاً وتلويناً في العالم. وطالما كانت جماعة البلدان الأندية في طليعة حماية المعارف التقليدية والوصول إلى الموارد الوراثية وتعزيز وحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، كما يتضح من القرارات 486، بشأن الملكية الصناعية، و391، بشأن الموارد الوراثية، و760، بشأن حماية وتعزيز التراث الثقافي المادي وغير المادي لجماعة البلدان الأندية. وكان لهذه القرارات قوة القانون في الدول الأعضاء لجماعة البلدان الأندية، وقد أدرجت على الفور وبشكل إلزامي، وكذلك تم تطبيقها تلقائياً في أنظمتها القانونية، وكانت حتى تغلب القوانين الوطنية في حال النزاع. وفي حين واصلت جماعة البلدان الأندية عملية مواجهة التحديات الراهنة على الساحة الدولية، والتي وصفت في المصطلحات الحديثة بإعادة تصميمها، أعادت الدول الأعضاء فيها التأكيد على أهمية تلك القضايا ورغبتها في تعزيز وتوسيع نطاق أنشطتها في تلك المجالات. فعلى سبيل المثال، اعترمت جماعة البلدان الأندية مراجعة وتحديث القرار رقم 391

بشأن الوصول إلى الموارد الوراثية، كما أنها تعترم مواصلة الإضافة إلى الترسانة القانونية لمجموعة دول الأنديز بشأن حماية وتعزيز معارفها التقليدية وفولكلورها. وأكد الممثل على أهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية، بما أن اللجنة تعالج قضايا تمس روح المواطنة الأندية. ففي السنوات الثماني الماضية، كان له ميزة المشاركة في اللجنة وفي مختلف المجموعات التي تم تشكيلها. وتمكن من رؤية الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الأعضاء والمرونة التي أعربت عنها في مناسبات مختلفة في البحث عن التوافق التقني والدبلوماسي والسياسي في الآراء، الذي كان لا غنى عنه لإنشاء نظام دولي للملكية الفكرية من شأنه أن يحمي الحقوق الأساسية للجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وحث الممثل الرئيس والدول الأعضاء ألا يتعثروا في المحاولة التي من شأنها أن تتوج في نظام منقح للملكية الفكرية وفي أداة قوية لتقدم عبقرية الإنسان والرفاهية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي واحترام البيئة.

61. وشكر الرئيس ممثل الأمانة العامة لمجموعة البلدان الأندية ولفت الانتباه إلى الإشارات التي قدمها الممثل إلى الإطار المعياري لمجموعة دول الأنديز من حيث حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكان من المهم النظر في المبادرات المعيارية وأفضل الممارسات التي طُبقت في مختلف المناطق، وخاصة إذا تناولت تلك الأحكام المعيارية بشكل خاص القضايا التي تهم اللجنة الحكومية الدولية. ومن المهم أيضاً أن تنظر في الخبرات التي نتجت عن وضع مثل هذه الأحكام المعيارية واعتمادها. وشجع الرئيس الدول الأعضاء على المشاركة في مثل هذه التجارب ومناقشتها. وأشار إلى أنه يجب التعويل على التجارب الوطنية والإقليمية على حد سواء. وذكر أن اللجنة الحكومية الدولية قد أجرت مناقشات متباينة جداً حول الأدلة والخبرة، لكنه يعتقد أن تلك الأدلة كانت مفيدة. ومع ذلك، ذكر أنه في حين أن التاريخ مهم كسياق، فإن اللجنة الحكومية الدولية تتطلع إلى المستقبل وليس إلى الماضي. وفي حين تطورت حضارات معقدة للغاية منذ زمن طويل، كما وضح موقع ماتشو بيتشو، كانت اللجنة الحكومية الدولية تبحث كذلك في القوانين التي يجب تطويرها في الوقت الحاضر.

62. وأكد ممثل قبائل التبوليب أن العرض الذي قدمته السيدة ضالع سامبو دورو، رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، أثناء منبر الجماعات الأصلية يجب أخذه على محمل الجد. وتعتبر المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية جزءاً هاماً من تراثها الثقافي. فقد كانت المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي موجودة من قبل في كثير من الحالات، قبل وجود الدول القومية وأنظمة الملكية الفكرية بفترة طويلة. وأشار إلى أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مغطاة فعلاً من قبل قوانين وولايات قضائية متعددة. ولكن ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن هذا الموضوع مختلف جداً عن المعلومات العالمية القياسية، ومن أنواع المحتوى التي يتم تغطيتها عموماً بقوانين الملكية الفكرية. لذا اقترح الممثل أن يتم عقد اجتماع ما بين الوكالات بين أمانات المنظمات ذات الصلة لتبادل الخبرات حول كيفية تعاملها مع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وسيكون من المفيد جداً أن نعرف كيف تتم التعامل معها في إطار نظام حقوق الإنسان، وكذلك من قبل منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية التنوع البيولوجي وربما حتى بروتوكول ناغويا. وتمنى أيضاً أن تشارك مختلف الأمانات خبراتها مع المشاركين من اللجنة حتى يكونوا مطلعين وألا يمساوا أو يضرروا بحقوق الشعوب الأصلية المختلفة التي يملكونها في أماكن أخرى عند وضع الحلول ضمن اللجنة الحكومية الدولية. وفيما يخص اختبار التوازن الذي تم اقتراحه على بعض القضايا، يعتقد الممثل أنه يجب أن يكون واضحاً مقابل ماذا سيتم موازنة اختبار التوازن. وأشار إلى أن وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ذكر أنه يمكن أن تكون هناك قضايا اقتصادية. بيد أن الممثل اعتقد أن اختبار التوازن يتعين أن يكون أشمل وأوسع وأعمق بكثير، لأن القضايا تتجاوز مجرد تحقيق التوازن الاقتصادي. وذكر أن حقوق الإنسان هي عموماً غير متوازنة وأشار إلى أن ممارسة التوازن كان أمراً معقداً عندما كانت هناك اختلافات في وجهات النظر بشأن نظم القيم. فالطريقة التي فسرت فيها الشعوب الأصلية العالم، وحقيقة أن لديها نظام قيم مختلف شكل مشكلة حقيقية في التناسب. فالموازنة نفسها أثارت قضايا عندما كانت هناك اختلافات في أنواع الأضرار المعنية، على سبيل المثال، الثقافية أو الاقتصادية. هل يجب موازنة حقوق 4600 من أفراد قبائل تولاليب مقابل رغبات ومصالح 314 مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى سبعة مليارات في العالم؟

وأشار الممثل إلى "تشريعات الإيرادات" في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الحالات حيث، على الرغم من حقيقة أن الشعوب الأصلية لا تريد إعطاء الموافقة في حالة معينة، ينبغي أن تكون هناك حالات تفوق فيها المنفعة العامة بشكل كبير على غياب الموافقة. وأشار إلى أن هناك كميات هائلة من المعرفة والمعلومات بالفعل في الملك العام، من الملكية الصناعية والمعلومات العلمية وهلم جرا، وتساءل عما إذا كان هناك أي تقدم ملموس في شمل المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، التي تشكل ربما خمسة في المئة من سكان العالم؟ واعتبر أن هذا السؤال ينبغي أن يؤخذ بالحسبان في أي عملية توازن. وأخيراً، أشار إلى أن هناك فرقاً بين الأعمال الفنية والأدبية من جهة والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جهة أخرى. وجاءت فكرة الملك العام من اتفاقية برن، وهي الفكرة التي كان يشار إليها على أنها حجر الأساس في نظام الملكية الفكرية. ولم يكن الممثل يشكك أنه مبدأ هام. ولكن هل كان الملك العام هو حجر الأساس لنظام التراث الثقافي أو لنظام حقوق الإنسان؟ وكان الممثل مستعداً لاستكشاف هذه القضايا، والعثور على بعض القرارات الأكثر دقة. وأخيراً، أصر الممثل أن مسألة عدم التقليل هي مسألة حاسمة. وأشار إلى أن حكم عدم التقليل ظهر في جميع النصوص الثلاثة في أشكال مختلفة. ويعتقد أن الذي وجد في المادة 10 من نص أشكال التعبير الثقافي التقليدي ربما كان الأفضل والأقوى. ومن المهم أن يكون هذا البند موجوداً في جميع النصوص الثلاثة كضمان كبير، وتمنى أن يتم وضعه في جزء النص التشغيلي وليس في الديباجة.

63. وأعلن وفد باكستان تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير. وأثنى على الرئيس لقيادته للجنة الحكومية الدولية. وكان نظام الملكية الفكرية الحالي غير قادر على توفير الحماية الكافية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مما يتركها عرضة للاستغلال. وتطلب التملك غير المشروع المستمر للأصول التقليدية الإنصاف الفعال من خلال إنشاء آلية تضمن الوصول المناسب إلى تقاسم المنافع من خلال الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة. وأعرب الوفد عن أمله في أن المفاوضات ستتركز على قدم المساواة على جميع القضايا الثلاث، وأن توافق الدول الأعضاء على وضع صك ملزم قانوناً أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. كما أولى أهمية كبيرة لدور الدولة بشأن حقوق الملكية وأيد المرونة الكافية لكل دولة من الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام المتفق عليها وفقاً لتشريعاتها الوطنية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى العمل بشكل بناء مع الوفود الأخرى للإتهاء الناجح للعملية.

64. وشكر وفد جنوب السودان الرئيس على قيادته القديرة وعلى رئاسة الدورة 28 للجنة الحكومية الدولية. كما أعرب عن تقديره للويبو على دعوتها الهامة الثانية للجنة الحكومية الدولية، وأكد التزامه للانضمام إلى المنظمة. وأشار الوفد إلى بيان معالي الوزيرة نادية أروب دودي مايوم، وزيرة الثقافة والشباب والرياضة في جمهورية جنوب السودان في الدورة 27 للجنة الحكومية الدولية، وتمنى أن يذكر ما يلي. وقد أعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وفي 9 يوليو 2014، احتفلت جمهورية جنوب السودان بالذكرى السنوية الثالثة لاستقلالها. وكانت البلاد بحاجة إلى إنشاء وتعزيز مختلف جوانب الأمة وجهودها لبناء الدولة. وكان الاستعراض الشامل بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتقييم وتقديم توصية إلى الجمعية العامة مهمين جداً. ويؤمن شعب جنوب السودان بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من حياتهم. ولذلك، كانت هناك حاجة ملحة لحمايتها على المستوى الوطني، وكذلك كانت هناك حاجة ملحة لوضع صك دولي ملزم قانوناً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

65. وهناً وفد سري لانكا الرئيس على قيادته وشكره على ورقته الشاملة بالقضايا المطروحة التي ستوجه مناقشات اللجنة. وشدد الوفد على ضرورة وجود صك دولي ملزم قانوناً أو أكثر، مما سيساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بطريقة عادلة ومتوازنة. ولهذه الغاية، شدد على أهمية عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015 والقيام بمفاوضات بطريقة موقوتة وذلك لوضع الصيغة النهائية للنصوص. وتمنى الوفد تقديم عدة مقترحات إلى اللجنة الحكومية الدولية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. أولاً، يعتقد أنه من الأفضل تعريف المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بالمعنى الواسع والشامل، مع الاعتراف بأن هذه التعريفات يجب أن

توفر أيضاً مستوى معين من الوضوح. ومن أجل تحقيق ذلك، يمكن استخدام قائمة غير حصرية من الأمثلة وأن تكون مشمولة ضمن الصك. ثانياً، إن مسألة معايير الأهلية هي مسألة يجب معالجتها في القسم الخاص بموضوع الحماية. ثالثاً، فيما يتعلق بمسألة المستفيدين، فإنه كان لا بد من معالجة دور الدولة. وكان مثل هذا الدور أساسياً، وخاصة في الظروف التي لا يمكن أن تعزى فيها المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بشكل خاص إلى جماعة محلية وأصلية معينة. وبالتالي اقترح الوفد أنه يجب الاعتراف بدور كل دولة في تحديد المستفيدين في إطار ولايتها القضائية. وأخيراً، بشأن الاستثناءات والحدود، كان من الضروري ضمان ألا تكون الأحكام واسعة جداً، بحيث لا يتعرض نطاق الحماية للخطر. ودعا الوفد إلى الانتهاء السريع من وضع الصيغة النهائية للنصوص الثلاثة، والذي يأمل أن يكون ملزماً لجميع الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في نجاح هذه الدورة الشاملة وإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. وكرر التزامه بالمشاركة البتاءة.

66. وشكر وفد إثيوبيا الرئيس على ورقته بالقضايا المطروحة. وأعلن تأييده لبيان وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، ولبيان وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأكد أن إثيوبيا هي أمة تمتاز بتنوع بيولوجي غني وثقافة متنوعة مع تقليد وقيم ثقافية منذ زمن طويل. ولذلك علق الوفد أهمية كبيرة على حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية واعترف بالحاجة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية على المستوى الدولي. وكان لهذا أهمية خاصة فيما يتعلق بتعزيز وتقدم العلم والتكنولوجيا والفنون، ومع الاحتياجات والمصالح المحددة المرتبطة بتطور البلاد. كما اعترف بالمساهمة التي يمكن أن تحققها حماية هذه الموارد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ولهذه الأسباب، دعمت إثيوبيا بشدة اعتماد صك ملزم قانوناً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية للماء فجوة الحماية بشأن العلامة الدولية. وحث الوفد الدول الأعضاء على الإسراع في المفاوضات المستندة إلى النصوص تحت رعاية اللجنة الحكومية الدولية وأيضاً في سياق غير رسمي، كما أشار وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، بهدف اختتام المفاوضات ووضع صك دولي ملزم قانوناً أو أكثر، وذلك تمشياً مع قرار الجمعية العامة لعام 2013. وأعرب عن اعتقاده الشديد أنه ينبغي أن تصدر عن هذه الدورة توصية قوية إلى الجمعية العامة بشأن ضرورة عقد اجتماعات إضافية للمفاوضات المستندة إلى النصوص ومؤتمر دبلوماسي بهدف وضع الصيغة النهائية للعملية مع وضع خارطة طريق واضحة وبرنامج عمل. والتزم الوفد بالمشاركة بطريقة بتاءة.

67. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس لقيادته القوية للجنة الحكومية الدولية. وقدر ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة المتعلقة ببعض القضايا المتداخلة المقترحة. ورأى أن ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة ستكون مفيدة في تركيز مناقشات اللجنة خلال الدورة الحالية. ورحب بفرصة العمل مع الوفود الأخرى بشأن تقييم واستعراض القضايا المتداخلة. ومن خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الويبو، رأى الوفد أن اللجنة الحكومية الدولية ستكون قادرة على وضع توصية ذات مغزى إلى الجمعية العامة بشأن برنامج عمل اللجنة الحكومية الدولية لعام 2015. ولكنه لم يتصور تعيين موعد مؤتمر دبلوماسي في ذلك الوقت. وسيطلب الكثير من العمل من أجل وضع صك قانوني دولي أو أكثر، ومن الواضح أن اللجنة تحتاج لاجتماعات إضافية لتحقيق هذا الهدف. ومن أجل البدء في مناقشة تقديم توصية إلى الجمعية العامة، صاغ الوفد مشروع خطة عمل لعام 2015 أتيحت للدول الأعضاء والمشاركين الآخرين. ورحب بوجهات نظر إضافية بشأن كيفية تنظيم عمل اللجنة خلال العام المقبل. ومع تقدم العمل، سيكون من الأهمية الحاسمة للجنة التوصل إلى توافيق الآراء بشأن الأهداف. وستسمح الأهداف المشتركة للعمل بالتقدم وستشكل الأساس لأية نتائج لعمل اللجنة. ورأى أن تبادل الخبرات الوطنية سيساعد على تحديد وصقل الأهداف المشتركة. وستعمل الخبرات الوطنية في موضوع الحماية، فضلاً عن موضوع من شأنه أن يبقى متاحاً للجميع لاستخدامه، على إبلاغ عمل اللجنة مباشرة. وفي هذا الصدد، فإن الوفد، جنباً إلى جنب مع مجموعة من المشاركين بين الأقاليم أدرجوا الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/INF/10 ("الردود على الأسئلة المتعلقة بقواعد البيانات على المستوى الوطني والبوابة الإلكترونية الدولية"). وقد جمعت هذه الوثيقة الأسئلة التي كانت تُطرح من خارج وداخل اللجنة بشأن إنشاء واستخدام قواعد البيانات للموارد الوراثية والمعارف التقليدية، وكذلك الردود على هذه الأسئلة استناداً إلى التجارب الوطنية. ورحب الوفد بالمساهمات الإضافية لعملية الجمع هذه. كما أعرب عن تقديره للتعليقات

بشأن تجارب الشعوب الأصلية مع قواعد البيانات الوطنية الخاصة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية التي تم تقاسمها في وقت سابق في منبر الجماعات الأصلية، والاعتراف بقيمة التعلم من أولئك الذين وضعوا بالفعل مثل قواعد البيانات هذه. ويمكن أيضاً أن تُجمع المعلومات حول التجارب الوطنية من خلال دراسات إضافية، مثل الدراسة حول تنفيذ الدول الأعضاء لمتطلبات الإفصاح التي اقترحتها وفد الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الوفود المشاركة في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/9. وفيما نُقحت اللجنة أهدافها، بمساعدة التجارب الوطنية، أصبح من الواضح لجميع الوفود ما كانت تحاول تحقيقه، وكان بمقدور اللجنة التركيز على عملها. ويمكن أن يتطلب هذا العمل المركز أفكاراً جديدة ومساهمات نصية جديدة. وأشار الوفد إلى التوصيتين المشتركين التي شارك فيها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفود أخرى كانت على جدول أعمال الدورة الحالية في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/28/7 و WIPO/GRTKF/IC/28/8. وسعت مشاريع الصكوك هذه لالتقاط ما فهمه الوفد أنه أهداف مشتركة ولتحديد الوسائل العملية لمعالجتها. ورحب بالمساهمات النصية البتاءة التي من شأنها أن تساعد اللجنة على تحقيق النتائج المستهدفة. وتطلع للعمل مع وفود أخرى خلال الدورة الحالية.

68. وأيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، والبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير. وأعرب عن اعتقاده العميق أنه من المهم جداً فهم القضايا المعروضة على اللجنة الحكومية الدولية ومعالجتها بكفاءة. وارتبطت الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عن كسب بالتنمية، إذ واحمت البلدان النامية القرصنة والامتلاك غير المشروع لمواردها الوراثية ومعارفها التقليدية، وكما هو الحال في بيرو، القرصنة البيولوجية. وكانت هنالك حاجة ماسة إلى صك أو صكوك دولية تشمل الموافقة المسبقة المستنيرة، وتعريف المستفيدين وجميع الجوانب الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن يتضمن الصك الدولي متطلبات الإفصاح التي تضم المعارف التقليدية المرتبطة مع الموارد الوراثية. ومن شأن هذا الشرط أن يكون مفيداً للبلدان النامية، بما أنه كان في الواقع مكلفاً جداً المرور بالإجراءات القانونية في محاولة لإثبات أن القرصنة البيولوجية قد جرت دون مثل هذا الإفصاح. وقد اقترح الوفد أربعة مجالات معينة يجب أن تنظر فيها الدورة الحالية للجنة الحكومية الدولية. أولاً، ينبغي للمناقشة في مجموعات الخبراء غير الرسمية النظر في المجالات غير المثيرة للجدل، مثل هذه الازدواجية غير الضرورية في النصوص، على النحو الذي اقترحه الرئيس. ثانياً، اقترح الوفد تحديد الموضوعات التي كانت أساسية وتحتاج إلى إعادة النظر فيها على مدار العام القادم في اللجنة الحكومية الدولية، وليس فقط من منظور اقتصادي، ولكن أيضاً من منظور اجتماعي وثقافي. وتعلق تلك القضايا بالمستفيدين ونطاق الحماية والاستثناءات والحدود، وبناء القدرات والتوعية. وقصد الوفد، إلى جانب الأعضاء الآخرين من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، رفع نقاط محددة حول تلك القضايا وتقديم صياغة النصوص ذات الصلة. ثالثاً، أشار الوفد إلى مسألة مشاركة ممثلين عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تحتاج إلى معالجة في الدورة الحالية. رابعاً، أشار إشارة سريعة إلى التوصية التي يجب تقديمها إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق باجتماع رفيع المستوى. وهذا من شأنه أن يساعد اللجنة الحكومية الدولية على وضع نص أو نصوص أكثر نضجاً. وأخيراً، أعرب الوفد عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن وقال إنه تمنى أن يحدث ذلك قبل نهاية عام 2015.

69. ودعم وفد الهند البيانات بشأن القضايا المتداخلة المقدمة من وفد إندونيسيا نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير ووفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. واعتبر أن ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة هي أساس جيد للمناقشة بشأن القضايا المتداخلة في اللجنة الحكومية الدولية. وكما تم تحديده بشكل صحيح في ورقة القضايا، كانت المهمة الهامة خلال الدورة الحالية هي تحسين النص عن طريق تضييق الخلافات بشأن القضايا المتداخلة. وبالنظر إلى عدد من القضايا المتداخلة التي تم تحديدها في ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة، أعرب الوفد عن اعتقاده أن إحدى الطرق الممكنة للمضي قدماً هو الانخراط بشكل بقاء في مناقشة جدوى النهج التدريجي الجديد والتفاوض على صياغة متوافق عليها أكثر بشأن نطاق الحماية في نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكانت هذه القضية مركزية وتتطلب

درجة أعلى من توافق الآراء بشأن كيفية المضي قدماً. ووصف الوفد قضية استمرار استخدام مصطلح "الملك العام" في النص وتعريفه المقترح، بأنه مثير للقلق. وأكد أن مفهوم الملك العام لم يكن المفهوم المناسب لتحديد طبيعة المعارف التقليدية التي يجب حمايتها. وكان قلقاً من أن التعريف المقترح من شأنه أن يستبعد من الحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الهامة والقيمة التي تعرضت فعلاً للتملك غير المشروع. وفي هذا السياق، أيد الوفد الاقتباس التالي من ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة: "في الواقع، تحديد "الملك العام" سيكون عملية صعبة مع تداعيات سياسية هامة وبعيدة المدى تتجاوز نطاق اللجنة الحكومية الدولية." ورأى الوفد أن النهج التدريجي الجديد المعتمد في المادة التي تتعامل مع نطاق الحماية إلى جانب مواد الحدود والاستثناءات أدرجوا هامشاً كافياً من المرونة لمعالجة المشاكل المحتملة الناشئة من حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المتاحة للجمهور. وبشأن نص الموارد الوراثية، حدد الوفد شرط الكشف كأهم قضية شاملة. وسيتم إيجاد حلول مقبولة بخصوص طريقة معالجة عدم الامتثال للجنة الحكومية الدولية من المضي قدماً. وأشار الوفد إلى أن النصوص قد نوقشت لفترة طويلة من الزمن. وساند وجهة النظر القائلة بأن قوة الوثائق أظهرت مستوى النضج الذي توصلت إليه اللجنة الحكومية الدولية في التقدم نحو اتفاق نهائي. وأيد بقوة أن اللجنة الحكومية الدولية أوصت الجمعية العامة بتحديد موعد لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015، يكملها عدد كاف من اللجان الحكومية الدولية بهدف التوصل إلى الصيغ النهائية للنصوص. وأكد للرئيس مساهمته المستمرة والبناءة في المناقشات المقبلة بهدف مواصلة تقليل الاختلافات في معالجة القضايا المتداخلة الرئيسية.

70. واقترح الرئيس مع الإشارة إلى ورقته بشأن القضايا المطروحة، أنه إذا كانت هنالك أي عناصر محددة شعرت الوفود أنه يمكن تقديمها أو إعطائها الأولوية بشكل مفيد في المناقشة، فينبغي على الوفود أن تفعل ذلك عن طريق الانتخاب الخاص بها. ونصح بأن الاقتباس عن ورقته غير الرسمية يحاطر بتحويلها إلى أساس للعمل يتعين التفاوض به في حد ذاته. وحذر من أن ذلك ينبغي أن يُستخدم لغرضه الأصلي، وهو تحفيز التفكير والفكر.

71. [ملاحظة من الأمانة: نائبة الرئيس، السيدة شاريكي، كانت ترأس الجلسة في هذا الوقت]. وأشار وفد اليابان أن اللجنة الحكومية الدولية أحرزت تقدماً جيداً في إطار برنامج العمل الحالي في تقليص عدد الخيارات والأقواس وتبسيط النصوص. ومع ذلك، كان يجب أن تعترف اللجنة الحكومية الدولية، حتى بعد تاريخها الطويل من المناقشة، أن الكثير من القضايا الأساسية، مثل الأهداف السياسية، والموضوع، والمستفيدين ونطاق الحماية، والتي كان لجميعها طابع شامل، لا تزال بحاجة لحل. ورحب الوفد بالاستعراض الشامل، والذي يمكن أن يسלט الضوء على القضايا الأساسية المشتركة بين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأمل أن يساعد اللجنة الحكومية الدولية على إيجاد أرضيتها المشتركة بشأن تلك القضايا. ومع الاعتراف بفوائد هذا النوع من التآزر، كان يرى أن الموضوعات الثلاثة كانت مختلفة في طبيعتها، وينبغي التعامل معها على قدم المساواة. واحتفظ بحقه في تقديم تعليقات مفصلة والقيام بمزيد من البحث في اجتماع فريق الخبراء. ولكنه انتبه الفرصة للتطرق بإيجاز إلى أول قضية شاملة مدرجة في الورقة بشأن القضايا المطروحة التي حضرها الرئيس، وخاصة أهداف السياسة. ومع مراعاة المناقشات التي جرت حتى الآن، كان هنالك هدف تتقاسمه بشكل مشترك الدول الأعضاء، وهو أن اللجنة الحكومية الدولية يجب أن تتخذ تدابير فعالة ضد التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وإذا حاولت اللجنة الحكومية الدولية إيجاد تدابير ملائمة من نوع تدابير الملكية الفكرية، ينبغي أن تضع في الاعتبار أهمية تشجيع الابتكار والإبداع، الذي كان المبدأ الأساسي لنظام الملكية الفكرية، فضلاً عن الحفاظ على الملك العام، الضروري للتنمية الاجتماعية والثقافية. وفيما يتعلق بمسألة الامتثال لشروط النفاذ وتقاسم المنافع، أعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن نظام الملكية الفكرية القائم لا ينبغي أن يُستخدم كوسيلة لتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشعر بقوة أن فعالية شرط الكشف الإلزامي لهذه القضية لم يتم توضيحه بالشكل الكامل. وأخيراً، ذكر الوفد، كما سبق وقال وفد اليابان باسم المجموعة بـ، أنه ينبغي تخصيص وقت كافٍ خلال الدورة الحالية ليس فقط للقضايا الشاملة، ولكن أيضاً لمناقشة التقييم والتوصية. وفي هذا الصدد، شكر

وفد الولايات المتحدة الأمريكية لمقترحها لخطوة عمل للجنة الحكومية الدولية لعام 2015. ورأى أن خطة العمل المقترحة هذه يمكن أن تشكل أساساً جيداً للمناقشة.

72. وأعرب ممثل اللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب منطقة الأنديز الأوائل عن سروره لملاحظة أن الدورة قد بدأت مع الأفكار والملاحظات التي قدمها الرئيس بشأن ثراء وطاقة وتقاليد الشعوب الأصلية. كما أشار إلى أن الرئيس ذكر موقع ماتشو بيتشو في بيرو. وفي هذا الصدد، أنشأ ماتشو بيتشو شعوب أصلية سابقة في منطقة مأهولة في الوقت الحاضر من قبل دول أمريكا اللاتينية وجماعة البلدان الأندية. ولاحظ مع التقدير أن ممثل الأمانة العامة لجماعة البلدان الأندية تحدث عن رغبة جماعة البلدان الأندية بمواصلة تطوير الصكوك التي من شأنها حماية التنوع البشري والبراعة. لكنه رأى أن بعض الدول الأعضاء في جماعة البلدان الأندية، عن طريق وزارات الثقافة فيها، وعلى الرغم من الأطر القانونية التي تم وضعها تحت الوزارات الأخرى مثل مكاتب الملكية الفكرية، كانت تخلق الهياكل القانونية التي تجاهلت أو حاولت إبطال طبيعة الشعوب الأصلية في المجتمعات الريفية أو المجتمعات المحلية، وبالتالي مصادرة تراثها. وذكر أن ماتشو بيتشو لم تُنشأ دول أمريكا اللاتينية، ولكن الأنكا، الذين كانوا من الشعوب الأصليين. وعلى الرغم من ذلك، الدولة وليس الشعوب الأصلية التي عاشت في المنطقة هي التي كانت تستفيد من ذلك التراث. وأشار إلى أن رئيس سابق للبيرو، الذي هو في السجن في الوقت الحاضر، كان ينوي بيع ماتشو بيتشو لاتحاد سياحي عالمي. وذكر الممثل أن هناك حاجة لإجراء تعديلات مناسبة للنصوص لضمان ألا تؤخذ هذه النصوص كذريعة لترسيخ التملك غير المشروع من قبل الدول لحقوق أصحاب ومبدعي المعارف التقليدية، وهي الشعوب الأصلية، وتقليل حقوقها أكثر. وينبغي إجراء تعديلات في النصوص من أجل حماية إمكانية الشعوب الأصلية للاستمرار بالمساهمة في التنوع الثقافي والمعارف التقليدية، وحمايتها من المزيد من الدمار. وحث الممثل اللجنة الحكومية الدولية على العمل من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في خلق الصكوك التي من شأنها أن تحمي حقاً المعارف التقليدية والثقافات التقليدية للشعوب الأصلية.

73. وشكرت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) الرئيس على ورقته بشأن القضايا المطروحة. وكررت أملها في أن تُحقق الويبو، التي كانت لها مهمة العمل على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، هذه المهمة فيما يخص الملكية الفكرية أيضاً. وذكرت أن الويبو ينبغي أن تتعامل مع جميع أولئك الذين يشعرون بالقلق من الملكية الفكرية، سواء كانوا من السكان الأصليين أو أصحاب الحقوق التقليديين، أو أمناء المعارف التقليدية، أو مؤيدي الشعوب الأصلية أو أولئك الذين كانوا يساعدون الشعوب الأصلية لمكافحة التملك غير المشروع لمواردها. وكان ينبغي إدراج كل هذه المجموعات ضمن المجموعة التي تسمى تجمع الشعوب الأصلية وأن يتم إيجاد اسم مناسب لها. ولا يجب أن يكون هنالك أي تمييز على الإطلاق في التعامل مع حقوق الجميع. ولا ينبغي أن تمنح اللجنة الحكومية الدولية الأولوية لحقوق البعض على حساب حقوق الآخرين. وأعربت عن رغبتها في رؤية الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام الملكية الفكرية محمداً بوضوح في صياغة النصوص. وأقرت الممثلة بأن نظام الملكية الفكرية الحالي قد يشجع هؤلاء الذين يستخدمون معارفهم التقليدية ومواردهم الوراثية لغرض الابتكار. ولكنها أرادت ضمان صياغة نظام الملكية الفكرية بطريقة يتم فيها منح براءات الاختراع لأولئك المخترعين، وأن يستفيد أصحاب البراءات منها ومن مبادرات بناء القدرات، بمساعدة المنظمات غير الحكومية الداعمة. وأبرزت الممثلة أن هذا هدف مهم، إذا أرادت أفريقيا مواصلة التطور.

74. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأراد التأكيد على أهمية التقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية خلال السنوات الأخيرة، كما ورد في صياغة النصوص الثلاثة. وأقر بأن عمل اللجنة الحكومية الدولية كان صعباً للغاية. ولكن اللجنة الحكومية الدولية خلقت عملية ديناميكية، وتمكنت من تنسيق عملها. وكانت اللجنة الحكومية الدولية قد نظرت إلى التجارب الوطنية وتمكنت من مقارنة التجارب الوطنية وتقاسمها. وخدم هذا لتوجيه اللجنة الحكومية الدولية في تقدمها. ورحب الوفد بورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة التي قدمها الرئيس معرباً عن أنها قيمة للغاية إذا أرادت اللجنة الحكومية الدولية إحراز تقدم في القضايا الجوهرية، قبل أن تبدأ اللجنة الحكومية الدولية بمعالجة أي شيء في مقدمة النصوص. وأشار الوفد أيضاً إلى حقيقة أن اللجنة الحكومية الدولية يجب أن تضع توصية لتقديمها

إلى الجمعية العامة. وأكد على أنه اعتبر أن هذه هي المهمة الرئيسية التي يجب أن تقوم بها اللجنة الحكومية الدولية في هذا الاجتماع. وأشار إلى المقترحات المحددة التي قدمتها الوفود الأخرى، وأعرب عن استعداده لتحليل الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد. ولاحظ الوفد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، وأعرب عن رغبته في رؤية عقد مؤتمر دبلوماسي ناجح. وإذا حدث ذلك، كان من المهم أن توافق اللجنة الحكومية الدولية على برنامج عمل من شأنه أن يسمح لها بتحقيق تقدم في جميع جوانبها. وكرر الوفد استعداده للعمل من أجل المضي قدماً.

75. وأعرب ممثل غرفة التجارة الدولية عن أن غرفة التجارة الدولية كانت دائماً تأمل، وما زالت تتوقع، أن تنجح اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الكثير من المشاركين، بما في ذلك الرئيس، في المفاوضات. وذكر أن أي نتيجة موفقة يجب أن تُقبل على نطاق واسع على أنها منصفة عموماً وممكنة عملياً. وأكد الممثل أن الملك العام هو مجال ضروري. وإذا كان لا بد من الاعتراف بالحقوق في المعارف التقليدية، يجب أن يكون لها استثناءات مناسبة بالنسبة للمعلومات التي جاءت إلى الملك العام. ويجب الحفاظ على الحق في استخدام المعلومات المكتسبة بشكل صحيح، سواء من خلال الإبداع المستقل، أو الوصول إلى المنشورات، أو وسائل أخرى مشروعة، إذا أردنا الاستمرار في الابتكار. وسوف يعتبر أي نهج ينطوي على حقوق حصرية للمعارف التقليدية التي كانت في الملك العام غير عادل، وسيكون من المستحيل تطبيقه. وأعرب عن تأييده المستمر للصك الذي يلبي احتياجات أصحاب المعارف التقليدية، في حين لا يزال يحافظ على فرصة لاستمرار الإبداع والابتكار. ووافق الممثل مع ممثل قبائل التبولاليب أن الحقوق يجب أن تغطي على المصالح. وأضاف أن الحقوق لم تقتصر على فئات معينة وينبغي أن تكون متوازنة مع حقوق أخرى. وفي هذا الصدد، ذكر أن حرية الوصول إلى الملك العام لم يكن سوى مصلحة تجارية، ولكن أيضاً عاماً مهماً. لذا، يجب تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب المعارف التقليدية بشأن المعرفة التي يدعون امتلاكها وحق الجمهور في الانتفاع الحر بالمعلومات التي كان الجمهور يعرفها.

76. ويؤمن وفد جمهورية كوريا بأهمية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولكنه شدد على أن حماية هذه المواضيع يجب أن تكون مصممة بطريقة لا تخلق آثاراً سلبية على الابتكار والإبداع. واعتبر أن تعريف أو نطاق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي كانت متاحة للجمهور أو في الملك العام، ومعاملتها، مهمة جداً. وكان يجب أن يكون التعريف موجزاً وواضحاً لتفادي تفسير غامض في المستقبل في عملية التنفيذ، لأنها كانت وثيقة الصلة بالموضوع والحدود والاستثناءات، ومستوى الحماية. وذكر الوفد أن المعارف التقليدية في الملك العام والمعارف التقليدية المستخدمة في مجالات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية ينبغي النظر فيها بموجب بند الاستثناء. وفيما يتعلق بقواعد البيانات، فإنه يعتقد أن بناء واستخدام قواعد البيانات كان وسيلة فعالة جداً لمنع منح البراءات عن طريق الخطأ ووسيلة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وذكر أيضاً أن قواعد البيانات في بلده تتضمن كماً هائلاً من المعلومات المنشورة وقد استخدمت بنجاح كبير كاستشهادات التقنية الصناعية السابقة لفحوص البراءات وكذلك لأغراض أخرى. وسيوفر المزيد من المناقشة حول نطاق المعلومات والإجراءات الأمنية ومراقبة النفاذ فكرة أفضل لتحسين فائدة قواعد البيانات. وفيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح، أعرب عن قلقه حيال عملية منح الحقوق للاختراعات، بما أن الشكوك القانونية المترتبة عن مثل هذه المتطلبات قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تجنب الناس استخدام أنظمة البراءات، وبدلاً من ذلك تجاوز أنظمة الملكية الفكرية بأسرها. ومنذ أن تم منح أصحاب براءات الاختراع الحقوق الحصرية فقط في مقابل الكشف الكامل عن التكنولوجيا الجديدة، دعم نظام براءات الاختراع بنشاط التطورات التكنولوجية الحديثة. وتثقل متطلبات الإفصاح المتعلقة بمنشأ الموارد الوراثية كاهل مستخدمي نظام البراءات بطريقة لم يفكر فيها مبتكرها أبداً. وأشار الوفد إلى أن تأمين الحقوق للأطراف القائمة بالتوريد والأطراف المستخدمة يمكن أن يتحقق أيضاً من خلال وسائل أخرى خارج نظام البراءات، مثل العقود الخاصة، بدلاً من إلغاء حقوق أو فرض عقوبات من خلال مكاتب الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، اعتبر الوفد أنه من الضروري أخذ المزيد من الوقت للقيام بمناقشات وبحوث عميقة، مع إيلاء الاعتبار لآراء المستخدمين وتأثير التَمَوُّج المحتمل على الصناعة وغيرها من المجالات ذات الصلة.

77. وأيد وفد ملاوي البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فضلاً عن وفد إندونيسيا نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير. وفي وجهة نظره، أكدت عملية اللجنة الحكومية الدولية القيمة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة للاعتراف بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وحمايتها باعتبارها الملكية الفكرية، ولا سيما للبلدان الأقل نمواً مثل ملاوي. ويقدر ما يكون لأقل البلدان نمواً ميزة تنافسية في الموضوع قيد المناقشة، قدمت هذه العملية فرصة لهذه الدول لتكون قادرة على تسخير وتحقيق الاستفادة الاقتصادية من هذه المجموعة من المعارف. ورأى أن الاعتراف بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وحمايتها باعتبارها الملكية الفكرية التي تواجدت بين شعوبها، الذين كانوا من بين الأكثر فقراً في العالم، ستمكّنهم من استغلال معارفهم تجارياً وتشجعهم على القيام بالمزيد من التجارب والبناء على هذه المجموعة من المعارف، ضمن أوساطهم الاجتماعية والثقافية. وهذا من شأنه تعزيز قيمة أنظمة حماية الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً، والمساهمة في التنمية الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها. وكرر الوفد المشاعر التي عبر عنها وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية من أن اللجنة الحكومية الدولية كان معروضاً عليها ثلاثة نصوص عكست تقريباً وعززت التطلعات لإمكانية وضع صك دولي ملزم قانوناً لهذه الموضوعات. ولذلك أعرب عن قلقه إزاء الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية لتمديد عمل اللجنة الحكومية الدولية إلى ما بعد فترة السنتين 2014 و2015. وأمل بدلاً من ذلك أن تقوم الدورة بتوطيد التقدم المحرز حتى الآن، وأنه في نهاية الدورة الحالية، توصي اللجنة الحكومية الدولية الجمعية العامة بعقد مؤتمر دبلوماسي يهدف اعتماد صك دولي حول حماية الملكية الفكرية لتشمل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بحلول عام 2015.

78. وشدد وفد كولومبيا على أهمية العمل الجاري في اللجنة. وأشار إلى أن اللجنة تعمل من أجل وضع إطار دولي يكفل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ضمن مجال الملكية الفكرية. ورحب بالمفاوضات داخل اللجنة وكان من رأيه أنه يجب أن تستمر طوال عام 2015. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأيضاً وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير. ولوحظ أن هناك حاجة لتوصية الجمعية العامة باعتماد خطة عمل متوازنة لعام 2015 التي من شأنها تمكين اللجنة من التقدم في مفاوضاتها. وساند وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي تحليل العلاقة بين مفاوضات اللجنة والمعاهدات الدولية القائمة واعتقد أنه من المهم أن تشمل شرط الكشف.

79. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وتطلع إلى الانخراط في مناقشة بناءة حول القضايا المتداخلة بين النصوص الثلاثة. ورحب بورقة القضايا الواسعة التي أعدها الرئيس وأعرب عن أمله في أن ورقة القضايا سئلهم جميع الوفود للمشاركة في مناقشات مثمرة بهدف إيجاد حلول للقضايا الشاملة المحددة، فضلاً عن القضايا المتداخلة الأخرى التي يمكن أن تثيرها الوفود. وشدد الوفد على أهمية اجتماع العمل الشامل، وأشار إلى أنها كانت المرة الأولى التي تناقش فيها اللجنة القضايا المتداخلة عبر النصوص الثلاثة. وتمنى، على وجه الخصوص، أن يسهل الحوار الفهم المشترك لأهداف السياسة العامة والمبادئ التوجيهية التي كانت ضرورية في تقدم عمل اللجنة الحكومية الدولية بشأن الأحكام الموضوعية. وأعرب الوفد عن تأييده للنهج المقترح في ورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة، التي سيتم من خلالها القضاء على التكرار داخل النص، وتحديد الحلول الممكنة، ومعالجة المفاهيم المتعلقة بالملكية الفكرية، واستكشاف النهج التدريجي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بصورة أكبر، وإجراء المزيد من الفحص على النصوص المرتبطة بهدف تقييم الآثار المتعلقة بتنفيذها. وكرر اعتقاده بأن التدابير المتعلقة بمنح البراءات عن خطأ وكذلك قواعد البيانات يمكن أن توفر الحلول العملية لمعالجة قضايا الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وساند وجهة النظر القائلة بأن هذه ينبغي أن تكون سمة أساسية لصك بشأن الموارد الوراثية. ودعا الوفد الوفود الأخرى للعمل بروح من التعاون الدولي، بحيث يمكن للجنة أن توافق، خلال الدورة، على برنامج عمل متوازن وسليم لعملها في المستقبل، والذي يبنى على أهداف مشتركة. ورأى أن إحالة القرار بشأن برنامج العمل للجمعية العامة، التي لم تكن الهيئة الخبيرة، سيكون أمراً غير فعال، ويمكن أن يجعل التسوية أكثر صعوبة، ويمكن أن يعرض التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن لخطر لا داعي له.

ورحب الوفد بخطة العمل المقترحة المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى أن خطة العمل هذه تتضمن عدة عناصر لها جدوى. وكرر التزامه للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل في الدورة، وكان يأمل أن الإدراج السريع لخطة العمل المقترحة هذه ستساعد اللجنة على وضع توصية خلال الدورة الحالية.

80. وأعرب وفد تايلند عن تقديره للرئيس على جموده الدؤوبة في توجيه العملية إلى الأمام. وأكد للوفود دعمه الكامل للعملية. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير، ووفد بنغلاديش، نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورأى أن النصوص الحالية للجنة الحكومية الدولية كانت ناضجة بما فيه الكفاية للمضي قدماً نحو الخطوة التالية. وساند وجهة النظر القائلة بأن الدورة كانت حاسمة، لأنه يعتقد أن اللجنة بحاجة إلى الاقتراب أكثر من إيجاد توافق في الآراء بشأن القضايا المتداخلة، فضلاً عن تقيح النصوص الثلاثة. وفي هذا الصدد، رحب بورقة الرئيس بشأن القضايا المطروحة واعتقد أن ورقة القضايا ينبغي أن تُستخدم كأساس لمزيد من المناقشة. ووافق، على وجه الخصوص، مع تعليقات الرئيس أن هدف السياسة من النص هو أن يبقى المفهوم التوجيهي الذي سيبلغ الأحكام التطبيقية. ونتيجة لذلك، فإنه يعتقد أن التكرار والقضايا المتداخلة يجب تجنبها في النصوص الثلاثة، وأنه يمكن أن تبين بعض التفاصيل بشكل أفضل على المستوى الوطني أو الإقليمي، مما يعطي للنص الدولي إطار سياسة واسع كان بمثابة بيان للمبادئ التوجيهية. واحتفظ الوفد بحقه في الإدلاء بمزيد من التعليقات بشأن القضايا المتداخلة الأخرى في مرحلة لاحقة. وشجع وفود أخرى على المشاركة البناءة في روح التعاون وذلك لضمان التقارب حول القضايا الهامة وذات الصلة. وفيما يتعلق بالتوصية إلى الجمعية العامة، أيد الاقتراح ليشمل اجتماعاً رفيع المستوى في خطة عمل عام 2015، والذي من شأنه أن يساعد على تقديم التوجيه السياسي وإيجاد توافق في الآراء بشأن القضايا الهامة. وكرر الوفد تأييده للجهود التي تبذل لمعالجة مسألة نقص الأموال داخل صندوق التبرعات. وأعرب عن أمله في أن يتمكن مؤيدو الاقتراح الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/28/10 من إيجاد سبل لاستيعاب المخاوف التي أثارها الوفود الأخرى، وكذلك إيجاد توافق في الآراء بين الوفود بشأن هذه القضية. وأكد الوفد التزامه بالمشاركة على نحو بناء مع جميع الوفود، وخاصة في صياغة توصية لتقديمها إلى الجمعية العامة.

81. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان عمل اللجنة مهماً للغاية وأعرب عن اعتقاده أن النصوص بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كانت ناضجة نسبياً. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في النصوص في الدورتين 26 و 27 للجنة الحكومية الدولية، كان لا يزال هناك مجال للتحسين وتهذيب النصوص قبل عقد مؤتمر دبلوماسي. ولذلك أوصى باستمرار المناقشات بخصوص المجالات الحرجة، مثل موضوع الحماية والمستفيدين ونطاق الحماية. وفيما يتعلق بالاجتماع رفيع المستوى، أيد الآراء التي أعرب عنها وفد بيرو. وأشار إلى أن فكرة الاجتماع رفيع المستوى قد نشأت من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن دعمه الكامل لكي يُدرج هذا المقترح في برنامج عمل عام 2015 مرة أخرى. وساند وجهة النظر القائلة بأن الاجتماعات رفيعة المستوى ضرورية، بما أنها حددت اللهجة السياسية وعملت على توفير منتدى للمناقشات الكاملة والصریحة على مستوى السفراء. وفيما يتعلق بالعمل في المستقبل، أوصى الوفد أن تستمر المناقشات القائمة على النصوص خلال 2014-2015، بحيث يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في أقرب وقت ممكن. وكرر استعداده للعمل بشكل بناء مع وفود أخرى خلال الدورة.

82. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير. وأيد برنامج عمل من شأنه أن يسترشد بالولاية ويعكس الأولوية رفيعة المستوى التي تعطيها الدول الأعضاء في الويبو للقضايا التي تمت مناقشتها في اللجنة الحكومية الدولية. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن العالم قد تغير بشكل جوهري مع اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992، لم يتم تحديث نظام الملكية الفكرية من أجل تكييفه مع الإطار الدولي. كما لاحظ أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية 2007 قد اعترف بأن الشعوب الأصلية لها الحق في الحفاظ على ملكيتها الفكرية والسيطرة عليها، وحمايتها وتطويرها. ومسترشداً بهذا، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تستمر في الدخول في المفاوضات القائمة على النصوص نحو الصكوك القانونية الدولية التي وفرت

الحماية الفعالة، ومكنت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من ممارسة حقوقها. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن المبادرات الوطنية لتنظيم العلاقة بين الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي هامة، كانت تصبح ضئيلة حيثما واصلت الدول الأجنبية السماح باستخدام هذه الموارد دون احترام المبادئ، مثل الموافقة المسبقة المستنيرة والنفاذ وتقاسم المنافع، المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي. وشدد على أن مكاتب البراءات لن تكون أكثر من نقاط تفتيش رسمية لجمع ونقل المعلومات في الآلية المتوخاة لاستبعاد التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ولذلك رأى أن ذلك لن يمثل بأي شكل من الأشكال عبئاً غير ضروري للنظم الوطنية للملكية الفكرية. ولاحظ كذلك أن إقامة علاقة دعم متبادل بين نظام الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي كانت مهمة للبلدان التي تصدر قائمة التنوع البيولوجي مثل البرازيل، وكذلك لجميع الدول الأعضاء التي ترغب في حماية التنوع البيولوجي وتعزيز أنظمة الملكية الفكرية. وساند وجهة النظر القائلة بأن التدابير الرامية إلى ضمان أن البراءات التي تنطوي على التملك غير المشروع للموارد لا يمكن منحها أو إبقاؤها، ستكون وسيلة جيدة لإثبات أن النظام يعمل لجميع البلدان، لمصلحة مختلف أصحاب المصلحة، بغض النظر عن مستوى التنمية الخاص بهم.

83. وأعرب وفد زيمبابوي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، فضلاً عن بيان وفد إندونيسيا، نيابة عن البلدان المتشابهة التفكير. وأشار إلى أن اللجنة الحكومية الدولية، ولسنوات، تفاوض على إمكانية وضع صك دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار إلى أن الموضوع لا يزال قضية مهمة، ليس فقط من أجل بلاده، ولكن أيضاً بالنسبة لمعظم البلدان النامية. وأكد الاهتمام الكبير الذي توليه زيمبابوي لهذه المسألة وأشار إلى أنه تم إدراج هذا الاهتمام في دستور البلاد. ورأى الوفد أن عدم وجود صك دولي ملزم قانوناً أو أكثر من شأنه أن يسمح باستمرار التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أن هذه الثغرة قد ساهمت في اختلال التوازن في نظام الملكية الفكرية العالمي. وأشار الوفد إلى التقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز النصوص المنفصلة الثلاثة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أن هنالك أربعة مجالات أساسية للنص تتطلب توافقاً في الآراء، وهي موضوع الحماية، والمستفيدين، والنطاق فضلاً عن الحدود والاستثناءات. وساند وجهة النظر القائلة بأن هذه المجالات الحيوية قد تم التعامل معها، وإن لم يتم وضع اللمسات الأخيرة عليها بشكل كامل بعد. ورأى أن اللجنة الحكومية الدولية قد وصلت إلى مرحلة حرجة، وبالتالي، حث الدول الأعضاء على ممارسة الالتزام والإرادة السياسية في اختتام المفاوضات بشأن صياغة صك دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولاحظ الوفد أنه خلال المداورات السابقة للجنة، استمرت بعض البلدان المتقدمة بإدخال شروط غير ضرورية كوسيلة لتأخير العملية. ورأى أنه سيتم الحكم على مصداقية الويبو بشأن المعالجة المتوازنة لجميع القضايا التي كانت معروضة عليها. وأعرب الوفد عن تطلعه لتوصية تتطلب من الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015، فضلاً عن القيام بمفاوضات بناءة ومتوازنة أكثر من شأنها مواصلة عمل اللجنة الحكومية الدولية.

84. [ملاحظة من الأمانة: عاد الرئيس في هذا الوقت إلى رئاسة الجلسة]. وأعرب وفد زامبيا عن دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، لعقد مؤتمر دبلوماسي في وقت مبكر من عام 2015. ورأى أن جميع الوفود ستستفيد من اعتماد صك في هذا الوقت. وسيدفع ذلك اللجنة إلى الانتهاء من رحلة طويلة بدأت منذ وقت طويل جداً. وكان مسروراً بشأن محتويات النصوص المقترحة، وتطلع إلى العمل مع وفود أخرى لصقل النصوص، إذا لزم الأمر، بما في ذلك النظر في القضايا المتداخلة كما ذكرت الوفود الأخرى. وأشار الوفد إلى أن زامبيا قد أعدت مؤخراً مشروع قانون لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويهدف مشروع القانون هذا إلى وقف القرصنة البيولوجية المتفاقمة التي تحدث حالياً في زامبيا والتي أوصلت السكان المحليين والأصليين إلى فقر مدقع، دون أي وسيلة من أجل البقاء. وأعرب عن اعتقاده بأن انتهاء اللجنة الحكومية الدولية من وضع صك دولي من شأنه أن يؤدي إلى حماية منسقة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والقضاء على سرقة الموارد أو التقليل منها. وعقد المؤتمر

الدبلوماسي الذي أوصى به بشدة لعام 2015، ينبغي أن يتم دون فشل. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على قضايا الإفصاح، والموافقة المسبقة المستنيرة والنفذ وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي فيها معالجة مسألة الحماية. ورأى أنه لم لو تُطبقت هذه الآليات، سيكون من الصعب جداً الحصول على موافقة المجتمعات الأصلية والمحلية. وستحرم مثل هذه الفجوة من أي فائدة من هذه الموارد. وأعرب عن رأي مفاده أن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ينبغي حمايتها ككل. ورأى أن النهج المجزأ من شأنه أن يُصعب تنفيذ الصكوك المقترحة.

85. وأشار ممثل توباج آمارو إلى أن اللجنة تنخرط مرة أخرى في المناقشات العامة التي يعتقد أنها في حد ذاتها صالحة. وأشار، مع ذلك، إلى أن صك دولي ملزم كان في غاية الأهمية بالنسبة للشعوب الأصلية وأشار إلى أن المناقشات في هذا الصدد استمرت لمدة عشرين عاماً. وحدد ثلاثة جوانب تجري مناقشتها وهي موضوع الحماية، والمستفيدين من الحماية وغرض الحماية. ورأى أن الشعوب الأصلية، وليس الدول، هي أصحاب المعارف التقليدية. كما أشار إلى أن غرض مثل هذا الصك هو حماية المعارف التقليدية. وشدد أيضاً على الحاجة إلى المعايير الدولية والقواعد الدولية. وذكر أنه على الرغم من المناقشات، كان لا يزال على اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بطبيعة الصك الملزم، أشار إلى أن اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات، التي تمت الموافقة عليها في عام 1969، نصت في المادة 2، أن المعاهدة هي الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي. وأشار إلى أن عدة دول وضعت دساتيرها فوق المعاهدات الدولية. واستشهد بمعاهدة ماستريخت لعام 1992، التي تم إنشاء الاتحاد الأوروبي من خلالها، كمثال للمعاهدة التي كانت فوق دساتير الدول الأعضاء فيها. وأشار إلى أن هنالك أمثلة لاتفاقيات ومعاهدات متفق عليها في الماضي، والتي اعترفت الدول الأعضاء صراحة أنها ملزمة. وأشار أيضاً إلى أنه في إطار المجتمع الدولي كانت هنالك أمثلة من صكوك غير ملزمة مثل التصريحات والقرارات والمبادئ. ورأى أن هذه لم تقدم أي التزامات قانونية للدول. وأشار كذلك إلى أن الإجراء للموافقة عليها، وبدء نفاذ المعاهدات كان لها ثلاث مراحل رئيسية، وهي التفاوض على النص، والموافقة على المعاهدة والتوقيع عليها، والتصديق. وأشار إلى أن التفاوض على النص داخل اللجنة الحكومية الدولية قد تواصل على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ويعتقد أنه إذا استمر التقدم بالمعدل الذي كان عليه، لاخنت الشعوب الأصلية من على وجه الأرض قبل التوصل إلى أي اتفاق. وأشار إلى أن الإنسانية تتحول تدريجياً إلى حالة من الفوضى وأن الموارد الطبيعية تخفي. ورأى أن الحروب العالمية الحالية تُحاض لسرقة الموارد التي تملكها الشعوب الأصلية. والاهتمام العالمي الحالي الذي يركز على التنوع البيولوجي نابع من الاعتراف أنه يشكل أساس الحياة على الأرض.

86. وتدخل الرئيس، وذكر ممثل توباج آمارو أن الرئيس طلب من المشاركين تركيز مداخلاتهم على القضايا المتداخلة التي لها صلة بصياغة النصوص الثلاثة أو على التوصية التي يجب تقديمها للجمعية العامة.

87. وأشار ممثل توباج آمارو إلى ورقة الرئيس غير الرسمية بشأن القضايا المتداخلة. ورأى أنه يبدو أنه يخلط بين الجوانب الأساسية الثلاثة التي أبرزها في وقت سابق. وأعرب عن تشاؤمه فيما يتعلق بطريقة الخروج من الارتباك الحالي، وأشار إلى أن القضايا العامة التي تكررت على مدى السنوات العشر الماضية تتكرر مرة أخرى. ويعتقد أن ذلك يشير إلى عدم إحراز تقدم وأن المجالات الأساسية الثلاثة قد تم التخلي عنها. ورأى أن المناقشة داخل اللجنة يجب أن تركز بدلاً من ذلك على القضايا الجوهرية. وأشار إلى أن القرصنة البيولوجية كانت الركن الأساسي للاستيلاء غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية. وكان لديه شعور قوي أن القرصنة البيولوجية تشكل جوهر القضية.

88. وشكر الرئيس الوفود والمراقبين على بياناتهم. ودعا فريق الخبراء ليجمعوا تحت قيادته بدعم من نواب الرئيس والميسرين بالشكل المتفق عليه من أجل مواصلة مناقشة الآراء المعبر عنها في الجلسة العامة بشأن القضايا المتداخلة. ودعا السيد غوس، كصديق للرئيس، للاستمرار بالتشاور بالتوازي مع الوفود بشأن مشروع توصية يُقدم للجمعية العامة. وسيطلب من السيد جوس تقديم تقرير مرحلي في مرحلة لاحقة بشأن هذه المسألة. ثم علق الرئيس الجلسة العامة.

89. [ملاحظة من الأمانة: ترأست الجلسة في هذا الوقت نائبة الرئيس، السيدة شريكي]. وأعدت نائبة الرئيس عقد الجلسة العامة ودعت السيد غوس، كصديق للرئيس، ليقدم تقريراً عن التقدم المحرز في مشاوراته مع الوفود بشأن وضع توصية تُقدم إلى الجمعية العامة.

90. وقال السيد غوس إن المشاركين في اللجنة الحكومية الدولية تلقوا جميعاً أحدث مشروع توصية قام به بشأن برنامج عمل عام 2015. وذكر اللجنة أن هناك توصيتين أخريين بحاجة للنظر فيها: أولاً، التقييم وعقد مؤتمر دبلوماسي، وثانياً، توصية ستعالج الوضع المالي لصندوق التبرعات، والتي كانت تحدث المشاورات بشأنه بشكل منفصل. وفيما يخص عملية التشاور، فقد استخدم نهجاً مماثلاً للنهج المستخدم أثناء المفاوضات بشأن تجديد ولاية الجمعية العامة في الدورة 25 للجنة الحكومية الدولية، والتي كانت في الأساس مجموعة صغيرة تتألف من "المنسقين الإقليميين + 2". وذكر اللجنة الحكومية الدولية أنه في أدائه لهذا الدور لم يتصرف بصفته الوطنية ولم يشارك في المداورات الخاصة بمجموعة منطقتيه. ولدى صياغة النص، كان قد حاول تحقيق التوازن بين مصلحة جميع الدول الأعضاء وذلك لإرضاء الجميع. وقد أسس بعض المبادئ الأساسية: لا يمكن إدخال مفاهيم وأفكار جديدة تقوض الولاية، وكان يجب أن ترتبط المقترحات مباشرة بالولاية. وكان قد حاول أيضاً الحفاظ على إيجاز النص. وتركز النقاش على عدد من الدورات، وشكلها، وطبيعتها المواضيعية (الشاملة، التقييم، الخ)، وتسلسلها، بما في ذلك النظر في الاجتماعات اللصيقة، وعدد الأيام، والتي للأسف كانت القضية الأخيرة التي يتم التفاوض بشأنها. وقبل النظر في المشروع، قدم بعض الملاحظات كصديق للرئيس وباعتباره الميسر على مدى السنوات القليلة الماضية تتعلق بصياغة كل النصوص الثلاثة. وقد سمع الكثير من التعليقات في الجلسة العامة حول التقدم المحرز خلال السنوات الماضية والعقد الماضي. وذكر الأعضاء أن المفاوضات الرسمية المستندة إلى النصوص قد بدأت فقط في عام 2010. وكانت المرة الأولى التي كان فيها للجنة الحكومية الدولية ولاية للبدء بالتفاوض على صك ملزم قانوناً. كما ذكر المندوبين بأن المفاوضات كانت معقدة، كما وردت في البيان الافتتاحي لوفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وهو بيان كان له ميزة وكان جديراً لكي يستحق النظر فيه لتضمنه بعض النقاط الرئيسية. وتناولت هذه المفاوضات الحقوق المعنوية والاقتصادية مع الآثار المحتملة عبر نظام الملكية الفكرية كله، مما يؤثر على أصحاب الحقوق، والمستخدمين، والجمهور الأوسع، ومع الآثار المحتملة على الملك العام وعلى قضايا السياسات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، كانت اللجنة الحكومية الدولية تفتح آفاقاً جديدة في العديد من المجالات وكانت في الواقع تتحدى معايير وآليات الملكية الفكرية القائمة منذ زمن طويل. ولم يكن ذلك مفاجئاً، حيث تنتقل من العصر الصناعي إلى عصر المعرفة، ومع زيادة تكامل الاقتصادات. ومن منظوره الشخصي، فخلال العام الماضي، أحرزت اللجنة الحكومية الدولية تقدماً كبيراً، وعكس ذلك قيادة الرئيس وممارسات العمل السلمية التي أدخلت لضمان أن اللجنة الحكومية الدولية تعمل بكفاءة وفعالية مع التركيز على المناقشات التقنية ومناقشات الخبراء، بدلاً من التركيز على العملية، التي عطلت اللجنة الحكومية الدولية في السنوات السابقة. وفي حين أن اللجنة الحكومية الدولية لم تعالج هذه المسألة بشكل كامل، تحول التوازن بوضوح نحو المناقشات الموضوعية على النحو المبين في التقدم المحرز على مدى الاثني عشر شهراً الماضية. وبالنسبة للموارد الوراثية، فقط صقلت اللجنة الحكومية الدولية إلى حد كبير النصوص وأصبحت الصلة أوضح بين الأهداف والآليات الداعمة. كما شهدت اللجنة الحكومية الدولية تحولاً في نهج الكشف مع الانتقال من الشروط الموضوعية بشأن الأهلية للبراءات إلى نهج إداري أكثر. وذكر اللجنة الحكومية الدولية أنه قبل أربع سنوات كان نص الموارد الوراثية يتألف من 500 صفحة في 25 وثيقة ومقترحاً ومفهوماً مختلفين. وبالنسبة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية، حققت اللجنة الحكومية الدولية في الأشهر الاثني عشر الماضية اختراقاً كبيراً في النصوص، والتي لم تتغير بشكل كبير قبل ذلك في السنوات السابقة، والذي مكّن اللجنة الحكومية الدولية من الحصول على فهم مشترك لمختلف المواقف والبدء في محاولة لتحقيق التوازن في الحماية بشأن الحاجة إلى الوصول إلى دعم الابتكار والإبداع. وكان هذا أساساً النهج المتدرج، والذي، بطريقة ما، لم يكن جديداً، وتم النظر فيه في الماضي، ولكن اللجنة الحكومية الدولية كانت تستخدمه بطريقة أكثر فعالية بكثير. وعلى الرغم من هذا التقدم، كان يُطلب المزيد من العمل في رأيه، على النحو المبين في التعليقات أثناء الجلسة العامة وفريق الخبراء، الذي أجاز خطة عمل متطورة جيداً وموفرة للموارد لعام 2015، في حال حققت اللجنة الحكومية الدولية ولايتها، كما أشار وفد جنوب أفريقيا لإبرام تلك المفاوضات. ولدى النظر في برنامج

العمل، طلب من المشاركين التفكير في تعليقاته. ويجب أن يمثل برنامج العمل شيئاً يرضي الجميع. ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا معلقة يتعين حلها في مشروعه. وكان مشروع البرنامج ماثلاً لمشروع عام 2014، ولكن تم تغيير التسلسل، حيث ركزت أول اجتماعات لصيغة اللجنة الحكومية الدولية على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مع المرونة للتركيز على القضايا المتداخلة في جميع أنحاء الجلسات، بدلاً من إنشاء عدد من الأيام مقرر رسمياً. وأعقب تلك الدورة دورة الموارد الوراثية ثم جلسة ثالثة لمناقشة القضايا المتداخلة، والتقييم ووضع توصية إلى الجمعية العامة، شريطة إصدار توصية من الجمعية العامة عام 2014، بشكل واضح. وقال إنه لم يضع أي لغة في عمود الجمعية العامة لعام 2014، لأنه لم يكن هناك توافق في الآراء في هذا المجال، ومن دون ذلك، لا يريد أن يحكم على قرار الجمعية العامة سلفاً إلا إذا استطاعت اللجنة الحكومية الدولية الموافقة على توصية. وهذه هي النقطة الثانية القادمة التي يجب أن تنتظر فيها اللجنة الحكومية الدولية في المشاورات. وأشار إلى أنه كان هناك اتفاق واسع حول الإطار المقترح المتعلق بهذه الجوانب مثل ثلاثة جلسات موضوعية وبناء تلك الدورات. وقد أثبتت بعض المخاوف بشأن الاجتماعات للصيغة. وقال إنه يتعين ضمان ألا تكون هناك أي اجتماعات أخرى للويبو على جانبي تلك الدورة. وكانت هنالك أيضاً تحفظات بشأن الحفاظ على التمثيل في مثل هذا الاجتماع الطويل، الذي كان دائماً تحدياً، نظراً للمخاوف بشأن الوقت الذي يكون فيه الممثلون خارج مكاتبهم. ومن منظوره الوطني، قال إن ذلك ليس مشكلة: فقد كان أكثر كفاءة، وأرخص وأيد وفد أستراليا هذا الاقتراح على المستوى الوطني. ومع ذلك، كان هناك رأي عام مفاده أن فوائد الاجتماعات للصيغة تجاوزت القضايا، لا سيما في التغييرات الكبيرة التي حدثت في النص. وكانت الجلسات المواضيعية مجرد دليل. ولم يتم الاتفاق عليها، كما يدل على ذلك بين القوسين، وعكست كذلك حواراته مع الميسرين. ولم تكن قواعد، ولكنها كانت هنالك فقط للمساعدة في تشكيل المفاوضات، بدلاً من توجيهها، كما في الجوهر، وكانت تلك المفاوضات في الجلسات المواضيعية في يد اللجنة الحكومية الدولية. وكان هناك مجال واحد لا يزال يفتقر إلى توافق الآراء وهو اجتماع السفراء/كبار المسؤولين. وجرى الكثير من النقاش حول مزايا الجلسة السابقة وكان هنالك شعور أنه، في حال استمرت اللجنة الحكومية الدولية، سيكون الأمر مستحقاً أكثر في نهاية العملية. ويجب أن يتم التخطيط لها بشكل جيد مع أهداف وغايات واضحة، بدلاً من مجرد تصريحات عامة، وهو الذي حدث في الدورة 26 للجنة الحكومية الدولية. وفي الجوهر، كان مثل هذا الاجتماع رفيع المستوى بحاجة لتقديم مساعدة في توجيه العملية وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وقال إنه في حين لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، كانت هنالك مرونة للنظر في الاقتراح عبر جميع الأطراف والطلب من المؤيدين تطوير اقتراحهم أكثر والمشاركة مع مجموعات أخرى. والمجال الآخر الذي لم يكن فيه توافق في الآراء كان اقتراح في الدورة الموضوعية لإدراج لغة متعلقة بإدخال الخبرات الوطنية والإقليمية والنظر في قواعد البيانات عند ذكر المفاوضات القائمة على النص. وأشار إلى أن هذا يتعلق بالفقرة الأخيرة في الولاية. واعتبر أن هذه المسألة ستعكس بشكل أفضل في حاشية، وأدرج قواعد بيانات كمجال للتركيز في النصوص الموضوعية للمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وثمة قضية أخرى أثبتت وهي الاجتماعات الإقليمية فيما بين الدورات. وقد قادت الدول الأعضاء تلك الاجتماعات ومولتها، وكانت الأمانة قد أبلغت بأن الويبو لم تُموّل لدعم الاجتماعات ما بين الدورات. وقال إنه طلب من مؤيدي هذا الاقتراح إعادة النظر فيه، على أساس هذا القيد. وفي الوقت نفسه، اعترف بالتكلفة والجهد الذي بذله عدد من الدول الأعضاء في تلك الاجتماعات الإقليمية وفيما بين الدورات، والتي أسفرت عن مساهمات كبيرة في النتائج. فعلى سبيل المثال، أشار إلى أن النهج المتدرج بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي قد خرج من اجتماع بين الدورات عقد في بالي، إندونيسيا. وأخيراً، وفيما يخص عدد الأيام، اعترف أنه يشعر بخيبة أمل لأنها كانت المسألة الأخيرة التي سيتم التفاوض بشأنها. وبما أنه لا يمكن أن يكون هناك أي اتفاق بشأن هذه المسألة، فقد حافظ على الوضع القائم من عام 2014: 18 يوماً، وهو ما خصصته الأمانة في الميزانية. وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة الحكومية الدولية إلى اتفاق بشأن ذلك، لأنه لن يبدو جيداً إذا قضت الجمعية العامة الوقت في مناقشة عدد أيام الاجتماعات. وكانت الخطوة التالية هي استعراض المشروع الحالي ووضع مقترح نهائي في وقت لاحق من نفس اليوم، بما في ذلك النظر في التوصية فيما يتعلق بالجمعية العامة بشأن تقييم النص، والتقدم المحرز واتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي والحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية. وكما هو مبين، فقد فهم أن التوصية بشأن صندوق التبرعات تتقدم بشكل منفصل بين المؤيدين والوفود الأخرى. وأعرب عن أمله في أن يكون قد مثل بدقة الآراء المعرب عنها في المشاورات. وشكر اللجنة الحكومية الدولية على صبرها وأشار إلى الطبيعة التعاونية والودية للمشاورات.

91. وشكرت نائبة الرئيس صديق الرئيس للإبلاغ المفصل للغاية، ولتفانيه وفهمه ما الذي هو على المحك. وأكدت أن المشاورات التي يقودها صديق الرئيس جارية، بما أن هنالك نقاط هامة لا تزال بحاجة لوضع اللمسات الأخيرة عليها. وحثت الوفود للتواصل مع المنسقين واحترام الشكل، أملاً في التوصل إلى توصية إلى الجمعية العامة. وأعلنت أن اللجنة الحكومية الدولية سوف تواصل عملها بالتوازي في فريق الخبراء غير الرسمي بشأن القضايا المتداخلة. ثم علقت البند 6 من جدول الأعمال.

92. [ملاحظة من الأمانة: عاد الرئيس في هذا الوقت إلى رئاسة الجلسة]. وأعرب الرئيس عن تقديره الكبير لصديق الرئيس، السيد غوس، الذي كان قد أجرى مشاورات بلاكل خلال الدورة الحالية بخصوص توصية يجب تقديمها إلى الجمعية العامة بشأن برنامج عمل اللجنة الحكومية الدولية في عام 2015 وعملها في المستقبل. وبعد أن اجتمع مع صديق الرئيس ومع المنسقين الإقليميين، استنتج الرئيس أن هذه المشاورات لم تتمكن للأسف من تحقيق توافق في الآراء. ومن أجل الوفاء إلى أقصى حد ممكن بالولاية للتقييم وتقديم توصية إلى الجمعية العامة، وتمشياً مع ما تم الاتفاق عليه مع المنسقين الإقليميين، ستمضي اللجنة الحكومية الدولية قدماً لتقديم المقترحات للسجل في الجلسة العامة. وتوقع الرئيس أن المقترحات التي سيتم تقديمها هي نفسها التي نوقشت سابقاً في المشاورات. وحرصاً على الوقت والكفاءة، طلب من الوفود أو المجموعات مجرد تقديم المقترحات، مشيراً إلى أنه سيتم إدخال الإصدارات الخطية في السجل كذلك. وتماشياً مع ما تم الاتفاق عليه مع المنسقين الإقليميين، سيدعو بعد ذلك اللجنة الحكومية الدولية لكي تقرر نقل تلك المقترحات إلى الجمعية العامة. ويمكن استخدام تلك البيانات كمعلومات وتوجيهات لمن سيجري المشاورات بشأن العمل في المستقبل تحت مظلة الجمعية العامة. وعلق الجلسة العامة لمدة خمس عشرة دقيقة للسماح بالتشاور بشأن المضي قدماً.

93. وأعاد الرئيس عقد الجلسة العامة للقيام بمناقشة نهائية لهذه المسألة ودعا الوفود إلى تقديم مقترحات ليتم تسجيلها وإحالتها إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

94. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى ما أحرز من تقدم ملحوظ في النصوص الثلاثة لتمكين اللجنة من رفع توصية إلى الجمعية العامة في عام 2014 بعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وتقضي الولاية الحالية المسندة إلى اللجنة باستكمال نص الصك الدولي (نصوص الصكوك الدولية) خلال الثنائية. وإضافة إلى ذلك، ستقيم الجمعية العامة، في عام 2014، النص (النصوص) ودرجة التقدم المحرز، وتتنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وستنظر في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان. واستطرد الوفد قائلاً إن مشاركته ظلت بناءة سواء أكان ذلك في المشاورات العامة أو المشاورات غير الرسمية، معرباً في ذلك عن التزامه باختتام العمل بما يتفق مع الولاية. وأشار إلى أن ولاية اللجنة ليست مفتوحة وإنما محدودة الأجل وتتطلب التجديد كل فترة عامين. ومن هذا المنطلق، سئختم الولاية الراهنة في أغسطس 2015، أي قبل انعقاد الجمعية العامة في 2015، وعليه لم يتسن للجنة اتخاذ قرار يتجاوز فترة ولايتها. ولذا، أعرب الوفد عن تمسكه بأن يقتصر أي قرار تتخذه اللجنة على نطاق ولايتها الراهنة. ومن ثم، فإن أول قضية يتعين تناولها، منطقياً وتسلسلياً، هي عملية التقييم بغية تقدير التقدم المحرز في النصوص. وتكتسي عملية التقييم أهمية قصوى نظراً إلى أنها بينت بوضوح مواضع توافق الآراء ومواطن الصعوبات. وسيساعد ذلك على إرشاد العمل في المستقبل ويعيد تركيز الطاقات ويعطي صورة واضحة للعمل الواجب الاضطلاع به فضلاً عن الوقت اللازم لوصول عمل اللجنة إلى نهايته المنطقية. وبناء على نتائج عملية التقييم، سيتسنى للجنة اتخاذ الخطوات اللازمة لاختتام عملها بصورة موضوعية وواضحة ومجدية. ورأى الوفد، في هذا الصدد، أن النصوص مكتملة وقدم التوصية التالية إلى الجمعية العامة: عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015 وطلب عقد ثلاث دورات والنظر في عقد اجتماع رابع بين الجلسات لمواصلة تحسين صياغة النصوص قبل المؤتمر الدبلوماسي. وستتبع الدورات خطة عمل محددة على النحو المبين في البرنامج الذي سيرفع إلى الأمانة كتابةً. وأعرب الوفد عن توقعه عقد مؤتمر دبلوماسي في نوفمبر 2015 قائلاً إن برنامج العمل سيوجه، على هذا الأساس، نحو تحقيق هذا الهدف. [ملحوظة من الأمانة: النص الوارد أدناه هو البيان الذي تلقته الأمانة كتابةً من وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية]:

توصية المجموعة الأفريقية وبرنامج العمل المقدمان إلى
الجمعيات العامة للويبو في سبتمبر 2014
بشأن أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية
والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

ولاية اللجنة في الفترة 2015/2014

التقدم إلى الجمعية العامة لعام 2014 بنص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولغرض استكمال النص (النصوص) في غضون الثنائية، ستتيم الجمعية العامة، في عام 2014، النص (النصوص) ودرجة التقدم المحرز وتنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وستنظر في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.

ووفقاً لولاية اللجنة في الفترة 2015/2014، تقدم المجموعة الأفريقية التوصيات التالية إلى الجمعيات العامة للويبو في سبتمبر 2014:

توصية المجموعة الأفريقية للجمعية العامة للويبو:

عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015 وطلب عقد ثلاث دورات والنظر في عقد اجتماع رابع بين الجلسات لمواصلة تحسين صياغة النصوص قبل المؤتمر الدبلوماسي. وستتبع الدورات خطة عمل محددة على النحو المبين في الجدول أدناه، وذلك استناداً إلى أساليب عمل سليمة.

التاريخ	النشاط
سبتمبر 2014	الجمعيات العامة للويبو توافق على التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي في نوفمبر 2015
فبراير 2015	دورة اللجنة التاسعة والعشرون - المعارف التقليدية تليها أشكال التعبير الثقافي التقليدي. • مواصلة المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن المعارف التقليدية؛ 5 أيام. • مواصلة المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي؛ 5 أيام. المدة: 10 أيام
أبريل 2015	دورة اللجنة الثلاثون - الموارد الوراثية • مواصلة المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن الموارد الوراثية المدة: 5 أيام
مايو 2015	دورة اللجنة الحادية والثلاثون - دورة متداخلة/تقييمية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المدة: 5 أيام
نوفمبر 2015	مؤتمر دبلوماسي لاستكمال وضع صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية) لضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

95. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن أسفه لعجز اللجنة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة. ولكنه اقترح التوصيات التالية: "1" تقرر الجمعية العامة عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة ممكنة بعد تقييم التقدم المحرز. "2" تخصيص ما لا يقل عن 18 يوماً لدورات اللجنة في عام 2015. وإذا عُقدت دورتان متتاليتان على مدار 10 أيام تتعلق أولهما بالمعارف التقليدية وثانيهما بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإن الوفد يوصي بعقد ثلاث دورات على أن تكون أولها لمدة 10 أيام بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كليهما، وثانيها بشأن الموارد الوراثية لمدة خمسة أيام، وثالثها مخصصة لمناقشة المسائل المتداخلة وإجراء التقييم لمدة ثلاثة أيام. أما إذا عُقدت عدة دورات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فتُعقد عندئذ أربع دورات تخصص خلالها خمسة أيام لكل من الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وثلاثة أيام لدورة بشأن المسائل المتداخلة والتقييم. "3" ينبغي عقد اجتماع على مستوى كبار المسؤولين خلال الدورة الأخيرة الممتدة لثلاثة أيام.

96. وشكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، صديق الرئيس على ما قام به من عمل دؤوب بشأن هذه المسألة. ورغم أنه لم يسع اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل لعام 2015، فقد أجرت مناقشات جيدة تحت رعاية صديق الرئيس، وتوصلت إلى إطار جيد بشأن برنامج العمل، علماً ببقاء اختلافات في الآراء فيما يخص بعض الأمور التفصيلية. أما بالنسبة إلى الحدث على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الذي تدعو إليه بعض الدول الأعضاء، أبدى الوفد بعض الشكوك بشأن فائدته في تلك المرحلة من المفاوضات. وقال إنه ينبغي معالجة القضايا التي تواجه اللجنة من خلال العمل التقني الذي يضطلع به الخبراء في اللجنة. إذ يمثل ذلك خير وسيلة لمواصلة التقدم في العمل. وفيما يخص الولاية وعقد مؤتمر دبلوماسي، فقد فسر الوفد الولاية التي أسندتها الجمعية العامة في عام 2012 إلى اللجنة بأنها ولاية مفتوحة تتيح للجنة إصدار توصية أو قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي عندما يكون الوقت ملائماً من حيث درجة اكتمال النصوص. ومن ثم، رأى الوفد أنه رغم التطورات التي شهدتها هذه الدورة، فإن النصوص لا تزال تتطلب المزيد من العمل قبل إصدار توصيات أو قرارات كهذه. وأعلن الوفد استمراره في الالتزام بالمشاركة بفعالية في المناقشات الخاصة ببرنامج العمل وقرار الجمعية العامة.

97. وأعرب وفد إندونيسيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير، عن شكره لصديق الرئيس. وأشار إلى قرار الجمعية العامة في عام 2013 بشأن ولاية اللجنة للتنائية 2015/2014 والرامي إلى استكمال النصوص الثلاثة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والذي طُلب فيه من الجمعية العامة لعام 2014 أن تقيم، في عام 2014، النصوص ودرجة التقدم المحرز وتنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. ولقد أُحرز تقدم ملحوظ خلال دورات اللجنة في عام 2014 التي أدخلت نهج جديدة وبناءة إلى المناقشات بغية حل بعض المشكلات الرئيسية العالقة التي تتضمن النهج الخاص بنطاق الحقوق. بيد أن اللجنة لم تحقق في هذه الدورة توقعاته باتخاذ قرار بشأن رفع توصية إلى الجمعية العامة في 2014 واستكمال النصوص الثلاثة. فاقترح الوفد على الجمعية العامة في عام 2014 أن تتخذ، كخطوة قادمة، قراراً بعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وقال إن اللجنة تحتاج إلى برنامج عمل سليم ومحكم يتألف من العناصر التالية: "1" عقد ثلاث دورات للجنة في عام 2015 تُخصص للمفاوضات المستندة إلى النصوص منها دورة تمتد عشرة أيام وتُجرى فيها مناقشات متتالية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويتعين على اللجنة إيلاء الأولوية للبت في الأمور التالية: نطاق الحماية، والاستثناءات والتقييدات، والأهداف والمبادئ، وشرط الإفصاح. ولدى معالجة تلك القضايا، سيتيسر تحقيق الوضوح بشأن القضايا المتبقية العالقة. "2" الدعوة إلى عقد اجتماع رفيع على مستوى السفراء/كبار المسؤولين خلال آخر دورات اللجنة لعام 2015 بغية التوصل إلى حل بشأن المسائل الحاسمة التي لم يتسنَّ معالجتها على مستوى الخبراء، وتقديم الإرشاد إلى المسار المؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. "3" الدعوة إلى عقد اجتماع بين الجلسات واجتماع بين الأقاليم قبل انعقاد الجمعية العامة في 2015. واقترح الوفد، في هذا الصدد، أن تقدم المجموعات الأخرى والدول الأعضاء فضلاً عن الأمانة آراءها بشأن سبل تنظيم هذه الاجتماعات. "4" الالتئاس من الجمعية العامة ولجنة الميزانية والبرنامج تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ برنامج العمل هذا في عام 2015.

98. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قائلاً إنه قد أثبت التزامه بعمل اللجنة خلال دورة الخبراء والمشاورات غير الرسمية كليهما، بما يتفق مع بيانه الافتتاحي. إذ قدم اقتراح برنامج عمل لعام 2015 وُزِع وأيد من وفود مختلفة. وتضمن هذا الاقتراح كذلك عمل صديق الرئيس الذي شكره على ما قدمه من وثائق. وصرح الوفد بأنه يقترح عقد أربع دورات منها ثلاث دورات مواضيعية وجزء رفيع المستوى في عام 2015 يُنظم عقب ثالث هذه الدورات. وأعرب عن شكره لمختلف الوفود التي أيدت فكرة تنظيم جزء رفيع المستوى. كما عرضت موضوعات محددة للمناقشة تشير إلى النقاشات التي جرت في دورة الخبراء والتي نظرت في اقتراحات صديق الرئيس. وكان اقتراح الوفد يهدف أساساً إلى المضي قدماً بالمفاوضات المستندة إلى النصوص وصولاً إلى مؤتمر دبلوماسي تُعتمد فيه صكوك دولية تكفل الحماية القانونية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وصرح الوفد بأن ذلك كان سبب تقديمه هذا الاقتراح إلى الأمانة معرباً عن رغبته في أن يُدرج هذا الاقتراح في المناقشات المقبلة. وأشار كذلك إلى اقتراح وفد سويسرا وغيرها بشأن صندوق التبرعات الذي نظرت فيه والذي ستبدي آراءها بشأنه في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة والميسرين على تأييدهم. [ملحوظة من الأمانة: النص الوارد أدناه هو البيان الذي تلقته الأمانة ككتابة من وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي]:

اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي

برنامج عمل اللجنة الحكومية الدولية لعام 2015

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير 2015 (5 أيام)	دورة اللجنة التاسعة والعشرون – الموارد الوراثية إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على بحث الخيارات المتاحة لوضع مشروع نص قانوني. المدة: 5 أيام.
أبريل 2015 (5 أيام)	دورة اللجنة الثلاثون – المعارف التقليدية • النظر في قضايا متداخلة بشأن المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي – يوم واحد. • المعارف التقليدية – التركيز على المفاوضات المستندة إلى النصوص: 4 مواد أساسية وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات – المدة: 4 أيام.
مايو 2015 (5 أيام)	دورة اللجنة الحادية والثلاثون • النظر في قضايا متداخلة بشأن المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي – يوم واحد. • أشكال التعبير الثقافي التقليدي – التركيز على المفاوضات المستندة إلى النصوص: 4 مواد أساسية وهي: موضوع الحماية، والمستفيدون، ونطاق الحماية، والتقييدات والاستثناءات – المدة: 4 أيام.

<p>دورة اللجنة الثانية والثلاثون – دورة متداخلة/تقييمية</p> <ul style="list-style-type: none"> • دورة متداخلة بشأن الموارد الوراثية/المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي • اجتماع على مستوى السفراء/كبار المسؤولين الحكوميين من العواصم لتقاسم الآراء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالمفاوضات حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لإرشاد/توجيه المسار. المدة – نصف يوم. • تقييم التقدم المحرز ورفع توصية إلى الجمعية العامة. <p>المدة: 3 أيام.</p>	<p>يوليو 2015</p> <p>(3 أيام)</p>
<p>الجمعية العامة لليوبو</p> <p>لغرض استكمال النص (النصوص) في غضون الثنائية، ستتقيم الجمعية العامة، في عام 2015، النص (النصوص) ودرجة التقدم المحرز وتُنظر فيها وتبث في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وستنظر في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، آخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان.</p>	<p>سبتمبر 2015</p>

99. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وشكر الرئيس ونوابه وصديقه لما قدموه من إرشاد إلى اللجنة خلال المسار غير الرسمي والإجراءات العامة في هذه الدورة، وبخاصة فيما يخص البند 6 من جدول الأعمال. وقال إنه شارك بحسن نية وقدم اقتراحات، كان بعضها أكثر واقعية من غيرها، خلال المسار غير الرسمي بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات. ولكن للأسف لم يتسن تحقيق ذلك. ووفي الختام، قال الوفد إنه يحتفظ بحقه في تقديم اقتراحات بما في ذلك في الفترة الممتدة إلى بداية إجراءات الجمعية العامة في عام 2014 وخلالها.

100. وشكر وفد الصين صديق الرئيس على ما أداه من دور ريادي وما بذله من جهود لإرشاد المشاورات. وقال إنه يولي أهمية كبرى لمسار المناقشات وإن اللجنة قد عجزت، في هذه الدورة، عن التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن التوصيات وبرنامج العمل المقبل. ولذلك أعرب الوفد عن خيبة أمله الشديدة. وقال إنه يأمل أن تبدي جميع الأطراف بعض المرونة وأن تحرز تقدماً بشأن بعض الموضوعات الأساسية. وفيما يخص برنامج العمل والمؤتمر الدبلوماسي، أعرب الوفد عن رغبته في أن تنظّم مناقشات عقب هذه الدورة وقبل انعقاد الجمعية العامة وأن يُجرز تقدم خلال هذه الفترة. وفي الختام، قال الوفد إنه يحتفظ بحقه في إبداء أي تعليقات أو المزيد من التوصيات في الدورة المقبلة.

101. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد والدول الأعضاء فيه، وشكر صديق الرئيس على كل ما أنجزه من عمل في إطار هذا البند. وقال إنه لا يزال ملتزماً بالمشاركة بصورة بناءة في المناقشات المزمع إجراؤها في الجمعية العامة، وأسف لعدم تمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن توصية رغم ما أبدته من مشاركة بناءة ومرنة خلال هذه الدورة. وشدد على توصياته بشأن برنامج العمل المقبل والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وفيما يخص برنامج العمل، فإن الوفد يؤيد عقد اجتماعات لمدة 15 يوماً في عام 2015. وتوزع هذه المدة كالاتي: دورة اللجنة التاسعة والعشرون تكريس ثمانية أيام على التوالي للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، دون عقد دورات متداخلة مخصصة. دورة اللجنة الثلاثون – أربعة أيام بشأن الموارد الوراثية. دورة اللجنة الحادية والثلاثون – ثلاثة أيام منها يومان مكرسان للقضايا المتداخلة ويوم مخصص للتقييم. وأعرب الوفد عن عدم تأييده لفكرة اجتماع رفيع المستوى/على مستوى كبار المسؤولين. وفيما يخص أساليب العمل، ينبغي للجنة مواصلة اتباع نهج قائم على الأدلة ومستند إلى الخبرات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجنة تفادي وضع جدول أعمال مفرط الوصف بغية التوصل إلى توافق في الآراء في الجمعية العامة. أما فيما يخص الولاية، فأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. واستطرد قائلاً إنه لا شك في أن مناقشات هذا العام

كانت مثمرة وأنه حُقق خلالها تقدم ملحوظ. ولكن لا تزال هناك قضايا أساسية يتعين معالجتها في جميع النصوص قبل التوصل إلى رؤية مستقرة تماماً. وأخيراً، قال الوفد إنه يحتفظ بحقه في تنقيح موقفه أو توضيحه أكثر قبل الجمعية العامة.

102. وشكر وفد غانا الرئيس والأمانة على ما قدماه من توجيه لدورة اللجنة الثامنة والعشرين. ورغم أنه أسف لعجز اللجنة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن رفع توصية إلى الجمعية العامة، فقد أعرب عن سروره بما أحرز من تقدم ملحوظ ورأى أن النصوص الراهنة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية قد بلغت درجة كافية من الاكتمال للنظر فيها بصورة عاجلة قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية.

103. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على ما قام به من عمل دؤوب ودور ريادي خلال الأيام الثلاثة السابقة بل خلال السنوات الثلاث الماضية. وأعرب عن تقديره لما أبداه الميسرون من روح مهنية وما بذلوه من جهود. وقال إن الوفد لا يزال ملتزماً بالمسار ويأمل أن تواصل جميع الوفود تقاسم خبراتها بنشاط والإسهام بفعالية وبحث الخيارات كي ترضي اللجنة قدماً نحو تحقيق فهم مشترك لأهداف السياسة العامة لعملها ومبادئها الجوهرية. وتضمن ذلك مسألة منح البراءات عن خطأ. وقال الوفد إنه كان قد وزع مشروع خطة عمل في أول يوم من دورة اللجنة الثامنة والعشرين معرباً عن رغبته في أن يشار إلي ذلك المشروع في التقرير [ملحوظة من الأمانة: النص الوارد أدناه هو الاقتراح الذي تلقته الأمانة كتابةً من وفد الولايات المتحدة الأمريكية]:

اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية

خطة عمل اللجنة الحكومية الدولية لعام 2015

إذ تضع في اعتبارها أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قد أنشأتها الجمعية العامة لليوبو في عام 2000 وأسندت إليها ولاية مناقشة قضايا الملكية الفكرية التي تطرأ في مجالات "1" النفاذ إلى الموارد الوراثية وتقاسم المنافع؛ "2" حماية المعارف التقليدية سواء أكانت متصلة بهذه الموارد أم لا؛ "3" حماية أشكال التعبير الفولكلوري.

وإذ تقرّ بدور نظام الملكية الفكرية في النهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيا وتعميمها للصالح المتبادل بين أصحاب الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها ومستخدميها، بطريقة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ تشدد على الحاجة إلى منع منح البراءات عن خطأ لابتكارات أو اختراعات لا تكون جديدة أو لا تنطوي على نشاط ابتكاري فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، مسلمتين بالقدرة المتأصلة في نظام البراءات على تحقيق تلك الغاية؛

وإذ تشدد أيضاً على الحاجة إلى أن تكون لدى مكاتب البراءات ما يكون مناسباً من حالة التقنية الصناعية السابقة الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وأن تأخذها في الحسبان، فتنخذ القرارات المناسبة والصائبة في منح البراءات، وإذ تشددان أيضاً على أهمية الشفافية في مسار منح البراءات؛

وإذ تشير كذلك إلى أن ولاية لجنة اليوبو قد جُددت للشائبة المالية 2015/2014 دون إخلال بالعمل الجاري في منتديات أخرى، بغية مواصلة "تسريع عملها، بافتتاح والتزام تام، بخصوص المفاوضات المستندة إلى النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي"؛

وإذ تضع في اعتبارها توصيات جدول أعمال التنمية وتقرر بالتقدم الذي أحرزته اللجنة منذ أن استهلّت عملها في عام 2000، تلتزم الجمعية العامة لليويو من اللجنة أن تواصل عملها بغية التوصل إلى أهداف ومبادئ مشتركة، وتحقيق فهم لنطاق أي حماية تُمنح، وتحديد أمثلة عما ينبغي إدراجه في الملّك العام، واستكمال النص (النصوص) خلال الثنائية:

ويُطلب من اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة لعام 2015 النص (النصوص) المتعلقة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والناجمة عن مواصلة العمل فضلاً عن رفع توصية بشأن مدى كفاية تعريف الأهداف والمبادئ والنص كي يتسنى تحديد موعد لعقد مؤتمر دبلوماسي، وكذلك بشأن الحاجة إلى المزيد من العمل. واستناداً إلى توصية اللجنة هذه، ستبث الجمعية العامة لعام 2015 في مسألة عقد أي مؤتمر دبلوماسي وتصدر أي توصيات ملائمة، مع أخذ وضع الميزانية في الحسبان. وإذ عجزت اللجنة عن تقديم توصية في دورتها الحادية والثلاثين، ستواصل اللجنة الاجتماع في الثنائية التالية على أساس تواتر اجتماع لجان الليويو الأخرى، على أن يُحدد جدول الأعمال على أساس كل اجتماع.

ووفقاً لولاية اللجنة للفترة 2014/2015، تقرر الجمعية العامة أن تكون خطة عمل اللجنة لعام 2015 كالاتي:

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير 2015	دورة اللجنة التاسعة والعشرون – مواصلة المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على الخبرات الوطنية، مع إيلاء عناية خاصة لمسائل الملّك العام، وتعريف التملك غير المشروع وتحديد سبل تعامل البلدان مع القضايا العابرة للحدود. ولن تؤلف أفرقة جماعات أصلية ولكن ستشجع الأمانة هؤلاء المراقبين على المشاركة في الدورة، بما في ذلك من خلال تقديم عروض مخطط لها عن الموضوعات المزمع تناولها. (3 أيام). ويوم عن الجوانب العملية لقواعد البيانات. ويوم لعقد دورة متداخلة لمناقشة التشابهات والاختلافات في النهج المتبع بشأن الموارد الوراثية وموضوعات أخرى.
مايو 2015	دورة اللجنة الثلاثون – مواصلة المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن المعارف التقليدية مع التركيز على الخبرات الوطنية، مع إيلاء عناية خاصة لمسائل المستفيدين من الحماية، والخبرات المحلية والوطنية والإقليمية التي تشمل موضوعات الحماية والمواد المدرجة في نطاق الملّك العام، وتعريف الاستخدام غير المشروع وتقاسم الخبرات المحلية والوطنية والإقليمية، وسبل تعامل البلدان مع القضايا العابرة للحدود. ولن تؤلف أفرقة جماعات أصلية ولكن ستشجع الأمانة هؤلاء المراقبين على المشاركة في الدورة، بما في ذلك من خلال تقديم عروض مخطط لها عن الموضوعات المزمع تناولها. (3 أيام). ويوم عن الجوانب العملية لقواعد البيانات. ويوم لعقد دورة متداخلة لمناقشة التشابهات والاختلافات في النهج المتبع بشأن المعارف التقليدية وموضوعات أخرى.
يوليو 2015	دورة اللجنة الحادية والثلاثون – مواصلة المفاوضات المستندة إلى النصوص بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على الخبرات المحلية والوطنية والإقليمية التي تشمل موضوعات الحماية والمواد المدرجة في نطاق الملّك العام، وتعريف الاستخدام غير المشروع، وتقاسم الخبرات المحلية والوطنية والإقليمية،

<p>فضلاً عن المستفيدين والقضايا العابرة للحدود. ولن تؤلف أفرقة جماعات أصلية ولكن ستشجع الأمانة هؤلاء المراقبين على المشاركة في الدورة، بما في ذلك من خلال تقديم عروض مخطط لها عن الموضوعات المزمع تناولها. (3 أيام). ويوم لعقد دورة متداخلة لمناقشة التشابهات والاختلافات في النهج المتبع بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي وموضوعات أخرى. ويوم لوضع توصية تقدم إلى الجمعية العامة لليوبو لعام 2015 وأي خطط عمل لازمة تتعلق بالثنائية 2017/2016.</p>	
<p>الجمعية العامة لليوبو – البت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي وتقديم أي توصيات ملائمة استناداً إلى التوصية التي ستقدمها اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين. وإذا عجزت اللجنة عن رفع توصية في دورتها الحادية والثلاثين، فستواصل الاجتماع خلال الثنائية التالية على أساس التواتر ذاته لاجتماعات لجان اليوبو الأخرى، على أن يقرّر جدول الأعمال على أساس كل اجتماع.</p>	سبتمبر/أكتوبر 2015

104. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره للرئيس على ما قام به من عمل طوال الأسبوع وكذلك لصديق الرئيس، السيد إيان غوس. كما شكر الأمانة على ما أعدته من وثائق وما قامت به من عمل تحضيرى. فلولاً كل ذلك العمل، لما استطاعت اللجنة أن تحقق ما حققته من إنتاجية خلال هذه الدورة. فقد نظرت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين في عدد من القضايا البالغة الأهمية وأرست أساساً متيناً للمناقشات المقبلة. ولكن للأسف لم يتسنّ للجنة بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا الأساسية. فاحتاجت اللجنة إلى مواصلة مناقشتها حول هذه القضايا والوثائق المتصلة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد التقليدية في العام التالي بغية التوصل إلى توافق الآراء. ومن ثم، رأى الوفد أنه سيكون من الملائم عقد ثلاث دورات للجنة في عام 2015 لهذا الغرض. وقال إنه يحتفظ بحقه في إبداء المزيد من التعليقات بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة.

105. وأعرب ممثل توباج أمارو عن أسفه لغياب توافق سياسي في الآراء بشأن القضايا المنظورة. ويعزى ذلك إلى غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لتحقيق توافق الآراء. ووافق الممثل على أنه ينبغي مواصلة عمل اللجنة بغية تحقيق توافق سياسي عام في الآراء ولكنه رأى أنه ينبغي للرئيس تغيير أساليب عمل اللجنة وإجراءاتها، وذلك نظراً، بوجه خاص، إلى الولاية المعهودة للجنة بدراسة الوثائق في الجلسات العامة.

106. وتحدثت ممثلة مركز أيمارا للدراسات المتعددة التخصصات (CEM-Aymara) باسم تجمع الشعوب الأصلية وأشارت إلى أن التجمع قد قيّم تقدم اللجنة وأقر بالتقدم المحرز ولكن تساوره بعض الشواغل بشأن العمل في المستقبل. وذكرت بأن المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تنص على أن مشاركة الشعوب الأصلية تكتسي أهمية حاسمة في جميع مراحل هذا المسار. ورحبت باقتراح وفود أستراليا وفنلندا ونيوزيلندا وسويسرا الخاص بالمساهمات الفرعية في صندوق التبرعات. إذ تقدم ذلك الاقتراح خيارات ابداعية وابتكارية لصندوق التبرعات. وشددت الممثلة على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في مسار اللجنة وإسهامها فيه وأعربت عن أملها في مواصلة العمل على حماية المعارف التقليدية. ولاحظت أن الشعوب الأصلية تساورها شواغل إزاء تملك مواردها، مشيرة إلى الأمثلة اليومية على ذلك. وشددت على أنه ينبغي موازنة الإحالات إلى الملك العام بمفهوم الموافقة المسبقة والمستنيرة وطلبت كفاءة مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر الدبلوماسي الذي قد يُعقد في عام 2015.

107. ورأى ممثل برنامج الصحة والبيئة أنه ينبغي مواصلة العمل في سبيل كفاءة حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وإن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة ممكنة، وحبذا في عام 2015، سيتيح للجنة حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية في نهاية المطاف.

108. وأشار وفد بيرو إلى أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وغيرها من المجموعات، بذلت الكثير من الجهود لمحاولة التوصل إلى اتفاق وقُدمت بعض الاقتراحات على مدار الدورة. وقال إن إتاحة هذه الاقتراحات في وثيقة الميسر قد يساعد في هذا الصدد. فرغم أنه لم يتوصل إلى أي اتفاق بشأن توصية ترفع إلى الجمعية العامة في هذه المرحلة، فقد يُستخدم العمل الذي أنجز على مدار الأيام القليلة الماضية كأساس مفيد لعقد اجتماع محتمل في سبتمبر 2014. إذ أُبدت خلالها وجهات نظر هامة وإن سادت بطبيعة الحال بعض الاختلافات في الآراء. وصرح الوفد بأنه لا تزال هناك الكثير من القضايا العالقة والتي ينبغي للجمعية العامة البت فيها ولكنه يأمل أن يؤدي تقديم التقرير في نهاية المطاف إلى نتيجة إيجابية للجميع.

109. وشكر الرئيس المشاركين على البيانات التي أقيمت خلال هذه المناقشة النهائية. وقرأ مشروع القرار بشأن البند 6 من جدول الأعمال وتمت الموافقة عليه. وأعلن بذلك أن تلك البيانات سوف تُحال إلى الجمعية العامة التي ستُعقد في سبتمبر 2014. وشكر الرئيس جميع الوفود الذين شاركوا في أيام التشاور الثلاثة. وعلى الرغم من عدم قدرتها إلى الوصول لتوافق في الآراء بشأن التوصية، وجد الرئيس أن اللجنة قد أجرت مناقشات مفيدة. وحقيقة أنه لم يتم التوصل لأي اتفاق بشأن برنامج العمل المستقبلي يجب أن توضع ضمن السياق. وقَبِل ما قالته الوفود التي أشارت عن عزمها على المشاركة بشكل بناء بهدف الحصول على نتائج في الجمعية العامة، واضعاً في اعتباره نصيحة المدير العام والخبرات من الجمعيات العامة الماضية. وأعرب عن أمله ألا تصبح اللجنة الحكومية الدولية مرة أخرى عبئاً ثقيلاً على الجمعية العامة إذ لن يكون من الحكمة الاستحواذ على انتباه الوفود خلال المشاورات بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة. وأخيراً، أشار الرئيس كمسألة شفافية، أن السيد إيان غوس سيقدم له تقريراً بشأن التشاور الذي يقوم به. وسيوقر الرئيس أي تقرير مقدم من صديق الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة، على مسؤوليته الخاصة، لتسهيل إجراء مزيد من المناقشات بشأن برنامج العمل. وأوضح أن هذا دون إخلال وأنه لم يكن ينوي تقديم مثل هذا البلاغ كنتيجة لمداوات اللجنة الحكومية الدولية. ثم أغلق الرئيس البند 6 من جدول الأعمال.

قرار بشأن البند 6 من جدول الأعمال:

110. أحاطت اللجنة علماً بالعناصر المتداخلة للنصوص

الواردة في مرفقات الوثائق

WIPO/GRTKF/IC/28/4

وWIPO/GRTKF/IC/28/5

وWIPO/GRTKF/IC/28/6 وناقشتها، وأكّدت

رفع تلك النصوص، بالصيغة المعدّة بها أثناء الدورتين

السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة على

التوالي، إلى الجمعية العامة للويبو التي ستُعقد في سبتمبر

2014، طبقاً لولاية اللجنة للثنائية 2014-2015

وبرنامج عملها لعام 2014، على النحو الوارد في الوثيقة

.WO/GA/43/22.

111. وأحاطت اللجنة علماً كذلك بالوثائق

WIPO/GRTKF/IC/28/7

وWIPO/GRTKF/IC/28/8

وWIPO/GRTKF/IC/28/9

وWIPO/GRTKF/IC/28/INF/7

وWIPO/GRTKF/IC/28/INF/8

وWIPO/GRTKF/IC/28/INF/9
وWIPO/GRTKF/IC/28/INF/10.

112. وفيما يخص جرد التقدم المحرز ورفع توصية إلى الجمعية العامة، قررت اللجنة أن تُدَوِّن البيانات المُدلى بها بشأن هذه المسألة خلال المناقشة الختامية التي جرت في الدورة الثامنة والعشرين في إطار هذا البند من جدول الأعمال يوم الأربعاء 9 يوليو 2014، في تقرير اللجنة وأن تُرفع تلك البيانات إلى الجمعية العامة لليوبو التي ستُعقد في الفترة من 22 إلى 30 سبتمبر 2014 كي تنظر فيها، وتُدْرَج في تقرير الدورة المعتاد.

البند 7 من جدول الأعمال: إسهام اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية

113. [ملاحظة من الأمانة: ترأست الجلسة في هذا الوقت نائبة الرئيس، السيدة شريكي]. متابعة لقرار الجمعية العامة لليوبو لعام 2010 ومفاده "توجيه تعليمات إلى هيئات الويو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ناقشت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أيضاً إسهام اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

114. أكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أهمية وضع آلية تنسيق فعالة وسارية وعملية لتحقيق إسهام لجان الويو في التنفيذ الكامل والفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية ولتولي التنسيق بين اللجان. ولكن للأسف ورغم قرار الجمعية العامة لليوبو في عام 2010 ووضع هذه الآلية، تبين حالياً أن التشغيل السليم للنظام أصبح تحدياً يواجهه تنفيذ جدول أعمال التنمية، وهو أمر ينبغي للدول الأعضاء معالجته في الجمعية العامة واجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورأي أنه ينبغي لبيانات الدول الأعضاء واقتراحاتها في إطار البند 7 من جدول الأعمال أن تُتناول على النحو الواجب في لجنة التنمية من خلال آلية تنسيق تتيح الإسهام في تنمية جميع أنشطة الويو. وإن واقع إشارة التوصية 18 تحديداً إلى اللجنة الدولية الحكومية وحثها على تسريع مسارها هو خير دليل على أهمية مفاوضات اللجنة وتداعياتها على التنمية في البلدان. وإن مسار اللجنة ما هو إلا مثال صارخ على وضع المعايير المتعلقة بالملكية الفكرية والموجهة نحو التنمية في الويو. وإن تكمل هذا المسار بالنجاح سيوجه رسالة إلى البلدان النامية بأن الويو، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تهض بحقوق الملكية الفكرية، قد راعت كذلك شواغل التنمية. وعلى النقيض، إذا باء المسار بالفشل فإنه سيقبل من شأن جميع عمليات وضع المعايير الجارية في نظام الملكية الفكرية وسيوجه كذلك رسالة خاطئة بأن الدول الأعضاء في الويو لم تتمتع بالعزم الكافي لتعزيز نظام الملكية الفكرية ككل بحيث تمكن البلدان النامية من التمتع بالحماية اللازمة. وكانت تجري مناقشة نهج تدريجي للحماية. وقد يؤدي نطاق الحماية والفئات المختلفة من الحقوق المنتهقة عن ذلك النهج إلى حقوق اقتصادية ومعنوية للمستفيدين - وهم يعيشون غالباً في بلدان نامية. وقال الوفد إنه ما انفك ينتظر تحقق طموحه وهو حضور حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ضد التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والقرصنة البيولوجية. إذ إن القيام بذلك سيوجه نظام الملكية الفكرية نحو اتجاه أكثر توازناً ويزيد اهتمام البلدان النامية بنظام الملكية الفكرية، مما سيرتقي بالبيئة المواتية للتنمية وسيعزز إسهام البلدان النامية في الشركات المعرفية والثقافية على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الأهداف، يكتسي وضع صكوك دولية ملزمة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية أهمية أساسية. واستناداً إلى بروتوكول ناغويا، ينبغي للجنة استحداث آلية تيسر، في نهاية المطاف، شؤون أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، لكفالة مصالحهم المشروعة وبذلك النهوض بروح الابداع والابتكار. ودعا الوفد الأمانة إلى

تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان بغية تمكينها من صياغة نظم حماية وطنية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية فضلاً عن بحث أساليب تسويق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لحساب أصحابها.

115. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن التوصيات الخمس والأربعين التي اعتمدت في 2007 كانت إنجازاً كبيراً من حيث موازنة نظام الملكية الفكرية. فقد حثت التوصية 18 على "الإسراع في [المسار] بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال بأي نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر". وأشارت المجموعة الأفريقية إلى ما أحرز من تقدم جيد للغاية في العمل الذي أنجزته اللجنة. وقالت إن ما تحتاجه اللجنة هو مراعاة احتياجات البلدان النامية لاتخاذ قرار نهائي باستكمال العمل الجاري منذ أكثر من 15 عاماً. فلا يمكن للجنة مواصلة المناقشات إلى ما لا نهاية دون تحديد أجل لها. وتنفيذاً للتوصية 18، كان يتعين على اللجنة اتخاذ قرار بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وسلطت المجموعة الأفريقية الضوء على أهمية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وقالت إن العمل الذي أنجزته اللجنة شديد الأهمية وملحوظ وناضح. وإن الوقت قد حان للبت في اختتام العمل. إذ إن اتخاذ اللجنة هذا القرار سيسهم بفعالية في تنفيذ التوصية 18. وعدم اتخاذها له سيعني فشل اللجنة في تنفيذ هذه التوصية تحديداً.

116. وأيد وفد الهند بياني وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، ووفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن عمل اللجنة يشير بوضوح إلى عدة من توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن تأييده التام للرأي القاضى بضرورة توصل الدول الأعضاء إلى فهم مشترك في اللجنة الحكومية الدولية ولجان الويبو الأخرى فضلاً عن الجمعية العامة للويبو، وذلك لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية و جدول الأعمال ذاته. وتود البلدان النامية تحقيق هذا التفاهم.

117. وأيد وفد إندونيسيا بيانات وفود إيران (جمهورية - الإسلامية)، وكينيا باسم المجموعة الأفريقية، والهند. ورأى أنه ينبغي تنفيذ التوصية 18 بصورة ملائمة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في مواصلة النقاش بشأن سبل تسريع اللجنة لمسار استكمال الصك الدولي (الصكوك الدولية)، وسبل تسريع التوصية 18 وتنفيذها بصورة واقعية. وفيما يخص نصوص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، أعرب الوفد عن سروره برؤية بعض الأحكام الخاصة بالمساعدة التقنية والتوعية. وأعرب عن رغبته في إضافة "التنمية" إلى أهداف النصوص ومبادئها إذ إن هذه النصوص تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي والشعوب الأصلية. وسلط الوفد الضوء على المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن الويبو ملزمة، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، بالتوصل إلى اتفاقات، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

118. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وهنأ اللجنة على عملها وأقر بأهمية توصل عملها إلى نهاية سريعة وإيجابية، بما في ذلك عملها وتداولاتها بشأن مسألة صندوق التبرعات. وقال الوفد إنه لا يزال متمسكاً بتحقيق نهاية إيجابية للمسار وبخاصة بتقديم الدول الأعضاء توصيات تيسيري وإيجابية. وأبدى تطلعه الخاص إلى التوصيات الخاصة ببرنامج العمل والمؤتمر الدبلوماسي وصندوق التبرعات، وهي القضايا الثلاث المتبقية.

119. وأيد وفد البرازيل البيانات التي أدلت بها وفود إيران (جمهورية - الإسلامية) والهند وإندونيسيا ونيجيريا والمداخلة التي أجزاها وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن جدول أعمال التنمية إنجاز للويبو ولجميع الدول الأعضاء فيها. وإنه أساس ضمان تعميم التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية في عمل اللجنة فضلاً عن عمل جميع هيئات الويبو الأخرى. وسلط الوفد الضوء على التوصية 18. وقال إن اللجنة قد أحرزت تقدماً جيداً من حيث المضمون في السنوات الماضية إلا أنها تحتاج إلى المضي قدماً بالمسار. وفي هذا الصدد، تتطلب خطة العمل المزمع اعتمادها لعام 2015 الإشارة إلى الأهمية والأولوية التي توليها الدول الأعضاء إلى اللجنة. فقد حان الوقت لإظهار التزام قوي بتسريع المفاوضات واختتام العمل. وينبغي للجنة أن تبحث عن اعتماد صكوك فعالة وملزمة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

ومنع تملكها غير المشروع وسوء استخدامها. ولا يتوافق التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية مع غياب اهتمام الدول الأعضاء بمفاوضات اللجنة. ونظراً إلى السنوات الثلاث عشرة التي استغرقتها عمل الويبو بشأن الموضوعات الثلاثة، فليس من المقبول ألا تتوج جميع هذه الجهود المبذولة بنتيجة إيجابية تحقق توصيات جدول أعمال التنمية وطموحات الشعوب الأصلية والجماعات المحلية.

120. وأيد ممثل توباج أمارو بيان وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، ووفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن اللجنة قد فشلت في مهمتها على مدار السنوات الثلاث الماضية. فقد حاولت اللجنة، مثلاً، أن تعرّف المعارف التقليدية المقدسة. وفي الواقع، لم يتمكن أحد من تعريفها. وذكر بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت قد رغبت منذ 15 عاماً في تعريف الشعوب الأصلية والإقرار بحقوقها. وكانت النتيجة ذاتها. ورأى أن نجاح اللجنة سيعتمد على تحلي الدول الأعضاء بالإرادة السياسية للاعتراف بالشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وكانت القضايا التي نوقشت في اللجنة ملحة نظراً إلى أن الشعوب الأصلية باتت تنقرض وأن مواردها الطبيعية ومواردها الوراثية تخضع لسوء استخدام بعض الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات. وتحتاج الشعوب الأصلية إلى صك دولي (صكوك دولية) لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الخاصة بها. فلا تريد الشعوب الأصلية من تنمية تملك مواردها الوراثية ومعارفها التقليدية. وإنما تريد تنمية عادلة ومنصفة من شأنها أن تمكن الشعوب الأصلية من مشاركة ثروتها. ورأى أن الشعوب الأصلية تحتاج إلى صك ملزم يمكن تطبيقه وتنفيذه.

121. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وقال إنه يشاطر الوفود الأخرى الاهتمام بشأن رؤية اللجنة وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لضمان التنمية العادلة والمستدامة للدول الأعضاء وبخاصة البلدان النامية منها. وشدد على رغبته في رؤية نتيجة لعمل اللجنة، وإمكانية تقديمه توصية إلى الجمعية العامة للويبو لعام 2014 بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك أو أكثر من شأنه أن يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

122. وأيد وفد الصين البيانات التي أدلت بها وفود الهند، واندونيسيا، وكينيا باسم المجموعة الأفريقية، وإيران (جمهورية الإسلامية). ورأى أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تتسم بأهمية بالغة لتنفيذ جدول أعمال التنمية، وأن عمل اللجنة يكتسي أهمية قصوى لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واستطرد قائلاً إن اللجنة قد حققت تقدماً ملحوظاً رغم الصعوبات. وأعرب عن أمله في أن يتسنى، في الوقت المناسب، التوصل إلى اتفاقات بشأن صك ملزم قانوناً (صكوك ملزمة قانوناً) من شأنه أن يساهم في معالجة الشواغل المشروعة للبلدان النامية وتنفيذ جدول أعمال التنمية.

123. ورأى وفد بيرو أن المفاوضات أوشكت على دخول مرحلتها النهائية لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً (صكوك دولية ملزمة قانوناً) لتحديد النفاذ إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واستخدامها، وذلك لتفادي التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وضمان التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وترتبط هذه العناصر الثلاثة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. وأيد الوفد عمل اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين الرامي إلى صياغة توصية تُقدم إلى الجمعية العامة للويبو لضمان عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015.

124. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأيد بيانات وفود البرازيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وغيرها من البلدان المتشابهة التفكير. وقال إن عمل اللجنة يتماشى مع التوصية 18. إذ طلب من اللجنة تسريع عملها منذ عام 2007 ولذلك يجب أن تكون خاتمة العمل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك ملزم قانوناً (صكوك ملزمة قانوناً) بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إذ من شأن ذلك أن

يحقق التوصية 18. ورأى الوفد أن الوقت قد حان لاختتام عمل اللجنة. وذكر الوفود الأخرى بأن الهدف الرئيسي من مناقشة برنامج العمل والتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة للويبو يجب أن يكون اختتام عمل اللجنة.

125. وأشار وفد أذربيجان إلى أنه رغم عجز اللجنة عن تحقيق النتيجة المنشودة، وهي وضع نظام دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإن الويبو تواصل تركيز كامل اهتمامها على معالجة هذه القضية. وإن عقد دورة اللجنة الثامنة والعشرين حيث تُقدّم مشروعات النصوص وتُجهز التوصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة للويبو، كانت الخطوة التالية للدول الأعضاء في الويبو نحو اعتماد صك دولي أو أكثر لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وإن تضافر جهود جميع الدول الأعضاء للاتفاق على النصوص النهائية التي تتضمن الاقتراحات والتعليقات التي قدمتها جميع الجهات المعنية قد أصبح، أكثر من أي وقت مضى، ذا أهمية قصوى. ورأى الوفد أن دورة اللجنة الثامنة والعشرين ستعطي زخماً ملحوظاً لمعالجة العديد من القضايا المثيرة للجدل والمتعلقة بالنصوص النهائية. ولكن يتطلب ذلك أن تستمر الوفود في الحفاظ على بيئة من التفاهم إذ لا يمكن للجنة وضع اتفاق يحظى بقبول متبادل إلا من خلال المشاركة البناءة لجميع الأطراف. وينبغي التسليم بأن نصوص الصكوك إنجاز ملحوظ وشهادة على العمل الهام والجلي الذي قامت به الدول الأعضاء لاعتماد صك دولي أو أكثر. وبين تحليل لمشروعات النصوص أنه أُنشئ نهج مرن ومتوازن خلال إعدادها واختيرت أفضل العناصر للنصوص النهائية. كما أشار إلى الدور الخاص الذي أدته أمانة الويبو إذ اضطلعت بعمل دؤوب لبحث اقتراحات الوفود وتجميعها وتحليلها. ورأى أنه يتعين على جميع الوفود بذل قصارى جهدها لتحقيق هدف إعداد النصوص النهائية في دورة اللجنة الثامنة والعشرين. وأكدت البيانات التي أدلت بها الوفود في الدورات السابقة وفي دورة اللجنة الثامنة والعشرين أن الدول الأعضاء في الويبو متفائلة وقادرة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المثيرة للجدل والتي تختلف بشأنها المواقف. وأعرب الوفد عن رغبته في التشديد على أن القضايا الجاري مناقشتها تأتي في وقت مناسب للغاية بالنسبة إلى أذربيجان. إذ إن حكومة أذربيجان مهيّمة باعتماد صك قانوني دولي أو أكثر من شأنه ضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأيد الوفد الجهود التي بذلتها الويبو فيما يتعلق باعتماد صك قانوني دولي أو أكثر وأعرب عن استعداده للإسهام في تحقيق توصيات جدول أعمال التنمية. وسيكفل ذلك تقدم العمل بشأن مشروعات النصوص بصورة مجدية كي يتسنى للجمعية العامة للويبو لعام 2014 تقييمها والبت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015.

قرار بشأن البند 7 من جدول الأعمال:

126. ناقشت اللجنة هذا البند وقررت أن تُدوّن جميع البيانات التي أدلى بها بشأنه في تقرير اللجنة وأن ترفع هذه البيانات إلى الجمعية العامة للويبو التي ستُعقد في الفترة من 22 إلى 30 سبتمبر 2014 وفقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو لعام 2010 فيما يتعلق بالية تنسيق جدول أعمال التنمية.

البند 8 من جدول الأعمال: أية مسائل أخرى

127. [ملاحظة من الأمانة: عاد الرئيس في هذا الوقت إلى رئاسة الجلسة. ولم تقدم أي بيانات تحت هذا البند من جدول الأعمال.]

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

128. شكر الرئيس نواب الرئيس، السيدة جرازبولي، والسيدة شريكي والسيد الجيلاني، مشيراً إلى دعمهم الثمين خلال الدورة. كما أعرب عن امتنانه لميسري الدورة، السيد لوسبور، والسيدة باجلي، والسيد سوبيون والسيد ساكي (المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية) الذين لعبوا دوراً خاصاً لأنفسهم في عمل اللجنة. وأعرب الرئيس كذلك عن تقديره العميق لصدیق للرئيس، السيد غوس، للمساهمات التي قدمها للجنة والتي لا تقدر بثمن. وشكر المنسقين الإقليميين والمراقبين في الدورة، بما في ذلك تجمع الشعوب الأصلية وممثلي السكان الأصليين، فضلاً عن ممثلي أصحاب المصلحة، لالتزامهم بالقضايا قيد المناقشة داخل اللجنة. وفي الختام، شكر الرئيس المدير العام للويو والأمانة والمترجمين الفوريين وجميع المشاركين في الدورة. ثم اختتم الدورة.

قرار بشأن البند 9 من جدول الأعمال:

129. اعتمدت اللجنة قراراتها بشأن البنود 2 و3 و4 و5 و6 و7 من جدول الأعمال في 9 يوليو 2014. واتفقت على إعداد مشروع تقرير مكتوب يضم النص المتفق عليه لتلك القرارات وجميع المداخلات المقدمة إلى اللجنة وتعميمه في موعد غايته 19 سبتمبر 2014. وستوجه الدعوة إلى المشاركين في اللجنة إلى تقديم تصحيحات مكتوبة لمداخلاتهم على النحو المدرج في مشروع التقرير قبل تعميم صيغة نهائية لمشروع التقرير على المشاركين في اللجنة لاعتمادها في الدورة المقبلة للجنة.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)

(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFGHANISTAN

Hashemi S. NOORUDIN, Counselor, Permanent Mission, Geneva

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Yonah Ngalaba SELETI, Chief Director, Department of Science and Technology, Pretoria

Mandixole MATROOS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALLEMAGNE/GERMANY

Karsten LOOS, Desk Officer, Copyright and Publishing Law Department, Federal Ministry of Justice and for Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Department, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Emingarda CASTELBRANCO (Mrs.), Specialist, Scientific Research Promotion Department, Ministry of Science and Technology, Luanda

Mafo JOSE, Adviser, Office of Exchange and International Relations, Ministry of Science and Technology, Luanda

Guilhermina PINTO (Mrs.), National Institute for Traditional Knowledge, Ministry of Science and Technology, Luanda

Alberto Samy GUIMARAES, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Sager ALFUTAIMANI, Head, Examination Department, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology, Riyadh

Mohammed MAHZARI, Head, Chemistry Department, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Matias Leonardo NINKOV, Secretario, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires, mkv@mrecic.gov.ar

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Ian GOSS, General Manager, Strategic Programs, Intellectual Property Australia, Canberra

David KILHAM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Lukas KRAEUTER, Expert, Patent Office, Federal Ministry for Transportation, Innovation and Technology, Vienna

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Natig ISAYEV, Head, International Relations and Information Provision, Copyright Agency, Baku

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor and Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Mohamed Nazrul ISLAM, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Natacha LENAERTS (Mme), attaché, Service de propriété intellectuelle, Ministère de l'économie, de la classe moyenne et de l'énergie, Bruxelles

Mathias KENDE, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Luis Fernando ROSALES LOZADA, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

BOTSWANA

Daphne N. MLOTSWA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Mayara Nascimento Santos LEAL (Mrs.), Deputy Head, Intellectual Property Division, Ministry of External Relations, Brasilia

Carlos Roberto DE CARVALHO FONSECA, Deputy Head, Office for International Affairs, Ministry of the Environment, Brasilia

Adriana BRIGANTE DEORSOLA (Mrs.), Researcher, Brazilian Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Brasilia

Carlos POTIARA CASTRO, Technical Advisor, Genetic Heritage Department, Secretary of Biodiversity and Forests, Ministry of the Environment, Brasilia

Marcus Lívio VARELLA COELHO, Patent Examiner, Rio de Janeiro

Rodrigo MENDES ARAUJO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CAMBODGE/CAMBODIA

Rady OP, Deputy Director, Department of Intellectual Property Rights, Ministry of Commerce, Phnom Penh

CANADA

Catherine BEAUMONT (Ms.), Manager, International Copyright Policy and Cooperation, Canadian Heritage, Gatineau

Nicolas LESIEUR, Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Ministry of Foreign Affairs, Trade and Development, Ottawa

Nadine NICKNER (Ms.), Senior Trade Policy Advisor Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Foreign Affairs, Trade and Development, Ottawa

Shelley ROWE (Ms.), Senior Project Leader, Copyright and Trade-Mark Policy Directorate, Ministry of Industry, Ottawa

Sophie GALARNEAU (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Marcela Verónica PAIVA VELIZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

TANG Zhaozhi, Deputy Director General, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

HU Ping (Ms.), Deputy Director, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

YAO Xin, Deputy Investigator, Legal Affairs Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHANG Ling (Ms.), Section Chief, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Gabriel DUQUE, Embajador, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Giovanna del Carmen FERNÁNDEZ ORJUELA (Sra.), Asesora, Dirección de Bosques, Biodiversidad y Servicios Ecosistémicos, Ministerio de Ambiente y Desarrollo Sostenible, Bogotá D.C.

Rodrigo MORENO, Investigador, Instituto de investigación de Recursos Biológicos Alexander von Humboldt, Bogotá D.C.

Ximena PANTOJA (Sra.), Profesional, Dirección de Inversión Extranjera y Servicios, Ministerio de Comercio, Industria y Turismo, Bogotá D.C.

Catalina GAVIRIA (Sra.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

André POH, Ministre-Conseiller, Mission permanente, Genève

Blaise TCHIKAYA, consultant, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Paris, Blaise-tchickaya@orange.fr

Célestin TCHIBINDA, secrétaire, Mission permanente, Genève

Nilce EKANDZI, stagiaire, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Ilse Maria DÍAZ (Sra.), Jueza, Tribunal Registral Administrativo (TRA), San José

Guadalupe ORTIZ MORA (Sra.), Jueza, Tribunal Registral Administrativo (TRA), San José

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

DJIBOUTI

Mahamoud Ali DJAMA, conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Walid M. ABDELNASSER, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ahmed ALY MORSI, Director, National Archives of Folk Tradition, Ministry of Culture, Cairo

EL SALVADOR

Luz Estrella RODRÍGUEZ DE ZUNIGA (Sra.), Viceministra de Economía, Ministerio de Economía, San Salvador

Martha Evelyn MENJIVAR CORTÉZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Carlos CASTRILLON, Ministro, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Lilian CARRERA GONZÁLEZ (Srta.), Directora, Dirección Nacional de Obtenciones Vegetales, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

ESPAGNE/SPAIN

Juan José CLOPÉS BURGOS, Jefe de Área, Subdirección General de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Marta GARCÍA GONZÁLEZ (Sra.), Técnico Superior Examinador, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Kätlin TAIMSAAR (Ms.), Chief Specialist, Legal Department, Estonian Patent Office, Tallinn

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Dominic KEATING, Director, Intellectual Property Attaché Program, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Michael SHAPIRO, Senior Counsel, Office of the Administrator for Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Mrs.), Attorney-Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Minelik Alemu GETAHUN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Yanit HABTEMARIAM (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Natalia BUZOVA (Ms.), Deputy Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Larisa SIMONOVA (Mrs.), Researcher, Federal Institute of Industrial Property, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Grigory IVLIEV, State Secretary, Deputy Minister, Ministry of Culture, Moscow

Arsen BOGATYREV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Anna VUOPALA (Ms.), Senior Legal Adviser, Culture Division, Ministry of Education and Culture, Helsinki

FRANCE

Daphné DE BECO (Mme), chargée de mission, Affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

GHANA

Alexander BEN-ACQUAAH, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Sarah Norkor ANKU (Mrs.), Assistant Registrar General, Registrar General Department, Ministry of Justice, Accra

Paul KURUK, Professor of Law, Samford University, Birmingham, Alabama

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Carlos CHEX MUX, Experto Independiente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

GUINÉE/GUINEA

Aly DIANÉ, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

HONGRIE/HUNGARY

Krisztina KOVÁCS (Ms.), Head, Industrial Property Law Section, Hungarian Intellectual Property Office, Budapest

INDE/INDIA

B.N REDDY, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

N. S. GOPALAKRISHNAN, Director, Cochin University of Science and Technology, Kerala

Digvijay Nath PANDEY, Senior Ecologist, Ministry of Culture, New Delhi

Vipin Kumar SHARMA, Research Officer, Department of Ayurveda, Yoga and Naturopathy, Unani, Siddha and Homoeopathy (AYUSH), Ministry of Commerce and Industry, Udyog Bhawan

Danda Venkateshwar PRASAD, Joint Secretary, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary, Economic Division, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Triyono WIBOWO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edi YUSUP, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nina Saraswati DJAJAPRAWIRA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Miranda Risang AYU (Ms.), Lecturer, Faculty of Law, Padjadjaran University, Bandung

Erik MANGAJAYA, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Ali NASIMFAR, Deputy Director, International Private Law and Dispute Settlement Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Vittorio RAGONESI, Legal Advisor, Ministry of Foreign Affairs, Rome

Ivana PUGLIESE (Mrs.), Chief Patent Examiner, Patent Division, Ministry of Economic Development, Italian Patent and Trademarks Office (IPTO), Roma

JAMAÏQUE/JAMAICA

Lilyclaire Elaine BELLAMY (Ms.), Executive Director (Acting), Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Kingston

Simara HOWELL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission of Jamaica, Geneva

JAPON/JAPAN

Tomotaka HOMMA, Director, International Intellectual Property Policy Planning, International Policy Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kazuhide FUJITA, Deputy Director, International Policy Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Ryoji SOGA, Deputy Director, Intellectual Property Affairs Division, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo

Yoshito NAKAJIMA, Deputy Director, International Affairs Division, Agency for Cultural Affairs, Tokyo

Chika IKEDA (Ms.), Expert, International Intellectual Property Policy Planning, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

JORDANIE/JORDAN

Moh'd Amin ALABADI, Director General, National Library Department, Ministry of Culture, Amman

KENYA

Timothy KALUMA, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Catherine BUNYASSI KAHURIA (Mrs.), Senior Counsel, Legal, Traditional Knowledge Division, Kenya Copyright Board, Nairobi

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Zina ISABAEVA (Ms.), Deputy Chairman, State Service of Intellectual Property and Innovation, Bishkek

LETONIE/LATVIA

Mara ROZENBLATE (Mrs.), Principal Expert, Patent Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Liene GRIKE (Mrs.), Member, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Fayssal TALEB, General Director of Culture, Ministry of Culture, Beirut

LIBYE/LIBYA

Naser ALZAROUG, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Dovile TEBELSKYTE (Ms.), Deputy Head, Law and International Affairs Division, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius

MALAWI

Janet BANDA (Mrs.), Solicitor General and Secretary for Justice, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Lilongwe

Chikumbutso NAMELO, Assistant Registrar General, Registrar General Department, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Blantyre

Chifwayi CHIRAMBO, Assistant Registrar General, Registrar General Department, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Blantyre

MAROC/MOROCCO

Salah Eddine TAOUIS, conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Raúl HEREDIA ACOSTA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Emelia HERNÁNDEZ PRIEGO (Mrs.), Subdirectora de Patentes, Dirección de Patentes, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México D.F.

Juan Carlos MORALES VARGAS, Coordinador, Departamental de Asuntos Multilaterales, Dirección Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México D.F.

Hugo Gabriel ROMERO MARTÍNEZ, Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Felipe PIETRINI SÁNCHEZ, Primer Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Beatriz HERNÁNDEZ NARVAEZ (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sara MANZANO MERINO, (Sra.), Asistente, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

MOZAMBIQUE

Pedro COMISSARIO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Margo BAGLEY (Mrs.), Professor of Law, University of Virginia, School of Law, Charlottesville

Miguel Raúl TUNGADZA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Kyaw Nyunt LWIN, Counsellor, Economic Section, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIA

Ainna KAUNDU (Ms.), Head, Trade and Industry Division, Industrial Property Office, Windhoek

NEPAL

Lalita SILWAL (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Harry PERALTA LÓPEZ, Director General, Dirección General del Registro de la Propiedad Intelectual (RPI), Ministerio de Fomento, Industria y Comercio (MIFIC), Managua

NIGER

Amadou TANKOANO, professeur de droit de propriété industrielle, Université Abdou Moumouni de Niamey, Niamey

NIGÉRIA/NIGERIA

Umunna H. ORJIAKO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ruth OKEDIJI (Mrs.), Professor of Law, University of Minnesota, Minneapolis

Nima Salman MANN (Mrs.), Registrar, Commercial Law Department, Trademarks, Patents and Designs, Federal Ministry of Trade and Investment, Abuja

Shafiu Adamu YAURI, Principal Assistant Registrar, Commercial Law Department, Trademarks Patent and Designs Registry, Federal Ministry of Trade Industry and Investment, Abuja

Nifesimi AYODELE (Ms.), Assistant Registrar, Commercial Law Department, Trademarks Patent and Designs Registry, Federal Ministry of Trade Industry and Investment, Abuja

Chichi U. UMESI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Marthe Kristine Fjeld DYSTLAND (Mrs.), Adviser, Legislation Department, Ministry of Justice and Public Security, Oslo

NOUVELLE-ZÉLANDE/NEW ZEALAND

Dominic KEBELL, Acting Principal Policy Advisor, Intellectual Property, Ministry of Business, Innovation and Employment, Wellington

OMAN

Fatima AL GHAZALI (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Nora AL YAHYAIYA (Ms.), Director, Organizations and International Cooperation Department, Public Authority for Craft Industries, Ministry of Heritage and Culture, Muscat

Nadiya AL SAADY (Ms.), Executive Director, The Research Council, Muscat

Yasser Abdullah Hamood AL WAHAIBI, First Writer, International Cooperation Department, Public Authority for Craft Industries, Ministry of Heritage and Culture, Muscat

Badar Saif Hamood AL FALATI, Member, International Cooperation Department, Public Authority for Craft Industries, Ministry of Heritage and Culture, Muscat

PAKISTAN

Muhammad ISMAIL, Deputy Director, Intellectual Property Office (IPO), Islamabad

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Zoraida RODRÍGUEZ MONTENEGRO (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PARAGUAY

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Advisor, Innovation Department, Intellectual Property Section, Ministry of Economic Affairs, The Hague

PÉROU/PERU

Luis MAYAUTE, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Josephine REYNANTE (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Allan GEPTY, Deputy Director General, Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPIL), Taguig City

Maria Asuncion INVENTOR (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Dariusz URBANSKI, Head, Copyright Division, Intellectual Property and Media Department, Ministry of Culture and National Heritage, Warsaw

Jacek BARSKI, Legal Counselor, Intellectual Property and Media Department, Ministry of Culture and National Heritage, Warsaw

Wojciech PIATKOWSKI, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, First Secretary, Permanent Mission, Ministry of Foreign Affairs, Geneva

QATAR

Ibrahim AL-SAYED, Consultant, Heritage Department, Ministry of Culture, Arts and Heritage, Doha

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

HWANG Sangdong, Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

OH Ahrum (Ms.), Assistant Director, Copyright Policy Division, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

LEE SOO JUNG (Ms.), Patent Examiner, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

KIM Shi-hyeong, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Célestin TCHIBINDA, secrétaire, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Marisol de las Mercedes CASTILLO COLLADO (Sra.), Directora Jurídica, Ministerio de Medio Ambiente, Santo Domingo

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Pavel ZEMAN, Director, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Petra MALECKOVA (Ms.), Senior Official, International Department, Industrial Property Office, Prague

Michal DUBOVAN, Desk Officer, Ministry of Culture, Prague

Jan WALTER, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Constanta MORARU (Mrs.), Head, Legal Affairs and International Cooperation Division, Bucharest, moraru.cornelia@osim.ro

Oana MARGINEAU (Mrs.) Legal Adviser, Legal and International Affairs Division, Romanian Patent Office (RPO), Bucharest

Cristian FLORESCU, Legal Counselor, The Romanian Copyright Office, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Beverly PERRY (Mrs.), Policy Advisor, International Policy Directorate, Intellectual Property Office (IPO), Newport

Grega KUMER, Senior Intellectual Property Adviser, Permanent Mission, Geneva

RWANDA

Edouard BIZUMUREMY, Attaché, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano M. TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente, Genève

Carlo Maria MARENGHI, membre, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Ndeye Fatou LO (Mme), première conseillère, Mission permanente, Genève

SERBIE/SERBIA

Miloš RASULIĆ, Counsellor, Copyright and Related Rights Department, Intellectual Property Office, Belgrade, mrasic@zis.gov.rs

SINGAPOUR/SINGAPORE

Kevin LEE, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

SOUDAN/SUDAN

Elbashier SAHAL, Secretary General, Ministry of Culture, Council for Protection of Copyright, Related Rights, Literary and Artistic Works, Omdurman

SRI LANKA

Ravinatha ARYASINHA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sanjika Gayaththri KAMMANANKADA DE ALWIS (Mrs.), Legal Officer, Legal Division, Ministry of External Affairs, Colombo

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Johan AXHAMN, Special Government Adviser, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Martin GIRSBERGER, chef, Développement durable et coopération internationale, Division de droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère propriété intellectuelle, Mission permanente, Genève

Cyrill BERGER, conseiller juridique, Division de droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Victoria HUBER (Mme), stagiaire, Division de droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Parviz MIRALIEV, Head, International Cooperation Division, State Institution National Center for Patent and Information, Dushanbe

THAÏLANDE/THAILAND

Thani THONGPHAKDI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Krerkan ROCKCHAMNONG, Ambassador and Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Eksiri PINTARUCHI (Mrs.), Minister Counsellor, International Economic Affairs Department, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Savitri SUWANSATHIT (Mrs.), Advisor, Ministry of Culture, Bangkok

Panupat CHAVANANIKUL, First Secretary, International Economic Affairs Department, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Chuthaporn NGOKKUEN (Ms.), Second Secretary, International Economic Affairs Department, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Sun THATHONG, Second Secretary, International Economic Affairs Department, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Nutchanika JITTNARONG (Ms.), Legal Officer, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Varapote CHENSASDIJAI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Piyaporn PUTANAPAN (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TOGO

Essohanam PETCHEZI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Abderrazak KILANI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Mohamed SELMI, directeur, Organisme tunisien des droits d'auteurs et droits connexes, Tunis

Raja YOUSFI MNASRI, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Kemal Demir ERALP, Patent Examiner, Patent Department, Turkish Patent Institute, Ankara

URUGUAY

Juan BARBOZA, Segundo Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VIET NAM

DO Duc Thinh, Official, National Office of Intellectual Property of Viet Nam (NOIP), Hanoi,
doducthinh@noip.gov.vn

YÉMEN/YEMEN

Mohammed Salah HAILAN, Cinema and Video Administrative Manager, Compiles and Intellectual Property Sector, Ministry of Culture, Sana'a

Hussein AL-ASHWAL, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Lloyd THOLE, Assistant Registrar, Industrial Property, Ministry of Commerce Trade and Industry, Lusaka

Joseph NAMUCHOKO MOOLA, Acting Assistant Registrar, Patents and Companies Registration Agency (PACRA), Ministry of Commerce, Trade and Industry, Lusaka

ZIMBABWE

Rhoda Tafadzwa NGARANDE (Ms.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

II. DÉLÉGATION SPÉCIALE/SPECIAL DELEGATION

UNION EUROPÉENNE/EUROPEAN UNION

Oliver HALL-ALLEN, First Counselor, Permanent Delegation to the United Nations, Geneva

Michael KOENING, Deputy Head, Industrial Property Unit, Directorate General for Internal Market and Services, Brussels

Katja MUTSAERS (Ms.), Legal Officer, Copyright Department, Directorate General for Internal Market and Services, Brussels

III. OBSERVATEURS/OBSERVERS

SOUDAN DU SUD/ SOUTH SUDAN

Nadia Arop Dudi MAYOM (Mrs.), Minister, Ministry of Culture, Youth and Sports, Juba

Anthony Sebit JOKONDO, Director General, Admission, Evaluation and Authentication Department, Ministry of Education, Science and Technology, Juba

Salak Khatir JUBARA, Dean of Libraries, University of Juba, Juba

Viana Kakule AGGREY (Mrs.), Adviser, Ministry of Education, Science and Technology, Juba

Gloria Gune LOMODONG (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PALESTINE

Ashraf HMEDAN, Director, Trademark Department, Ministry of National Economy, Ramallah

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Remi NAMEKONG, Minister Counselor, Geneva

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Viviana MUNOZ TELLEZ (Ms.), Manager, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva

Nirmalya SYAM, Programme Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Maria DURLEVA (Ms.), Intern, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva

COMITÉ CONSULTATIF JURIDIQUE AFRO-ASIATIQUE (AALCC)/ASIAN-AFRICAN LEGAL CONSULTATIVE COMMITTEE (AALCC)

Rahmat MOHAMAD, Secretary General, New Delhi

Yukiko HARIMOTO (Ms.), Deputy Secretary General, New Delhi

Sufian JUSOH, Representative, New Delhi

Mohd Hazmi MOHD RUSLI, Representative, New Delhi

ANDEAN COMMUNITY GENERAL SECRETARIAT

Elmer SCHIALER, Director General, Lima

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Michail IGNATOV, Director, Division of Chemistry and Medicine, Examination Department, Moscow

ORGANISATION MÉTÉOROLOGIQUE MONDIALE (OMM)/WORLD METEOROLOGICAL ORGANIZATION (WMO)

Camille CHERQUES (Ms.), Internship, Legal Counsel Office, Geneva

Anne GROSHENNY (Ms.), Internship, Legal Counsel Office, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Emmanuel SACEY, Chief Examiner, Industrial Property, Harare

V. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

African Indigenous Women Organization (AIWO)

Hajara HAMAN (Ms.) (Member, Geneva)

Art Law center

Adriana BESSA (Ms.) (Doctor, Geneva); Alessandro CHECHI (Researcher, Geneva)

Assembly of Armenians of Western Armenia, The
Armenag APRAHAMIAN (President, Bagneux)

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Konrad BECKER (Observer, Zurich)

Association of Kunas United for Mother Earth (KUNA)
Nelson DE LEÓN KANTULE (Vocal Directivo, Panamá)

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Sean FLYNN (Expert Advisor, Geneva); Daniel ROBINSON (Member, Geneva)

Centre du commerce international pour le développement (CECIDE)/International Trade Center for Development (CECIDE)
Biro DIAWARA (représentant, coordinateur de programmes, Genève)

Centre de documentation, de recherche et d'information des peuples autochtones/Indigenous Peoples' Centre for Documentation, Research and Information (doCip)
Pascal ANGST (coordinateur, Genève); Pierrette BIRRAUX (Mme) (conseillère scientifique, Genève); Patricia JIMENEZ (Mme) (coordinatrice, Genève); Sophie CADENE (Mme) (interprète, Genève); Tatiana ALEXEYSEVA (Mme) (interprète, Genève); Claudinei NUNES (Mme) (interprète, Genève); Cyrille AUBIN (coordinateur, Genève); Clémence BERGER (Mme) (interprète, Genève); Vera ERMOLENKO (Mme) (interprète, Genève); Jessica LE BRIQUER (Mme) (interprète, Genève); Nathalie STITZEL (Mme) (interprète, Genève); Vanessa TRACEY (Mme) (coordinatrice, Genève)

Centro de Estudios Multidisciplinarios Aymara (CEM-Aymara)/Center for Multidisciplinary Studies Aymara (CEM-Aymara)
María Eugenia CHOQUE (Sra.) (Experta, La Paz)

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Timothy ROBERTS (Consultant, Kent)

Civil Society Coalition (CSC)
Karen TUCKER (Ms.) (CSC Fellow, Geneva); Marc PERLMAN (Fellow, Providence)

Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos (CAPAJ)
Tomás Jesús ALARCÓN EYZAGUIRRE (Presidente, Tacna); Catherine FERREY (Sra.) (Asesora, San Julián); Leonardo RODRÍGUEZ PEREZ (Experto, Ginebra); Rosario LUQUE GIL (Sra.) (Experta, Quito)

CropLife International
Dominic MUYLDERMANS (Senior Legal Consultant IGO Affairs, Brussels); Tatjana SACHSE (Ms.) (Legal Adviser, Geneva)

Culture of Afro-indigenous Solidarity (Afro-Indigène)
Ana LEURINDA (Mrs.) (President, Geneva)

EcoLomics International
Elizabeth REICHEL (Ms.) (Anthropologist, Geneva)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Manisha DESAI (Ms.) (Senior Advisor, Geneva)

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)
Benoît MUELLER (Legal Advisor, Brussels)

Health and Environment Program (HEP)

Pierre SCHERB (Adviser, Yaounde); Madeleine SCHERB (Mrs.) (Economist, Yaounde)

Incomindios Switzerland

Magdalena HAAB (Ms.) (President, Zürich); Brigitte VONÄSCH (Ms.) (Temporary Representative, Zürich); Bianca BINGGELI (Ms.) (Intern, Zürich); Janine ZEHNDER (Ms.) (Intern, Zürich);

Indian Council of South America (CISA)

Tomás CONDORI (Representante Permanente, Ginebra); Roch Jan MICHALUSZKO (Consejero Jurídico, Ginebra); Nanny CHARRIERE (Ms.) (Secretario, Ginebra)

Indian Movement - Tupaj Amaru

Lázaro PARY ANAGUA (Coordinador General, Bolivia)

Instituto Indígena Brasileiro da Propriedade Intelectual (InBraPi)

Lucia Fernanda INACIO BELFORT SALES (Mrs.) (Executive Director, Tenente Portela)

International Trademark Association (INTA)

Bruno MACHADO (Representative, Rolle)

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thiru BALASUBRAMANIAM (Representative, Geneva); Anelise ROSA (Ms.) (Intern, Geneva)

Massai Experience

Zohra AIT-KACI-ALI (Mrs.) (President, Geneva)

Ngà Kaiawhina a WAI262

Hema Broad (Mrs.) (Director, Wellington)

Nigeria Natural Medicine Development Agency (NNMDA)

Tamunoibuomi F. OKUJAGU (Director General, Lagos)

Solidarité pour un monde meilleur (SMM)/Solidarity for a Better World (SMM)

Emmanuel TSHIBANGU NTITE (président, Kinshasa);

Tulalip Tribes of Washington Governmental Affairs Department

Preston HARDISON (Policy Analyst, Tulalip)

World Trade Institute (WTI)

Hojjat KHADEMI (Researcher, Bern)

VI. GRUPE DES COMMUNAUTÉS AUTOCHTONES ET LOCALES/
INDIGENOUS PANEL

Dalee Sambo DOROUGH (Ms.), Chair, United Nations Permanent Forum for Indigenous Issues (UNPFII), Alaska, United States of America

Lucy MULENKEI (Ms.), Executive Director, Indigenous Information Network, Nairobi, Kenya

Marcial ARIAS, Policy Adviser, Association of Kunas United for Mother Earth (KUNA), Panama

VII. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Wayne McCOOK (Jamaïque/Jamaica)
Vice-présidents/Vice-Chairs:	Ahlem Sara CHARIKHI (Mlle/Ms.) (Algérie/Algeria) Alexandra GRAZIOLI (Mme/Mrs.) (Suisse/Switzerland) Abdulkadir JAILANI (Indonésie/Indonesia)
Secrétaire/Secretary:	Wend WENDLAND (OMPI/WIPO)

VIII. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE
DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/
INTERNATIONAL BUREAU OF THE
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Johannes Christian WICHARD, vice-directeur général/Deputy Director General

Konji SEBATI (Mlle/Ms.), directrice, Département des savoirs traditionnels et des défis mondiaux/ Director, Department for Traditional Knowledge and Global Challenges

Wend WENDLAND, directeur, Division des savoirs traditionnels/Director, Traditional Knowledge Division

Begoña VENERO AGUIRRE (Mme/Mrs.), conseillère principale, Division des savoirs traditionnels/Senior Counsellor, Traditional Knowledge Division

Simon LEGRAND, conseiller, Division des savoirs traditionnels/Counsellor, Traditional Knowledge Division

Brigitte VEZINA (Mlle/Ms.), juriste, Division des savoirs traditionnels/Legal Officer, Traditional Knowledge Division

Daphne ZOGRAFOS JOHNSON (Mme/Mrs.), juriste, Division des savoirs traditionnels/Legal Officer, Traditional Knowledge Division

Fei JIAO (Mlle/Ms.), juriste adjointe, Division des savoirs traditionnels/Assistant Legal Officer, Traditional Knowledge Division

Oluwatobiloba MOODY, juriste adjoint, Division des savoirs traditionnels/Assistant Legal Officer, Traditional Knowledge Division

Q'apaj CONDE CHOQUE, boursier à l'intention des peuples autochtones, Division des savoirs traditionnels/WIPO Indigenous Fellow, Traditional Knowledge Division

Christian ARNESEN, stagiaire, Division des savoirs traditionnels/Intern, Traditional Knowledge Division

[نهاية المرفق الوثيقة]